الدورة العادية الخامسة 2018 . 2019
المدة النيابية الأولى2014 . 2019

الجلسة الرابعة عشر بعد المائة | 114 | الأربعاء 17 جويلية 2019

المحتوى

1-افتتاح الجلسة 6262
2-استئناف الجلسة..... 6262
3-مواصلة النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال حقل المنزل..... 6262
4-استئناف الجلسة..... 6274
5-عرض ومناقشة مشروعي القانونين التاليين:
* مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي لحسابات الأجنبية وملحقيه..... 6274
* مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 13 جوان 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية لتمويل برنامج دعم تعصير القطاع المالي (المرحلةII) 6280
6-تدخلات السادة النواب على أساس الفصل 118 من النظام الداخلي..... 6298
7-رفع الجلسة..... 6304

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء 17 جويلية 2019 برئاسة السيد عبد الفتاح مورو، النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب وذلك لعرض ومناقشة مشاريع القوانين آنفة الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

الجلسة العامة ليوم الأربعاء 17 جويلية 2019 الموافق للرابع عشر من ذو القعدة سنة 1440. تحية طيبة للسادة الزملاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ونتمنى أن تكونوا بخير والرجاء التفضل بتسجيل الحضور.

21 آليا ويدويا 1 يعني 22.

أريد أن ألاحظ أنه نظرا لكثافة الأعمال المدرجة بجدولنا لهذا اليوم تم الاتفاق في المكتب بأن تستأنف الجلسة مباشرة على الساعة التاسعة والنصف صباحا للاستماع إلى السادة الزملاء المدرجين بقائمة المتدخلين.

أرجو من السادة الزملاء أن يكونوا في الموعد على الساعة التاسعة والنصف صباحا حتى لا نضطر إلى إعادة النداء وأنتم تعلمون أن إعادة النداء تقتضي إلغاء اسم الزميل الذي لم يحضر.

تستأنف الجلسة على الساعة التاسعة والنصف بالضبط والقائمة موجودة لدى الكتابة لمعرفة الترتيب.

استئناف الجلسة

(كانت الساعة العاشرة وعشر دقائق صباحا)

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

دقيقتين وتستأنف الجلسة أشغالها الرجاء من الزملاء الالتحاق بمقاعدهم.

بسم الله الرحمان الرحيم،

نواصل أعمالنا في هذه الجلسة العامة ليوم الأربعاء 17 جويلية 2019 دونما حاجة إلى تسجيل الحضور باعتبارها جلسة مواصلة لجلسة البارحة. وأذكر السادة النواب بجدول الأعمال المدرج بجدول اليوم والذي يتضمن النظر في مشاريع القوانين التالية:

أولا، مواصلة النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال حلق المنزل تحمل رقم 2019/31.

ثانيا، مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الإلكترونية المسمى E-Santé عدد 2019/28.

ثم بعد ذلك مواصلة انتخاب أعضاء هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في دورتها الثالثة.

بعد ذلك مواصلة انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية في الدورة الثانية وقبل الأخيرة.

هذا وتجدر الملاحظة بأنه بطلب من السيدة وزيرة الصحة سيتم إرجاء النظر في مشروع القانون المتعلق بالصحة الإلكترونية عدد 2019/28.

من جهة أخرى قرر مكتب المجلس في جلسته المنعقدة البارحة إضافة مشروعي قانونين لهما صبغة الاستعجال إلى جلسة اليوم وهما:

أولا، مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي لحسابات الأجنبية وملحقيه وهو يحمل رقم 2019/52.

المشروع الثاني المدرج بطلب من المكتب هو مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 13 جوان 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية لتمويل برنامج دعم تعصير القطاع المالي المرحلة الثانية وهو يحمل رقم 2019/55. وتعلمون سادتي الزملاء أن طلب الإدراج الصادر من المكتب لا يستوجب عرض ذلك عل الجلسة العامة للتصويت عليه.

أحيي حضور معالي السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة الأستاذ سليم الفرياني أهلا وسهلا، كما أحيي الوفد المصاحب له وأبتدئ أعمالنا بسرد قائمة السادة الزملاء طالبي التدخل للتعليق أو للمساهمة في الحوار حول مشروع القانون المتعلق بحلق المنزل عدد 2019/31.

القائمة التي تم تعليقها في مدخل الجلسة تتضمن السادة والسيدات: سلاف القسنطيني ويوسف الجويني وسعاد الزوالي وزياد لخضر وغازي الشواشي وألفة السكري الشريف وشفيق العيادي وليلى أولاد علي وسالم لبيض.

مدة التدخلات للسادة الكرام ساعة و13 دقيقة وأرجو من الزميلة المحترمة السيدة سلاف القسنطيني أن تتفضل بأخذ الكلمة في حدود عشر دقائق السيدة سلاف تفضلي.

مواصلة النظر في مشروع القانون

السيدة سلاف القسنطيني

شكرا سيدي الرئيس 18 دقيقة هو نصيب كتلة حركة النهضة.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

نعم 18 دقيقة، تفضلي.

السيدة سلاف القسنطيني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

اليوم سنتحدث عن امتياز حلق المنزل والجميع يعلم أن هذا الامتياز أثار جدلا كبيرا وضجة اعلامية حول وزارة الطاقة واعفاء الوزير وإعفاء أربعة مسؤولين كبار وإحالة ملف الطاقة إلى وزارة الصناعة وزوبعة كبيرة ثم خفتت هذه الضجة الإعلامية واليوم نرى أنفسنا بصدد تسوية هذه الاتفاقية لملائمتها مع مجلة المحروقات ولضمان حق الدولة التونسية باعتبارها الدولة المانحة لهذه الرخصة. لما هذه الضجة وكيف تم التعاطي معها إعلاميا؟ ولما هذه الزوبعة في فنجان وكيف ستتم تسويتها اليوم بمناسبة مصادقتنا على تنقيح الاتفاقية؟

سيدي الرئيس، هذه الرخصة منحت في البداية وفق الأمر العلي المنظم للطاقة في تونس لسنة 53 ثم إن الشركة أو صاحب الاستغلال خير الانضواء تحت مجلة المحروقات سنة 2000 يعني مجلة المحروقات التي صدرت سنة 1999 من بين الفصول الموجودة

فيها تخيير المستثمر بين البقاء بمقتضى الاتفاقية السابقة بمجلة المحروقات أو الانضواء تحت المجلة وعديد المستثمرين خيروا تغيير الإطار القانوني والانضواء تحت مجلة المحروقات لماذا؟ لأن مجلة المحروقات فيها امتيازات جبائية وفيها اعفاءات يريدون الاستفادة من هذه الإعفاءات ومن هذه الامتيازات لكن هذا له مقابل لأنه بمقتضى الأمر العلي فإن مدة الرخصة هي خمسون سنة وبمقتضى مجلة المحروقات فإن المدة هي 30 سنة فيقوم بالتضحية بعشرين سنة من المدة ويربح الامتيازات الجبائية والإعفاءات الضريبية ثم بعد 30 سنة سيطالب بالتمديد وهذا ما وقع مع رخصة حلق المنزل.

صحيح أنه حقل هامشي والوحيد التي تستغله شركة تونسية مائة بالمائة لأن الشركات الأخرى الموجودة هي شركات خدمات ولكن منذ 2009 والملف القانوني لهذه الشركة أصبح فيه إخلال كيف لم تتفطن الدولة التونسية سنة 2009 أن 30 سنة التي تحددها مجلة المحروقات انتهت؟ واللجنة الاستشارية للمحروقات منذ سنة 2006 نبهت إلى هذه النقطة لماذا؟ لأنه خلال هذه المدة تمت العديد من الإحالات والمتصرف في الشركة ليس نفس الشخص وبمناسبة كل إحالة تثار نقطتان: مراجعة حق الدولة التونسية بصفتها الدولة المانحة للرخص والمستأمنة على ثروات ومدخرات الشعب التونسي وكذلك إمكانية أن تكون الدولة هي الطرف وتأخذ هي الرخصة.

أقول أن اللجنة الاستشارية للمحروقات منذ سنة 2006 نبهت إلى هذا الأمر. في سنة 2011 مددت لها الشركة في حين أنها انتهت سنة 2009 صحيح أنها حكومة مؤقتة حكومة ما بعد الثورة في مناخ ثوري ولكن الرخصة التي انتهت في سنة 2009 تمتعت بالتمديد في سنة 2011 وهذه نقطة استفهام كبيرة.

أنا اليوم لا أريد أن أخوض في التفاصيل ومثلما رفع السيد رئيس الحكومة شعار مكافحة الفساد وأردنا أن يكون جديا وتكون حربا حقيقية على الفساد لا حربا استعراضية وأنا أقول هذا الكلام لأنه تخيل هناك عون فقط بخطة رئيس مصلحة مكلف بمتابعة حواصل امتيازات الاستغلال وتحديد نسبة الإتاوة وتحديد نسبة الضريبة على الأرباح لأكثر من 50 امتياز يعني تضع إدارة أو مصلحة وهذا حسب تقارير هيئات الرقابة للمصالح العمومية ووزارة المالية مصلحة وعون وحيد برتبة رئيس مصلحة يعني عون يتابع حصيلة 50 امتياز ضرائب وإتاوة على الأرباح. هل بهذا العون سنكافح الفساد؟

أنا أحيي الإدارة لتونسية وأحيي الشرفاء في الإدارة التونسية وأدعو السيد وزير الصناعة والسيد رئيس الحكومة إلى تعزيز الإدارة بالإطارات والكفاءات يعني مستوى الأجور ضعيف والمغريات في الشركات الخاصة كثيرة وتعطيه حجما كبيرا من المسؤوليات ثم تقول أن هناك اخلالات والفصل 96 من المجلة الجزائية واعفاء وزير واعفاء أربعة مسؤولين ونتخلى عن وزارة الطاقة، كيف لا نحتاجها في وقت أن الدولة مدعوة إلى الاشتغال على الأمن الطاقي وفي وقت أن الدولة مدعوة إلى اعداد استراتيجية وطنية للأمن الطاقي ولضمان استمرارية التزويد؟ الأمن الطاقي هو جزء من الأمن الوطني.

بالتالي مثلما قلت هذا الملف أثار ضجة إعلامية كبيرة وأطاح بعديد المسولين الكبار وتم حل الوزارة وأخذت مكانها وزارة أخرى تتكفل بهذا الحمل الثقيل. ما هو المطلوب؟ ملاءمة الاتفاقية مع مجلة المحروقات. الحمد لله اليوم جاء مشروع القانون للقيام بالملاءمة التي من المفروض أن تحدث سابقا منذ أن اختارت الانضواء وأريد أن أقول للتونسيين أن هناك عشر شركات لها نفس وضعية حلق المنزل وأتمنى أن تكون الوزارة قد قامت بدراستها ولا أن تنتظر ظرفا مفاجئا أو ضجة اعلامية لفتح الملفات. عشر شركات في نفس امتياز حلق المنزل ونتمنى أن تقوموا بفتحها.

لماذا أقول ملاءمة الاتفاقيات مع مجلة المحروقات؟ المستثمر يبحث عن مصلحته وعندما يجد أن الامتيازات والإعفاءات الموجودة في المجلة أفضل من الأمر العلي ينضوي تحتها ولكن هذه حقوق الدولة المانحة وحقوق الشعب التونسي وهذا دورنا في أن نحافظ على هذه الحقول.

وبالتالي عندما نقول ملائمة أحكام الاتفاقية مع أحكام مجلة المحروقات وضمان الدولة التونسية باعتبارها الدولة المالكة لهذه الرخصة نقول تجنب التناقضات الموجودة بين أحكام الاتفاقية من جهة ومن جهة ثانية الأمر العلي لسنة 83 ومجلة المحروقات لسنة 1999.

مشكورين السادة في لجنة الطاقة وأحيي السيد رئيس الجنة وأتمنى له الشفاء العاجل والعودة إلى سالف عمله وأقول أنه بعد الاطلاع على تقرير هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية وبعد الاطلاع على تقرير هيئة الرقابة العامة للمالية العمومية هناك كم هائل من الإخلالات التي خلص لها الفريق الرقابي وأتمنى أن ينظر هذا الفريق في بقية الرخص الموجودة ونتمنى أن يقدم توصية إلى وزارة الصناعة والطاقة بحسن اختيار الكفاءات فالكفاءات التي تم إعفائها بجرة قلم لا بأس ليس من العيب أن نتراجع ونقول أن فلانا كفاءة وسيعود إلى مسؤوليته ومثلما فعلنا وقمنا بضجة إعلامية واعترفنا بها قمنا بزوبعة في فنجان واليوم نريد التسوية، لا بأس ولكن لا بأس أيضا في أن نقول أننا نأسف ونعتذر وهناك مسؤولين يتمتعون بكفاءة تم اعفائهم وإذا كانوا يستحقون أن يقع استثمارهم فلا بأس في ذلك.

الملاحظة الثانية، الرقابة أو الفريق الرقابي تفطن إلى وجود اخلالات في علاقة بأداء الإدارة العامة للطاقة على مدى عشر سنوات لماذا أقول عشرة سنوات؟ لأن الأصل في الشيء في 2009 انتهت 30 سنة وانتهى التمتع بالرخصة يعني عشر سنوات إدارة عامة للطاقة وعدد من الإحالات تمت لهذه الرخصة ومع ذلك لم نتفطن إلى هذه الإخلالات؟ ذهب وزراء وجاء وزراء وذهب مسؤولين وجاء مسؤولين وهذا المشكل يستنزف المالية العمومية ويكلف الدولة عشرات المليارات التي نحن بحاجة إليها ونحن للأسف نجد أنفسنا في وضعيات نلتجأ فيها إلى البنك الدولي وإلى المؤسسات المالية بقروض وبشروط مجحفة ونحن نفرط في حقوقنا وفي ثرواتنا الطبيعية.

التقرير ذكر غياب الشفافية والتقرير ذكر أن هناك إذعان للأمر الواقع وقال أن هناك تهاون وتردد وارتجال والتقرير ذكر أن الأمر وصل للتقصير وكلف الدولة التونسية خسارة مالية كبرى وإحالة الملف إلى القطب القضائي الاقتصادي والمالي. ماذا أقول هنا؟ بما أن هناك أشخاصا قاموا بإخلالات جسيمة لما لا يتم تمريرهم على المحاسبة بما أن هناك أخطاء واخلالات جزائية بينوا للتونسيين أن هؤلاء تمت محاسبتهم لأن من يخطئ في حق الدولة سواء كان

بتقصير أو بسوء نية أو بشبهات فساد يكون جزاؤه مجرد إعفائه من مهامه فإن شركة من الشركات التي كان ينجز لها مصالحها ستشغله عندها وستدفع له بالدولار.

إذا كانت هناك محاسبة فلا بد أن تكون محاسبة حقيقية وإذا كانت هناك حقائق أخرجوا للتونسيين واكشفوا لهم هذه الحقائق لماذا نترك الشعب في حالة غيلان وفي حالة أزمة ثقة؟ كل ملف نفتحه ونفتح التقارير نخرج للرأي العام بتوضيح وأن هذا الملف تم حله وهؤلاء هم المسؤولين الذي قاموا بهذه الإخلالات وهذا هو جزائهم يا أيها التونسيون ولا بأس إذا كان هناك أخطاء نعتذر للمواطنين.

اليوم المطلوب في ملف مهم جدا لأن مكافحة الفساد في تونس وإرساء الحوكمة والشفافية وضرورة انضمام تونس إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية كل هذه الآليات والمبادرات هي التي تجعلنا نتصدى للفساد في الملف الطاقي.

المطلوب اليوم ليس التضحية ببعض المسؤولين مع أنني لست ضد إعفاء المسؤولين المتورطين ولكن إعفاء مع المحاسبة ومع كشف الحقيقة للرأي العام وعدم افلات من العقاب. هناك مسؤولين يقرون بأنهم قاموا بالتقصير ووقع إعفائهم ولا يرون بأسا في ذلك فلن يضيع مستقبلهم والمعطيات التي لدي والأشياء التي اطلعت عليها بمناسبة الاضطلاع بمهامي لا يفيد فقط الشركات الكبرى بل يجني منها آلاف المليارات.

المطلوب اليوم وهذه رسالة للسيد وزير الصناعة ومن خلاله إلى السيد رئيس الحكومة، ليس المطلوب سيدي رئيس الحكومة التضحية ببعض المسؤولين ولكن المطلوب هو التصدي الجدي للفساد المستشري خاصة في المجال الطاقي مع أني لست ضد اعفاء المسؤولين الذين تورطوا بل أنا مع المحاسبة والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

الملاحظة الثانية، إذا لم نصادق اليوم على تعديل الاتفاقية ما هي التبعات؟ أولا التحكيم الدولي الذي يخول له نص الاتفاقية ويمكن أن يكلفنا خسارة بقرابة 130 مليون دولار ولكن الموافقة وتسوية الملف التي من المفروض أن تحدث منذ سنة 2009 ستجعلنا نجني أرباحا لا تقل عن 115 مليون دينار.

اليوم نحن لا نشعر بالسعادة لغلق الإنتاج لا في حلق المنزل ولا في أي مؤسسة أخرى نحن نريد أن يستمر الإنتاج ولكن أن يستمر في إطار الشفافية والوضوح والحفاظ على الحقوق. هل تعلم ما معنى اتفاقية ورخصة؟ فيها التزامات تعاقدية مثلما يمكن أن تكون في شكل مقابل مالي أو في شكل إتاوة عينية أو تكون التزامات بتطوير الحقل وبتطوير الإنتاج وتسمى التزامات تعاقدية بين الطرفين الدولة التونسية ممثلة في المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والشركة التي تتمتع بهذا الامتياز.

مثلما قلت نحن لا نريد إيقاف الإنتاج والجميع يعلمون أنه للأسف الشديد لدينا عجز في الميزان الطاقي والعديد من المستثمرين يهربون والمستثمرين الحقيقيين والجديين ليس فقط لأن الحقول لا تملك جاذبية كبيرة لأن تلك التي تمتع بذلك كما يقال تمتع بها "الصحاح" سابقا ولكن بقية الحقول المعروضة أولا لا تملك جاذبية وثانيا عدم وضوح مناخ الاستثمار ولقائل أن يقول هذه الدولة في أي لحظة يمكنها أن تختلق مشكلا وتقول أنني مخطئ وتوقفني وهذا فعلا ليس بمناخ استثمار مطمئن للمستثمرين.

وبالتالي مطلوب منكم السيد الوزير أن يكون هناك وضوحا فأحيانا نسمع عن الفساد في الشركات الأجنبية أنا أقول أننا نحن المسؤولون عن الفساد مادام هناك ضعف في الإدارة وضعف في الموارد البشرية وماد دام هناك غياب في المتابعة والتقييم يقدم لك فواتير مضخمة في حين أنك لا تملك فريقا جبارا قادرا على متابعة الفواتير ومتابعتها والتحقق منها في الحين ولكن عندما تنفق 200 مليار يكون نصيبك 100 مليار وعفا الله عما سلف. إذن تعزيز الإدارة التونسية بالكفاءات وتعزيز الكفاءات بإمكانيات محترمة تجعلهم يتعففون ولا ينساقوا أمام إغراءات الشركات الخاصة. اليوم في العالم من يغادر شركة طاقة وبترول ورخص كبيرة مطالب في إطار قوانين مكافحة الإثراء الغير مشروع والتصريح بالمكاسب أن يبقى خمس سنوات لا يمارس نشاطا في هذا المجال فهل هذا موجود في الدولة التونسية وفي الإدارة التونسية؟

بالتالي نحن نريد أن نحافظ على مناخ الاستثمار ونريد المحافظة على المستثمرين الشرفاء ولكن كذلك نريد أن نكون دولة في مستوى المسؤولية ونكون دولة في مستوى التزاماتها مع الشركاء ولكن أن يستغلوا الثغرات إن وجدت نظرا لوجود تهاون واخلال منا وعدم وضوح في قوانيننا.

حان الوقت اليوم لتوحيد المنظومة التشريعية وهذا من المفروض أن يتم منذ سنة 2012 ومراجعة الرخص التي منحت قبل مجلة المحروقات والملاءمة بين أحكام هذه الاتفاقيات التي اختارت الانضواء داخل أحكام المجلة. لا بأس أن يكون فريق من الكفاءات وللأسف نحن نسمع بوجود عديد الأشخاص في الوزارات ليس بالكفاءات بل عن طريق الولاءات لماذا؟ هذه مسؤولية وأمانة ويوم القيامة خزي وندامة يعني الإنسان موجود في مؤسسة ومستأمن على أرزاق المواطنين. لماذا يتسول التونسي والأصل في الشيء أن يكون كريما بإمكانياته وبموارد القليلة. ما هي الحوكمة؟ هي الشفافية والإفصاح وهي حسن التصرف في الموارد وهي التوزيع العادل للثروات فمنوال التنمية خلق أغوال ومع ذلك خلق طبقة مسحوقة.

سيدي رئيس الحكومة وأنت في أواخر مدة حكومتك أنظر بعين الرحمة للضعفاء في تونس وكن في مستوى الشرف والأمانة والمسؤولية وقاوم الفساد مقاومة جدية وابتعد عن الحركات الاستعراضية وأظهر لنفسك ولبلادك أنك في مستوى الأمانة وهذا هو الرصيد الذي يبقى لكل مواطن شريف مع الشكر.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونمرر الكلمة للسيد يوسف الجويني، خمس دقائق.

السيد يوسف الجويني

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أريد أن أرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

شعرت من خلال مداخلة زميلتي أن هذا الملف أقلق فعلا الكثير من المتتبعين في الشأن الحكومي وخاصة في معالجة والتصدي لظاهرة الفساد.

هو أول ملف في الطاقة وشعرنا أن هناك شفافية وتعاطيا معه بصورة إيجابية حتى تضمن الدولة التونسية حقوقها كاملة. نعرف أن مجلة المحروقات إيجابية في مضمونها باعتبار النظام الجبائي ونظام الصرف ونظام العملة وشروط وإجراءات منح الامتيازات

وإحالة الحقوق والامتيازات المتعلقة بها. شروط وإجراءات تطوير الحقل. شروط مشاركة الدولة المؤسسة التونسية في الأنشطة البترولية في الامتياز. مدة الصلاحية خاصة أننا رأينا سابقا كأنه "رزق البيليك" تسعون وخمسون سنة ثم جاء التحديد ب 30 سنة.

بقي أن نعطي صورة إيجابية من خلال معالجة جذرية لملف فيه الكثير من التعقيدات وشبهات اخلالات لمدة سنوات. أتصور أنه لا يقلق أحدا بل بالعكس يثلج صدورنا ويبعث فينا الشعور بالارتياح لأنه حقيقة الحكومة ماضية في اتجاه البنود التي وضعتها في وثيقة قرطاج الأولى وحتى الثانية ومن أهمها محاربة الإرهاب ومحاربة الفساد. ولدينا ملف من الملفات من الحجم الثقيل الذي سيبعث بالطمأنينة ويدفع عجلة الاستثمار في قطاع المحروقات ويعطي صورة ايجابية لدى المستثمرين التونسيين والأجانب وهذا ما تم فعلا.

أريد أن أقول صحيح أن la mauvaise gestion ne concerne pas seulement le détournement de fond بل هناك relaxisme politique du clan et l'incompétence humaine et la نريد في هذا القطاع وهذا المجال لما لا تعمل الوزارة على إعطاء الملفات الهامة والتي تتعلق بالعمود الفقري للاقتصاد التونسي لإطارات لها من الكفاءات العالية وتقوم بالمتابعة لأنه صحيح طول الأمد لهذه العقود لسنوات طويلة حتى أنه يغيب على أذهاننا ولا بد أن يكون هناك متابعة.

كذلك رأيت أنه في السنوات الأخيرة وجود حقل بدون أن يقع التطوير هذا أيضا مشكل مطروح وموكول للدولة التونسية القيام بهذا الشيء.

نفس الشيء توصية سيدي الوزير أن تتم بشكل معمم وبدون فرز تطبيق ما قمتم به في هذا الملف وأنا أشكرك لأنه لا يوجد لا تسامح ولا رحمة مع أي شخص تثبت إدانته في قضية فساد لا يوجد تعاطف في هذه المسألة ولا توجد لدينا لغتين بل لدينا لغة واحدة اتفقنا أن نقاوم الفساد بدون رأفة أو رحمة والتشهير كذلك لأن الدول المتقدمة تقدمت علينا لأنه لا يوجد فيها تعتيم وعاطفة بل هناك تشهير بكل من سولت له نفسه أن يمس بالملك العام أو بالمال العام مع الشكر سيدي الوزير.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونمرر الكلمة للسيدة سعاد الزوالي خمس دقائق، تفضلي.

السيدة سعاد الزوالي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

لن أدخل في الجزئيات لأن زميلتنا قامت بعرض شامل حول كامل التفاصيل المعقدة لهذا الملف لكن أريد القول أنني استمعت إلى الكثير من الكلام عن الإدارة وأنا أريد أن لا نعمم لأن الإدارة فيها طاقات بشرية ممتازة لهذا لا يجب أن نعمم حتى لو حدثت هذه الإخلالات لا يجب أن نتكلم عن الإدارة بل بالعكس إدارتنا تزخر بالكفاءات وهي التي تقوم اليوم بالعمل على ملفات مثل هذا النوع وهي ملفات شائكة جدا لكن الكمال لله ونرى في دول عريقة أن هناك أنواعا من الفساد وهذا لا يمكن أن نحاربه بالكامل وحتى لو حاربناه لن نقضي عليه بل يبقى الفساد ولهذا ستتواصل الحرب، هذا من جانب.

من جانب آخر أريد أن أحيي تدخل السيد رئيس الحكومة عندما تفطن للإشكال وكانت ردة فعله سريعة جدا وهذا هو المطلوب اليوم نقول بأنها زوبعة وكذا وهذا هو المطلوب لا بد في ملف شائك فيه فساد أن يكون هناك زوبعة لكي يعرف المواطن ولا نبقى كما في السابق هذه الملفات تمر تحت الطاولة ولا نسمع بها. اليوم هذه هي الديمقراطية وهذا هو دور الإعلام وهذه هي الشفافية مع المواطنين ولا بد أن نكون على علم بكل التفاصيل.

أريد أن أحيي في وزارة الطاقة السيد الوزير الحل الذي وجدتموه والمتمثل في ضمان حق الدولة في هذا الإشكال وهذا الحل منذ سنة والمستثمر لم يبدأ في الإنتاج والبئر أغلق من سبتمبر 2018 يعني حوالي سنة والوزارة تعمل على إيجاد الحل الملائم والذي يضمن حق الدولة ويضمن تطبيق القانون الجاري به العمل أليس هذا ما نريده نحن؟

ما أريد قوله اليوم أنه علينا تسوية الوضعية لأننا لا ننسى أن هذه الشركة هي شركة تونسية مائة بالمائة ونحن في جميع القوانين نريد أن نشجع المستثمر التونسي هذا من ناحية.

من ناحية ثانية، من سبتمبر أو من أوت 2018 هناك 100 موظف متوقف عن العمل وهي وظائف مباشرة وهناك حوالي 300 وظيفة متوقفة في الوظائف الغير مباشرة ولهذا انعكاس سلبي على اقتصادنا وعلى التشغيل في تونس وهم في انتظارنا لهذا لا يمكننا اليوم أن نعطل الحل الذي جاءت به الوزارة ولجنة الطاقة التي أريد أن أحييها بالمناسبة عن العمل الدؤوب الذي قامت عليه وأتمنى الشفاء العاجل للسيد رئيس اللجنة وكذلك أريد أن أتقدم بالشكر لزميلتي ليلى أولاد علي لأنها في كتلة "تحيا تونس" كانت المنسقة معنا لكي نفهم الموضوع ونساعد بما نستطيع لكن اليوم لا بد أن نمررها ولا نبقى نقول أن المشكل في الإدارة.

أريد أن أؤكد في مداخلتي على أن الكفاءات العالية التي لدينا لا يجب أن نقلل من معنوياتهم بل بالعكس يجب أن نرفع معنوياتهم ومسألة هل ألغينا الوزارة أم لا؟ الفائدة لا تكمن في الوزارة والهياكل فنحن لدينا وزير ما شاء الله يعتني بالموضوع لكن الهياكل لم يتم المساس بها وهذا هو الهدف اليوم وهذا هو المطلوب الهياكل والمهندسين والموظفين الذين يعملون أريد تقديم تحية لهم من خلال مداخلتي هذه وأقول يكفي ولا يجب أن نعطي الموضوع قيمة أكثر مما يستحقه. هذا ملف فساد صحيح لا بد أن نعاقب من له يد في التعطيل وفي هذا الإشكال أظن أن الحل الذي جئتم به السيد الوزير هو الأفضل ننسى العشر سنوات يعني من 2009 والاتفاقية ستبدأ في 1 جويلية 2019.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونمرر الكلمة للسيد زياد لخضر ست دقائق، تفضل.

السيد زياد لخضر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

نحن اليوم بصدد مناقشة اشكالية ملأت الدنيا وشغلت الناس في الصيف الفارط حيث أعلنوا أن هناك قضية فساد كبيرة في البلاد على قاعدتها يتم إقالة الوزير وجملة من المسؤولين في هذه الوزارة. أعلمونا أن هذا يندرج في إطار مقاومة الفساد ثم جاء تقرير

في المجلس وقد تعبنا كثيرا للحصول عليه ثم جاء نصف تقرير وتتالت الإستماعات لكي نتعرف إلى ما يحصل في هذا القطاع وفي هذه الوزارة وتم التثبيت بالحجج أن هناك تقصير واخلالات وهناك تجاوزات قانونية ثابتة.

بعد سنة نريد أن نسأل من رفعوا شعار مقاومة الفساد ماذا حصل؟ من تمت محاسبته؟ ما هي الحقائق؟ أم أن هذا لا يعني شعب تونس؟

ما أريد قوله وأؤكده لأنني عشت تقريبا خمس سنوات وأنا أواكب نقاش العديد من مشاريع القوانين المتعلقة بهذا المجال. في التقرير يتم الحديث عن المرور من الأمر العلي إلى مجلة المحروقات ويقول التقرير "وبناء عليه فقد انجر عن ممارسة هذا الخيار خضوع الامتياز المذكور لمجلة المحروقات ونصوصها الترتيبية وإلغاء جميع الأحكام المتناقضة معها ومن بينها الأحكام الوارد بالاتفاقية الخاصة لامتياز حلق المنزل وأحكام الأمر العلي المؤرخ في غرة جانفي 53 التي تتناقض مع أحكام مجلة المحروقات ونذكر منها خاصة النظام الجبائي والنظام الصرفي ونظام العملة وشروط وإجراءات منح الامتيازات وإحالة الحقوق والامتيازات المتعلقة بها، شروط وإجراءات تطوير الحقل، شروط مشاركة الدولة والمؤسسة التونسية في الأنشطة البترولية في الامتياز و مدة صلاحية الامتياز.

أريد التأكيد على أنه في مسألة مدة صلوحية الامتياز مارست علينا وزارة الطاقة وإدارتها كل الشعوذة في عديد الاتفاقيات قدموا عدة مبررات حتى نمدد في الآجال خارج مجلة المحروقات بل أكثر من هذا هناك من جاء لكي يقنعنا أن المرور من الأمر العلي إلى مجلة المحروقات لا يتعلق بمدة صلوحية الامتياز وحقيقة هذا هو مربط الفرس لأننا اليوم يمكن أن نلوم أربعة أو خمسة على الاخلالات وبطبيعة الحال دائما سيكون هناك مخلين ونحن نريد أن تتم محاسبة هؤلاء المخلين لكي يرى التونسيين شخصا يحاسب في قضية فساد حتى يقتنعوا بأن هناك إرادة لمقاومة الفساد لأننا سنصارحكم بأننا غير مقتنعين ولا التونسيون أيضا مقتنعون بأنكم تقاومون الفساد. بل أكثر من هذا أنا مقتنع اليوم أن كل إرادتكم هي غض العين عن كل ممارسات الفساد.

نعود إلى حقل المنزل ماذا نريد اليوم؟ نريد إيجاد تسوية بعد هذه الزوبعة وتعطل مصالح الجميع وأصحاب هذه الشركة مورطين في ديون كبيرة نريد اليوم التسوية التي تتركز بطبيعة الحال في مجلة المحروقات لكي نجد حلا.

المستثمر التونسي اليوم يعاني من صعوبات مادية ولم يستثمر من سنة تقريبا هو اشترى من OMV وهذا الشراء ليس في النمط المعتاد للشراءات دفع شيئا ووعدهم إذا ذهب إلى formation « serj » ووجد شيئا جديدا يدخلون معه بخمسين بالمائة وهذا يطرح سؤالا والاتفاقية تقول بأن ETAP ستدخل معها شريكا كيف؟ في الخمسون بالمائة الخاصة به أم الخمسون بالمائة الخاصة بOMV هذه أسئلة تتعلق بمصالح الدولة وبالتالي بمصالح الشعب التونسي.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد غازي الشواشي ست دقائق، تفضل.

السيد غازي الشواشي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، أريد أن أذكرك أنه في 31 أوت 2018 أقل من سنة من الآن خرج لنا الناطق الرسمي للحكومة في ندوة صحفية يصرح للرأي العام باسم حكومته أن حكومته اكتشفت ملف فساد كبير حول امتياز استغلال حقل حلق المنزل ونتيجة لهذا الفساد السيد رئيس الحكومة قرر إلغاء وزارة الطاقة وإقالة كل من الوزير وكاتب الدولة ومجموعة من المسؤولين في هذه الدولة وكذلك المدير العام لشركة ETAP.

ملف فساد كبير وبالتالي من المفروض وكان على رئيس الحكومة آنذاك إحالة الملف على القضاء لأن القضاء وحده السلطة القادرة على البحث في ملفات فساد باعتبار أنه حصلت قناعة لدى رئيس الحكومة ولدى الحكومة بأن هناك فسادا.

السيد رئيس الحكومة لم يقرر إحالة الملف على القضاء وقرر تكوين لجنة تحقيق وكلف فريقا مشتركا بين هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية وهيئة الرقابة العامة للمالية للتحقيق الإداري في هذا الملف.

الفريق المشترك قام بعمله وأصدر تقريره خلال شهر أكتوبر 2018 وقد طالبنا نحن في المجلس بالحصول على نسخة منه وحصل ذلك ووردت علينا نسخة مكتوب عليها "سري مطلق" يعني نسخة سرية غير قابلة للنشر وعند الاطلاع على التقرير ظهر حجم الإخلالات والتجاوزات وسوء التصرف وسوء الإدارة داخل وزارة الطاقة في هذا الملف وفي غيره من الملفات.

كنت أظن أنه بعد هذا التقرير سيتخذ رئيس الحكومة اجراءات صارمة وسيحيل الملف على القضاء ويقع محاسبة المتسببين طيلة سنوات ويخرج الناطق الرسمي في ندوة صحفية لتقديم مخرجات هذا التقرير وما هي الإجراءات التي سيتخذها رئيس الحكومة ولكن لم يحصل شيء من هذا.

نحن على الأقل في التيار الديمقراطي تحملنا مسؤولياتنا سيدي الوزير وبتاريخ 4 سبتمبر 2018 تقدمنا بشكاية للسيد وكيل الجمهورية المحكمة الابتدائية بتونس في إعلام بشبهات فساد في وزارة الطاقة وطلبنا فتح تحقيق والسيد وكيل الجمهورية آذن بفتح تحقيق والبحث جاري إلى الآن.

عندما نرجع إلى التقرير للفريق المشترك السيد الوزير أكيد السيد الوزير قدم العديد من التوصيات ومن ضمنها توصية بتسوية الوضعية القانونية لملف امتياز حقل المنزل مع المستثمر التونسي وأعتقد أننا جميعا نذهب في اتجاه أن يكون هناك تسوية في هذا الملف مع أنني لا أتصور أنه من صالح تونس أن نذهب إلى التحكيم أو أن يبقى الملف بدون تسوية، ولكن الفريق قدم توصيات أخرى وقال أنه لا بد من مطالبة شركة Topic أي المستثمر التونسي بكافة الامتيازات الجبائية والديوانية التي تمتعت بها منذ سنة 2009 لأنها بقيت تعمل منذ 2009 إلى 2018 دون أن تدفع الإتاوات الجبائية أو تدفع المعاليم الديوانية ولا بد أن تسترجعها الدولة فماذا فعلتم لاسترجاع هذه المبالغ؟

ماذا يقول الفريق؟ "دعم الإدارة العامة للمحروقات بالموارد البشرية والمادية اللازمة لإحكام متابعة الامتيازات المسندة للغير" لأنه لا توجد متابعة جدية ويقول "أن جميع القرارات التي تصدرها الوزارة طيلة العقود كانت قرارات غير جدية وفيها تردد ولا يوجد فيها شفافية أو حوكمة." كذلك يطالب الفريق بدعوة مصالح الوزارة لمراجعة المعاليم القارة الواجب دفعها من طرف صاحب الامتياز من

تاريخ استحقاق المعلوم ومطالبة الشريك بسداد تلك المعاليم التي تعد بالمليارات ويطالب كذلك ببرمجة مهمة تفقد معمقة لظروف استغلال امتيازات أخرى مسندة في أكثر من عشرة ملفات أخرى لأن هذه عينة من جملة الكثير من امتيازات استغلال لا يوجد متابعة شديدة عليها.

ويطالب كذلك بإحالة التقرير إلى القطب القضائي الاقتصادي والمالي وبالتالي فهل الحكومة أحالت الملف على القطب وهل أن القضاء تعهد بهذا الملف أم لا؟

بالتالي الأسئلة المطروحة هل أن هذا الملف فيه إشكال قانوني أو فيه سوء حوكمة؟ أنا أعتقد أنه إلى جانب الإشكال القانوني هناك سوء حوكمة في ملفات الطاقة واستغلال مواردنا الطبيعية.

سيدي الوزير، تعرف أن رئيس الحكومة منذ 2017 تعهد بتكوين لجنة تدقيق في كل العقود المتعلقة باستغلال مواردنا الطبيعية ولكن إلى حد الآن بقي وعدا دون تنفيذ لهذا نجد اليوم عديد العقود المخالفة للقوانين ونحاول أن نجتهد لكي نجد لها مخرجا ونجد لها تسوية قانونية على أساس أن الدولة لا تخسر ولا تذهب إلى التحكيم.

أنا أقول لك اليوم أن هذا ملف فساد بامتياز وهو عينة من ملفات فساد أخرى لا بد أن يأخذ القضاء مجراه وتتحمل الحكومة مسؤولياتها في إصلاح هذا القضاء بإجراءات صارمة بمراجعة قوانين وبمراجعة المسؤولين الموجودين ولما لا تصل هذه الإجراءات للمستثمرين لأنهم أحببنا أو كرهنا انتفعوا بسوء الإدارة وسوء الحوكمة.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونمرر الكلمة للسيدة ألفة السكري الشريف ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة ألفة السكري الشريف

شكرا سيدي الرئيس،

اليوم نحن نناقش قانونا سيدخل حيز النفاذ إن شاء الله، وكان فيه مشكل أخطبوطي قانوني ومرّ من أمر علي إلى مجلة المحروقات، إلى تسوية قانونية في 2010 وفيه إخلالات كلنا متفقين عليها، فيها خاصة استعمال وتوظيف هذا الملف لاستهداف أشخاص للتخويف عن طريق الفساد وسوء الحوكمة ، عندما نتحدث على أشياء إيجابية قامت بها الوزارة وتونس كدولة سيادة ودولة قانون من أول الدول التي فتحت عقود استغلال البترول واستراتيجية رقمنة التصرف في كل الرخص ومن يريد المتابعة والرقابة فيمكنه، في صالح تونس حل هذا المشكل الذي فيه تكلفة إضافية للدولة لكن وجدنا فيه حل بعد مدة منذ 2010، حتى لا ننسى ما هو هدفنا؟ هدفنا هو الحد من عجز الميزان الطاقي ديناميكية إيجابية على قدرة تنافسية لقطاع المحروقات ودفع نسق الاستثمار، في كامل المجالات دائما يمكننا أن نتهم بإخلالات أو عدم التصرف أو الفساد، لكن لكل مشكل هناك حل، هذا المشكل أخذ أكثر من وقته لكن نحن اليوم سعداء بوجود حل لدخول هذه الديناميكية عبر هذه الشركات الثلاث ويمكنهم الدخول في استغلال هذا الحقل وسيخلق مواطن شغل للجهة خاصة ونخرج من هذه الدوامة ونحن كدولة غير قادرين على حل مشاكلنا وشكرا.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للأستاذ شفيق العيادي عشر دقائق تفضل.

السيد شفيق العيادي

شكرا سيدي الرئيس،

مرة أخرى مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير سأخصص وقتا قصيرا لهذا الموضوع الذي تحدثت فيه، أنا لن أتحدث فيه كثيرا والتونسيين عرفوا أنه "حل السرة تلقى خيط" بل لن تجد شيئا هذ الاستنتاج وإذا وجدنا شيئا فهو أنه مازال التونسيين يعتبرونه صندوقا أسودا صندوق الطاقة في بلادنا، ربما الإيجابية الوحيدة لهذا الملف لحلق المنزل هو أنه كشف عن عورة الإدارة التونسية في تعاملها مع ملف الطاقة ونحن نشكر كل من هو موجود في الإدارة أو في هيئات الرقابة وقام بدوره في كشف كل الألاعيب التي كانت موجودة في صلب هذه الإدارة وتلاعبت بمصدر كبير من مصادر الثروة في بلادنا ونتمنى أن النواقص والإخلالات التي جاءت عليها مختلف تقارير الرقابة تأخذها سيدي الوزير وإدارتكم بالجدية الكافية ولا نكتفي فقط بالإحالة على القضاء وإنما نفعل كل ما يجب جميعنا مع بعضنا لإعادة سيادة التونسيين على ثرواتهم الطبيعية، انا أقول ربما الحل هناك حل قانوني وهو موضوع جلستنا اليوم وهناك حل قضائي جاء في هيئات الرقابة نتمنى أن يأخذ مجراه ولا يتم ركنه كما ركنت ملفات أخرى، أعتبر الحل القانوني يرضي على الأقل ما تم تداوله في اللجنة أولا هو يضمن حق مشاركة ETAP المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، في الحقيقة في تدخلي يوم أمس خلطت بينها وبين Eni وأعتذر على ذلك، هذه أهم إيجابية تضمن وثانيا المعالجة القانونية التي اعتبرتها الإدارة التونسية أن الفترة القانونية انتهت منذ 2009 بالتالي تم ضمان التلاؤم ما بين مجلة المحروقات وهذا الاستغلال هذا، كما قلت ليس لدي الكثير ما أقوله في هذا الموضوع.

سيدي الوزير أريد أن أقول لك شيئا، أنا الآن سأكمل من هنا وأخرج ولن أقول لك أنى مرتاح الضمير فيما يتعلق بالغول الذي يأكل أكبادنا في جهة صفاقس من وزارتكم، أريد أن أعود وأفتح قوس هذا الملف وتقدم ملف حقل المنزل كملف فساد وليست له علاقة بالفساد مباشرة تسبب في إقالة وزير الطاقة، وأقول وأؤكد عليه غير مأسوف عليه ليست شماتة مني لكن غير مأسوف عليه سأقول لك لماذا سيدي الوزير، وإن شاء الله لا أقول لك أنت أيضا غير مأسوف عليك مرة أخرى سأقول لك لماذا سيدي الوزير، غير مأسوف عليه لأنه كان ظالما ولم يكن مع الحق وكان واقفا ضد مصالح جهة ليخدم لوبيات الفسفاط وليسلط علينا سيفه الذي هو المجمع الكيميائي وسأبينها لك سيدي الوزير.

أنا قلت ربما أخرج من هذه الجلسة وضميري مرتاح لأنني قلت ما يجب علي وصوت الجهة بلغته والكرة عندكم، وقلتها لك سيدي الوزير في أكثر من مناسبة ولا أريد أن أرفع صوتي خاصة أمامك، قلت لك سيدي الوزير لديك ورثة سيئة جدا إما أن تأخذ موقفا ولا نريدك أن تأخذ هذا الموقف لتوتر الأوضاع ولا لتدخل في خلاف لا مع المجمع الكيميائي ولا مع الجهة ولا مع الطرف الاجتماعي، نحن لا نرغب في كل هذا والجهة أيضا لا ترغب في هذا، قلنا ونعيد أن الطرف الاجتماعي فوق رؤوسنا وفوق أعيننا تربى وترعرع وولد ومازال موجودا في جهة صفاقس إذن لا نرغب في توتير العلاقة معه

لكننا نريد تطبيق القانون بما يضمن حق الجهة وبما يضمن استمرارية الأنشطة الاقتصادية في بلادنا.

هذا المصنع الذي نسميه نحن وجميع الأهالي "مصنع الموت" حان الوقت لتفكيكه، حان الوقت سيدي الرئيس وأنا قدمت لكم هذه الدراسة صحيح أن ورائك تقنيين في كل ما يتعلق بالمحروقات لكن يفهمون قليلا اسمح لي سأقرأ لهم أرقاما كي يعودوا مرتاحين أو أنت والقسم الثاني من وزارتك أقول لك عيب أن تتواصل هذه الجريمة.

اسمعوني بالله عليكم يا سادة المرافقين للسيد الوزير هذا الغول الذي افترسنا لـ 60 سنة سأقدم لكم أرقاما لكل سنة وهذه أرقام حكومية، ادخلوا على GOOGLE واطلبوا هذه الدراسة التي قامت بها وزارة البيئة Etude de dépollution et de réhabilitation des côtes sud de Sfax. من وزارة البيئة 2006 وبعد هذه الأرقام القاتلة والصادمة للتونسيين تقرر إغلاق المصنع سنة 2008 وجاء مجلس وزاري سنة 2009 ومنذ 2009 إلى الآن كل قرارات الوزراء المعنيين والمديرين العامين مع الإغلاق والتفكيك لكن للأسف الشديد كل مرة أينما نأتي لنطبق القرار إلا وتقع علينا مؤامرة في غرف مغلقة ويقومون باتفاقات ليعيدوا الحياة للموت وهي رميم مثل المومياء الميتة يريدون إحياءها ليمتصوها، يريدون أن يأكلوا منها على حساب صحتنا وعرقنا وصحة أبنائنا وعلى حساب أيضا...

وهذا هو المهم نريد من سيادتكم أن تفهموه أيضا وهذا موجه أيضا للسادة النواب، هذا النشاط ليس فقط قاتل لصحتنا التي انتهت، الفسفاط والبخارة أكلت عظامنا ولحمنا وكل ما تبقى فينا هي أصبحت نشاطا طاردا لكل الأنشطة الاقتصادية، هذه هي مدينة صفاقس المشهورة بالعمل وكانت تتبوأ المرتبة الثانية اقتصاديا فعادت إلى الوراء للمرتبة الثامنة لم يعد هناك استثمارا لا عاما ولا خاصا حتى كفاءاتنا وأولادنا وطاقاتنا هربوا من صفاقس هناك من اتجه للعاصمة أو الخارج لم يعد يدخل لهذه "الحفرة" ووزارتكم لا أعرف كيف تريد أن تدير هذا النشاط.

اسمعوا من فضلكم "الغبار" في السنة من تصدير الفسفاط 20 ألف طن لا يوجد لديكم هناك بل لديكم الشواطئ والراحة نحن التونسيين هذا ما يلزمنا هذا ما نعانيه حتى تعرفوا لماذا السيد شفيق العيادي يرفع صوته، 20 ألف طن نتيجة التصدير لCPG من غبار على رؤوسنا، صادرات TSP 8 آلاف طن، البخارة وما أدراك ما البخارة تبعد عنك 1 كلم تخنقك 7 آلاف طن في السنة لأن 8 آلاف طن تمر أمام أعيننا وسط المدينة على مسافة كيلومترات، لو لديكم ورقة وقلم اضربوهم في 60 سنة وانظروا إلى هذا الغول القاتل وإلى الآن يفكرون، والله سنعطيكم نشاط فسفاطي ربما يكون ملوثا، يا سيدي الوزير ليس بعين التخمة للغبرة، أضيف إليك أيضا السياب ماذا تخلّف في السنة؟ SOX هذا 9,850 طن في السنة FLUORE هذا يقوم بـ ravage في البحر لا يترك شيء لا أسماك ولا نبات ولا شيئا 750 طن في السنة، الغبار 165 ألف NOX 180 ألف طن هذا دون احتساب اشتعال الغاز الطبيعي، النفايات الفوسفوجيبس احسب سيدي الوزير 684 ألف طن من الفوسفوجيبس مدة 60 سنة 30 مليون، تعرفون في تونس 60 مليون والنصف لدينا نحن، هؤلاء لن يتركوا لنا "الغبرة" الأخطر من ذلك التسربات التي تخرج منه وتذهب للمائدة المائية حتى قالوا لنا في يوم من الأيام أن السياب جيدة وسنتبرع لكم بالماء وعندما قاموا بتحليله وجدوه ماء قاتل ملوث.

إذن هذا ما تسرب منه الماء المائدة المائية التراب والبحر آلاف الاطنان تصب فيه، لدي العديد من الأرقام يمكنكم الرجوع إليها في ما يتعلق بما يسكب في البحر وفي المائدة المائية كما قلت في هذه الدراسة، سيدي الوزير نحن لا نطلب شيء نطلب فقط تطبيق القانون منع الأنشطة الفسفاطية داخل مناطق العمران لم نطلب شيء آخر ومن يرغب في القيام بهذه الأنشطة فليقم بها خارج مراكز العمران، كلكم وزراؤكم ورؤساء حكومتكم والرئيس...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا يا أستاذ، مازالت لنا عشرين دقيقة تدخلات بين الزميلين الأستاذة ليلى أولاد علي والأستاذ سالم لبيض وبعدها نستمع إلى تدخل معالي السيد الوزير مدة عشرين دقيقة، يعني يفصلنا عن التصويت أربعين دقيقة ليكن ذلك في علم الزملاء، واللجان المجتمعة أرجو إشعارها بذلك حتى تكون عند التصويت حاضرة، الكلمة للأستاذة ليلى أولاد علي ولها عشر دقائق تفضلي.

السيدة ليلى أولاد علي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير سيدي الوزير،

صباح الخير زملائي وإطارات وزارة الصناعة والطاقة،

أنا أريد أن أبدأ سيدي الرئيس بالاستخلاص بعد سنوات عمل في البرلمان وما يحدث فيه، يعني ما استنتجته في هذه البلاد وما سيؤدي بها إلى الهلاك هو أن الكثير من الكلام على الفساد والكثير من النقاش حول الفساد وهذا جيد ويبين أن هناك وعي لدى الرأي العام ولدى كل المسؤولين، ولكن مع الأسف سيدي الرئيس ما لاحظناه بقدر ما هناك مسؤول في هذه البلاد يمس ملف الفساد إلا وتأتي ضده حملة شيء غريب ما يساوي الحملة التي يريدون مقاومة الفساد من أجلها، الآن أصبح هذا الشعور العام لدى العديد من المسؤولين يقولون "أنا ألمس ملفا من هنا ويهاجموني من هناك" هذا خطير بل على العكس لو مسؤول رئيس حكومة أو وزراء امسكوا ملف فساد ولو أنهم لم يحلوا المشاكل 100 بالمائة ولكن إذا تجرؤوا وبدأوا في النقد وفي فتح الملفات ليس لنا سوى أن نشجعهم فالأمور ليست سهلة خاصة في غياب دعم سياسي قوي.

وأنا أريد أن أشكر شجاعة الحكومة التي أقول أنها شجاعة تاريخية لأنني ابنة الإدارة وابنة وزارة الصناعة والطاقة ولم أسمع أبدا أن هناك ملف فساد طرح بهذه الدرجة وأقولها إلا أشياء لم تقال وهذا لم يحصل أبدا، لذا أحيي هذه الشجاعة وهذا الملف منذ أن تحرك هناك العديد من الأطراف ولوبيات أصبحنا نراهم في مواقع التواصل الاجتماعي وفي الاعلام ضد كل ما تقوم به الحكومة وهذا نعرف من وراءه، الوزارة صحيح غيرت مسؤولين لكن لدينا ما شاء الله من الكفاءات والدليل على ذلك الكفاءات التي تأتي من وزارة الطاقة شيء يسعدنا وأعجب بهم نواب الائتلاف الحاكم وحتى المعارضة ونشكرهم، بل على العكس كشفت لنا طاقات أخرى وخاصة طاقات نسائية، هذا الملف الذي بدأ منذ 2018 بدأت الوزارة تشتغل عليه منذ 2018 ولكن جاء للمجلس منذ جانفي 2019 يعني نعمل عليه منذ 7 أشهر مر على لجنة مقاومة الفساد وفي نفس الوقت مر على لجنة الطاقة ودرسنا جانب الإخلالات القانونية وعلى مستوى الحوكمة وكل ما يشمل هذا الملف خاصة درسنا التقارير التي أخرجتها الإدارات الرقابية للشفافية والمالية وأخرجت العديد من المشاكل في هذا الملف منهم تجاوزات يمكن أن

يكون فيها تتبعات جزائية خاصة cumul de deux avantages هذا من أهم ما أقرته وبينته هذه التقارير وهو أن هذه الشركة انتفعت بأوامر الأمر العلي الذي يسمح لنا بـ50 سنة وفي نفس الوقت تمتعت بالتحفيزات المالية بقانون مجلة المحروقات التي لا تبقى سوى 30 سنة وهذا غير ممكن ويعاقب عليه حتى بالقانون.

هناك ملف آخر ونقطة هامة هي التقصير في استخلاص مستحقات الدولة من المعلوم يعني هذه الشركة دفعت أقل مما يلزمها دفعه هذا نتج عنه حوالي 2 مليار نقص في المداخيل التي من حق الشركة دفعها ولم تدفعه، كذلك هناك جانب هام لهذا الملف وهو عدم مشاركة الشركة التونسية للأنشطة البترولية كشريك في هذا المشروع وهذا كذلك تنص عليه مجلة المحروقات ولم يقع نصه ولم يقع تشريك هذه الشركة، هنالك شيء آخر غريب حصل في هذا الملف وهي أنها أعطت للشركة البائعة وهي OMV أعطتها "حق الرجوع" مسألة غير عادية يعني أنها بعد أن باعت يمكن أن تعود وتستفيد ب50 بالمائة من الاستكشافات الجديدة، يعني هذا حالة استثنائية في هذا الملف.

أريد أن أقول للسادة النواب سيدي الرئيس هذا الملف مشكلته موجودة منذ سنة 2006 طلبنا تقارير ومحاضر جلسات، المشكل موجود منذ 2006 وهو يتراكم إلى يومنا هذا وتم كشفه في 2018 وأريد أن أقول سيدي الرئيس هذا الملف حقيقة يدرّس في الجامعة فهو معقّد لديهم الآن سنة والخبراء في القانون يدرسون من هنا وهناك للوصول لهذا الحل إذا ندفع أكثر من هذا الشركة ستسير نحو التحكيم الدولي ونخسر ما قرابة 700 مليار ماذا نفعل؟ والشركة قبل كل شيء هي شركة تونسية والعملة هناك 300 عامل ماذا نفعل لهم؟ من هنا نخسر 700 مليار لأن هذه الشركة لديها ما يثبت أنه بإمكانها القيام باستثمارها مع الأسف وأعطي بطريقة غير قانونية ماذا نفعل؟ الشركة يمكنها أن تشتكي بنا وتكسب لأنه لديها ما يثبت لديها كل الحقوق، ومن ناحية أخرى لدينا أيضا الدولة لا نريد أن نخسر خسرنا من قبل ونتمنى أن لا نخسر أكثر عندما تلتجئ إلى المحكمة الدولية 700 مليار ليس بمبلغ قليل ونحن هنا كلجنة قمنا بمجهود كبير لنجد حلا مع وزارة الطاقة وحقيقة بقيت الكثير من النقاشات حول هذا الموضوع وناقشنا محتوى كراس الشروط ومحتوى الاتفاقية وغيرنا العديد من الأشياء، خاصة اللجنة أكدت على وجود ETAP كشريك في هذا الاستثمار وهذا صعب جدا لأنه لدينا حق الرجوع للOMV من جهة وحق ETAP نريدها أن تدخل من جهة أخرى وهذه كانت معادلة صعبة ومعقدة، الوزارة مشكورة لوصولها إلى هذا الحل ويبدوا لي دون هذا الحل الشركة ستشتكي بنا، لم يعد لدينا مجال آخر لنسير إلى الأمام أكثر من هذا، ETAP أخذت حقها، الدولة التونسية أخذت حقها، الشركة يمكنها بهذا الحل أن تعود وتشتغل وما خسرته هي أيضا مئات الملايين ولديها مؤسسات مالية دخلت شريك معها ونحن نريد أن نشجع الشركة التونسية لأول مرة نحن دائما نقول شركة خارجية يا سيدي هذه شركة تونسية لنشجعها وتشتغل.

مسألة أخرى أريد أن أقول إن هذه الاخلالات العديد من زملائي قالوا زوبعة ولم يفعلوا شيئا، الحكومة هي من كشفت هذا الملف وإخلالاته وهي من أعطت الوزارة لتجد حلا وطلبت من مجلس النواب أن يناقش هذا الحل، وكذلك هذه الحكومة لم تبقى مكتوفة الأيدي بل أعطت للقضاء أن يقوم بدوره لأن هناك إخلالات بقيمة أخطاء جزائية ويجب على القضاء القيام بدوره وكذلك الوزارة لم تقف على هذا الحد وقامت بقرارات أخرى في ما يخص أكثر شفافية وملفات أخرى وجدت إخلالات في ما يخص الشفافية، أنا أريد أن أقول للتونسيين ليس ما يرغبون في سماعه، أنا أريد أن أقول وأقرر أنها مصلحة التونسيين، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا مسك الختام الأستاذ سالم لبيض وله عشر دقائق تفضل.

السيد سالم لبيض

بسم الله الرحمان الرحيم،

نجدد الترحاب بك سيدي الوزير والطاقم المصاحب،

سيدي الوزير اسمح لي أن أتحدث من خارج الثقافة المخزنية التي يتحدث من داخلها بعض نواب الحكم هذه الثقافة المخزنية هي ثقافة تبريرية ثقافة ولائية تبرر كل ما يجري ولا تبحث عن عقل نقدي من شأنه أن يفكك الظواهر ويفهمها على حقيقتها.

سيدي الوزير أريد أن أبدأ من أن هذه الثقافة المخزنية هي التي فرضت علينا أن نتعامل مع اتفاقيات دون أن نقرأها بالأمس قدمتم لنا 7 اتفاقيات حول الإستكشاف معهم نص متعلق بالاستكشاف ووافق عليه المجلس ولم تقرأ هذه الاتفاقيات مكتوبة باللغة الفرنسية في لغة تقنية معقدة، لم توزع على أعضاء المجلس لم يطلعوا عليها وصوتوا، وهذا عار يسجل على هذا المجلس أن يصوت نائب على اتفاقية في قطاع حساس واستراتيجي وهام مكتوبة بغير اللغة الوطنية، لم توزع علينا باللغة العربية التي هي لغة الدستور لم توزع البته لا باللغة العربية ولا باللغة الفرنسية، أنا تحصلت عليها بطرقي الخاصة ذهبت وطلبتها ولم يسعفني الوقت للاطلاع عليها، هذا سيدي الوزير يتنافى مع أخلاق العمل البرلماني والعمل السياسي ومع أخلاق تسيير الدولة، ما معنى ان يصوت نواب على اتفاقيات لم يطلعوا عليها وهي مكتوبة بلغة أجنبية ولم يحترم ما جاء في الدستور والقوانين الوطنية التي من المفروض أن تكون موجودة بالغة العربية وموزعة، سيدي الرئيس لماذا في كل مرة أتكلم يأتي هذا السيد ويعارضنا؟

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

من فضلك يا زميلي ليست لك الكلمة تفضل سيد سالم.

السيد سالم لبيض

سيدي الرئيس هذا غير معقول أنا أتكلم على اتفاقيات لم توزع واتفاقيات مكتوبة باللغة الفرنسية وليس من حقك السيد النائب الموالي للحكم والداعم له أن تقوم بالتشويش على تدخلي، ما تقوم به غير أخلاقي، سيدي الرئيس من فضلك تمكنني من وقتي الكامل.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

هذا من حقك تفضل.

السيد سالم لبيض

هذه مسألة أولى.

المسألة الثانية سيدي الوزير، هذه الاتفاقية نفسها التي جئتمونا بها اليوم مع هذه الشركة هي مكتوبة باللغة الفرنسية وكذلك لم توزع، هذا غير معقول أمام الرأي العام أن اتفاقيات لم

توزع ومكتوبة بلغة غير اللغة الوطنية ولم يطلع عليها النواب، وأضع 30 سطرا تحت لم يطلع عليها النواب، صوتوا دون الاطلاع هذا تآمر على التونسيين الذين في يوم من الأيام انتخبوهم وأعطوهم وضعوا ثقتهم فيهم وأقسموا على القرآن العظيم هنا بأن يمارسوا عملهم في إطار ما يقتضيه القانون والدستور ولكنهم مارسوه خارج الدستور وخارج القانون.

المسألة الثانية سيدي الوزير، اليوم هناك استعمال سياسي لهذه القضية، لهذا الملف، الاستعمال السياسي تم من خلال رئيس الحكومة واستعمال سياسي بامتياز وكأنه كان يبحث على أكباش فداء وجدهم في الوزير الأسبق السيد قدور وفي مجموعة من الموظفين وهذا الاستعمال السياسي استعمل إعلاميا كورقة مهمة عند رئيس الحكومة وعند حكومته والحال أن هذا الملف كملف فساد لم يعالج إلى يومنا هذا وأنتم اليوم تتقدمون لنا بحلول تندرج ضمن مواصلة ملف الفساد، وسأبين لك ذلك السيد الوزير.

مسألة ثالثة سيدي الوزير، يجب أن يعرف جميع التونسيين أن هذا الحقل يستغل منذ سنة 1964 وكان قد مثل موردا هاما للشركات التي تستغله حتى قبل أن يقع إحداث المؤسسة الوطنية للأنشطة البترولية وتداولت عليه شركات كثيرة في مجال البترول واستغلته أيما استغلال منذ سنة 1964 إلى أن انتهى إلى الشركة والتي هي شركة "توبيك" في سنة 2006 بعد أن عقدت اتفاقية واشترت من الشركة النمساوية OMV إذن أين الإشكال سيدي الوزير؟

الإشكال هو أنه منذ سنة 2009 المفروض 50 سنة مجلة المحروقات تقول 30 سنة طبقتم بأثر رجعي في حين أن هذا لم تطبقوه مثلا على شركات الملاحات اذهبوا وانظروا للملاحات تستغل بأمر 1949 لم تغيروا برغم صدور مجلة المناجم سنة 2003 ولم تغيروا أي شيئا في سنة 2003 ومع هذا تواصلت يعني الشركة تستغل شركة الملاحات الفرنسية هذا تريدون تطبيقه بأثر رجعي وأحدث أزمة كبيرة.

أنت تقول سيدي الوزير في تدخلك أمام اللجنة أن الملف مختفي منذ سنة 2012 كيف يمكن لدولة تحترم نفسها أن ملف هذه الشركة مختفي منذ سنة 2012 ولم تكون ملف حول هذه الشركة إلى يوم الناس هذا ملفا متكاملا فضيحة من هذه أن يختفي الملف منذ سنة 2012 أنا أقول لك سيدي الوزير أن الملف اختفى بفعل فاعل، لأنه اليوم عندما تقولون لنا أن مخزون البترول لهذه الشركة 7,6 مليون برميل، عندما تقول المؤسسة الوطنية للأنشطة البترولية تقول أن هذا مخزون محدود وهامشي وهي لا تريد أن تنخرط فيه ومن بعد الشركة نفسها تقول لنا الملف مختفي، أنا أقول لك اليوم هناك تآمر وقع في مكان ما في مكتب ما في مكان مظلم حول هذا الملف من أجل اختفاءه من أجل أن يبقى لدى هذه الشركة ومن أجل أن تشتغل بالطرق التي تراها والشركة الوطنية للأنشطة البترولية تغض الطرف على هذا الموضوع الحساس والهام والمتعلق بثروة التونسيين.

تعاملكم أنتم سيدي الوزير كوزارة وكمؤسسة هو تعامل غير شفاف لأن النتائج التي سينتهي إليه الأمر سيدي الوزير عندما تقول المؤسسة الوطنية للأنشطة البترولية تقول أنا لا أتدخل لأن هناك درجة كبيرة من المخاطر والاحتياطي هامشي ماذا يعني؟ يعني أن نترك هذا الملف من جديد لهذه الشركة لتستغل هي كما تشتهي وتريد وهي طبقا القوانين التونسية منذ سنة 2009 لم يعد لها حق الاستغلال وتواصل حق استغلالها واستثمارها والإيرادات المالية، والمؤسف كل المؤسف أن السيد رئيس الحكومة عندما أعلن هذا الملف ملف فساد وأقصى الوزير ومجموعة من الموظفين، هي حكومة نفسها أدرجت هذا الملف ضمن المشاريع القابلة للاستثمار في مؤتمر 2020/2016 للمستثمرين، وأنت تعلم جيدا سيدي الوزير أن الحكومة قدمت ملف للمستثمرين وبالتالي كان يمكن أن أحد المستثمرين يأخذ هذا المشروع ويواصل في التنقيب، بالتالي اليوم هل سنعتمد ما يقوله السيد رئيس الحكومة من أجل ملف فساد وهو استثمر سياسيا وعملية بروبقندا سياسية أكثر منها مقاومة حقيقية للفساد، لكن أقول أن هذا الملف هو ملف استثمار حقيقي وضعناه على الطاولة سنة 2016 وبالتالي وضعناه صوريا.

أنا أريدك أن تجيبني سيدي الوزير على كل هذه الأسئلة وهذه الالتباسات في هذا الملف، وأقول لك مرة أخرى أنه عار على الدولة التونسية أن ملف شركة تستثمر بمئات الملايين من الدولارات ملف في الأخير يضيع ولا نعرف أين هو.

سيدي الوزير، أنا أقول لك أكثر من هذا أقول أن هذا الملف هناك معطيات فنية خرجت حتى في الصحافة، تقول أن هناك شركات عمومية كانت شريكة لهذه الشركة التي من بينها الشركة التونسية السعودية للوساطة، هذه شركة أخرجت في سنة 2017 تقرير تتحدث فيه عن ترفيع رأس مال بقدر 435 مليون دينار تونسي لهذه الشركة التي تستغل توبيك، رفعت وأدخلت معها شركات أخرى من بينها الشركة التونسية للبنك 8,14 بالمائة وشركة بنك الإسكان 18,56 والبنك المركزي الذي هو فيه تحويلات.

اليوم قدم لنا أين هي التدقيقات سيدي الوزير حول هذا الملف؟ التدقيقات الحقيقية التي هي غير موجودة لديكم، اليوم أنتم تريدون تسوية هذا الموضوع وأنا أقول لك أن فيه شبهة فساد كبيرة ولم يأتنا أي تقرير يحتوي على إرباكات وتناقضات أكثر من التقارير المتعلقة بهذه الشركة التي تستغل حقل المنزل، وأذهب معك إلى اكثر من ذلك سيدي الوزير حتى قرار اللجنة كان مرتبكة وقررت أن لا تحيل هذا الملف للجلسة العامة وطلبت معطيات أخرى منكم ولكن فجأة يستدعون ممثلي الشركة ويتحدثون معهم وتصبح....

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هكذا نكون قد استوفينا قائمة التدخلات، قبل أن أحيل الكلمة لمعالي السيد الوزير ليسرد موقفه أدعو السادة الزملاء للاستعداد لسماع السيد الوزير في ردوده والتفضل بالالتحاق بقاعة الجلسة استعدادا للتصويت على الانتقال، يجب إعلام السادة المجتمعين في اللجان المختلفة الالتحاق بقاعة الجلسة، السيد لطفي يطلب نقطة نظام تفضل.

السيد لطفي النابلي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس، النظام الداخلي للمجلس حدد مداخلات السادة النواب، مع احتراماتي لكل زملائي، هذا المجلس من المفروض أن نحافظ على سمعته وعيب أن نتهم النواب بعدم الاطلاع نحن لا نطلع عندما يوزع علينا نحن نبحث ونتابع ولذلك اليوم ...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

يا أستاذ أنت قلت لي أنها نقطة نظام لكن هذه ليست نقطة نظام يا أستاذ من فضلك هذا رد والرد موكول للجنة أو لمعالي السيد

الوزير حسب القانون الداخلي الذي نحترمه جميعا وأعلم أنك تحترمه أكثر مما احترمه ولذلك أرجوك أن لا تحرجني شكرا لكم، الكلمة للجنة السيدة ليلى أولاد علي تفضلي.

السيدة ليلى أولاد علي

سيدي الرئيس، أريد أن أقول لزميلي الذي قال ملفات غير موجودة، سامحني فالملفات موجودة وعلى ذمة اللجنة وعلى العكس قمنا بنسخة للسيد سالم لبيض بالأمس طلبها وأخذها كاملة بكل الاتفاقيات وكراس الشروط، ما طالب به أخذه وأي نائب يرغب في معلومة موجودة، لجنة الطاقة يوجد لديها كل شيء وهذا غير جيد ومغالطة وما قاله في بعض الأشياء مثلا قال أن الشركة قالت بأن الملف مفقود هذا غير صحيح فالوزير جاء هنا وقال لنا أن الملف مفقود منذ سنة 2012 لا يجب علينا أن نغالط الناس.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة لكم معالي السيد الوزير تفضل.

السيد سليم الفرياني، وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

شكرا سيدى الرئيس،

صباح الخير السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

يسعدنى أن أكون اليوم فى رحاب مجلسكم الموقر مواصلة لعمل الجلسة العامة ليوم أمس، اليوم نتحدث عن اتفاقية الامتياز لاستغلال "حلق المنزل".

أستسمحكم فى البداية لأجدد شكري الجزيل للسيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمين والفريق حقيقة بمجلس نواب الشعب يوجد فريق وموظفون ومكتب كلهم مشكورين.

طبعا أريد أن أشكر أيضا أعضاء وفريق لجنة الصناعة والطاقة والثورات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة على اهتمامكم بنشاط الوزارة ومشاريعها والتفاعل الإيجابى مع مشاريع القوانين المعروضة منذ أسابيع وأشهر والبارحة سبع اتفاقيات واليوم رغم تعددها.

شكرا على التقارير المفصلة حقيقة ورأيتم النوعية الممتازة للتقارير والمفصلة. أتمنى مرة أخرى الشفاء العاجل للسيد النائب المحترم السيد عامر العريض رئيس اللجنة ليس حاضرا معنا اليوم ولكن حاضرا معنا معنويا وأعرف أنه يتابعنا، أريد أن أشكر أيضا السيدة ليلى أولاد على نائبة الرئيس حقيقة فريق كامل عمل والجميع مشكورون على العمل الجبار الذى أنجز كما قلت منذ أسابيع وأشهر.

كما قلت البارحة تطرقت لهذا الجدول فقد انعقدت 15 جلسة معكم فى هذا العام فقط من 3جانفى تقريبا 15 جلسة وأريد أن أشكر جميع من ساهم لنصل، على مستوى الجلسة العامة واليوم لديكم عينة من بعض الإطارات من الوزارة ومن مؤسسات تحت الإشراف بما فيهاl'ETAP طبعا ولكن هناك مئات وآلاف في الحقيقة نحييهم الذين يعملون صباحا وليلا لمصلحة تونس.

أريد أن أقول أيضا مرة أخرى البارحة رأيتم عينة مثل أنبوب الغاز هناك إطارات موجودة اليوم وهناك استمرارية بالإضافة إلى السيد فيصل الحفيان الرئيس المدير العام لستار غاز وسودي غاز كان معنا السيد كمال الرقيق والسيد محمد العقربى كل هؤلاء الإطارات ساهموا البارحة واليوم وسيساهمون غدا.

أريد أن أشكركم أنتم ككل فى الحقيقة شكرا جزيلا على حضوركم البارحة واليوم جلسات ماراطونية بالرغم من أنه تفصلنا القليل من الأيام عن العطلة البرلمانية وطبعا عدد كبير منكم سيركز فى الأسابيع والأشهر القادمة على الانتخابات أتمنى لكم التوفيق والنجاح لكن رغم كل هذا حضوركم البارحة واليوم يدل على أنكم متحملين لمسؤولياتكم وجئتم وصوتتم وصادقتم البارحة على سبع اتفاقيات رقم قياسى فى الحقيقة فى هذا القطاع.

ولكن لماذا سبع اتفاقيات البارحة هو عمل أسابيع واسابيع ولكن الجميع تجندوا إرادة وعزيمة حتى قبل أن نخرج فى العطلة البرلمانية على الأقل نعطى أكثر مما يمكن أن نعطيه لحق تونس واليوم إن شاء الله نصادق على الاتفاقية الثامنة وهذا كله ترونه أرقاما هى فى مصلحة تونس والشعب التونسي.

إن شاء الله مع بعضنا كما قلت البارحة نترك بصمتنا فى التاريخ وتتذكرنا إن شاء الله الأجيال القادمة بالخير.

أؤكد لكم أيضا أن العمل يبقى متواصلا على مستوى الوزارة دائما توجد استمرارية فالوزارة موجودة كانت موجودة ودائما موجودة وبقى العمل متواصلا على كل المستويات.

لدينا محطات أخرى طبعا مهمة قادمة مثل يوم الجمعة سيكون إن شاء الله طلب فتح العروض لل 500 ميغاواط فى الطاقات المتجددة الطاقات الشمسية فى نظام اللزمات والأسبوع الفارط كنا أعلنا عن الدورة الثالثة لنظام التراخيص 106xطاقات متجددة شمسية و101xطاقات شمسية و70 ميغاواط فى الأسبوع الفارط ثالث دورة.

لدينا محطات أخرى مثل المحطة الشمسية إن شاء الله للستاغ أول محطة 10 ميغاواط على مستوى توزر وأيضا مشروع نوارة الذى سيرفع50% فى إنتاجنا للغاز وبقلص فى وارداتنا للغاز وبخفض حوالى 15%فى عجز الميزان الطاقى، هذه أرقام مهمة وكلها محطات تحدثت عنها.

اللجنة الاستشارية للمحروقات العمل يبقى متواصلا فبالتالى أردت أن أعطيكم فكرة أن فى الأسابيع والأشهر القادمة مازال هناك عمل على هذا المستوى.

بالنسبة إلى وضعية امتياز حقل المنزل المعطيات التى وردت على السيد رئيس الحكومة فى العام الفارط تقريبا عام مضى أريد إعادة التذكير بالمعطيات التي وردت عليه هي أن هذا حقل لديه قدرة إنتاج تقريبا 7 أو 8 آلاف برميل يوميا وطبعا هذا فى العام الأول ولكن دائما الحقول يتدهور إنتاجها وأهميته طبعا حين ترى 7 و8 آلاف برميل فى اليوم طبعا هذا سيزيد حوالى 20%من قدرة إنتاجنا الوطني للنفط بمعدل 38 ألف برميل فى السنة الفارطة.

نقص فى العجز الطاقى طبعا تقريبا 10% والحقل بمفرده ينقص من حاجياتنا لدعم الميزانية فنصف عجز الميزانية هو من الطاقة.

طبعا كذلك هذا الحقل فى البحر ونوعية النفط ثقيلة إذن سعره لن يكون مثل سعر البرانت العادي 15% أقل والاحتياطي أيضا محدود وسمعتم أنه 7,6 مليون برميل مقارنة بـ 700 مليون برميل في البرمة ولكن يبقى هذا طبعا دائما مهما نسبيا خاصة حين

ترى إنتاج 12 شهر الأولى التى من الممكن تقييمها200 مليون دولار تقربا 900 مليون دينار ونفس الشيء تنقص فى العجز فالاختيار فيه خياران السيد رئيس الحكومة فى العام الفارط.

أول خيار هو الذهاب لتدشين هذا الحقل مثلما تم استدعاءه لذلك وكأنه لم يحصل شيئا ولكن السيد رئيس الحكومة اتخذ الخيار الثانى وهو تطبيق القانون فى اللحظة التى وجد فيها أن هذا الامتياز ليس قانونيا نسي الاختيار الأول الذي كما قلت لكم بأنه فيه مداخيل ونمو الى غير ذلك وقال تطبيق القانون وهذا ما سار فيه.

إذن أريد أن أذكر ما الذى صار فى العام الفارط كما قلت لكم هناك خياران أن يذهب ويدشن هذا الحقل وينتج أو كما أكد هو تعامل مع الوضعية كمسؤول أول كرئيس حكومة على مستوى قانونى وقرر طبعا كأى مسؤول أول تغيير الفريق المقرر للتعامل مع هذا الملف بما فيه وزير ورئيس مدير عام L'ETAP والمدير العام للمحروقات وهذا الجاري به العمل فى العالم أجمع حيث تتخذ المسؤوليات من المسؤول الأول قرر فى ذلك الحين أنه هذا ما سيتعامل معه على مستوى هذا الملف ولكن طبعا على مستوى الحوكمة والتسيير بصفة عامة لأن هذا هو نفس الشيء le bout de iceberg كما قلت منذ حين فى الحقيقة يجب أن نتذكر ما كان فى العام الفارط والمعطيات الموجودة وما هى الخيارات التى كانت له.

كما قلت لكم الخيار الأول يدشن وينتج هذا الحقل كما لم يحصل شيئا أو يطبق القانون وهذا ما حدث. لذلك تعاطينا معه فيما بعد وأعود مرة أخرى وأذكر أن الملف حلق المنزل مثل أحد الملفات الأكثر خصوصية وتعقيدا على مستوى معالجة وضعيته التى كانت حقيقة مخالفة للقانون طبعا وفيها العديد من الاخلالات وسمعتم وقرأتم عديد الأشياء عنها، والقضاء أخذ مجراه طبعا على مستوى القطب القضائى وتم عرض الملف فى خمس مناسبات على مستوى اللجنة المكلفة بالطاقة والثروات الطبيعية لأنه طبعا هذا الملف وهذا الموضوع من المؤكد سيقع تدريسه فى دروس القانون والحقوق فى السنوات القادمة لأنه c'est un cas d'école et ca va être le cas وعملنا عليه جميعا لذلك بقي أشهر وأشهر فهو ليس سهلا واتخذناه نحن على مستوى الإدارة العامة للمحروقات وعلى مستوى الجانب القانونى وعلى مستوى الوزارة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية يعني تجند فريق على كل المستويات ومعكم أنتم على مستوى لجنة الطاقة. كما تعرفون هذا الامتياز انتهت مدة صلاحيته منذ 2009 ومعالجة هذه الوضعية غير القانونية رجوعا إلى 2009 ليس مثل ميسكار الذي دائما يتطرقون له حين نأتي هنا فصلاحيته مازالت إلى حدود 2022 لا علاقة وهذا انتهى فى 2009 وبالتالى أريد أن أذكر مجددا أن كل وضعية ووضعيتها. تعاملنا مع هذا الملف طبعا لقد حله قانونيا طبقا لمقتضيات مجلة المحروقات بصفة إدارية وموضوعية وعلمية وقانونية بحتة.

أريد مزيد التأكيد أن ملف حلق المنزل تعاملنا معه كما قلت بصفة إدارية وقانونية وتمت الدراسة والتثبت بمشاركة L'ETAPوtopic والوزارة والشؤون القانونية كما عملنا على الانضمام إلى مبادرة الشفافية فى الصناعات الاستخراجية وهذه أحسن الأدلة أننا نسير نحو أحسن شفافية وأحسن حوكمة.

من جهتنا قمنا بإجراءات لدعم الموارد البشرية وتحسين الحوكمة والتسيير والعمل وهذا مازال متواصلا وليس مرة فحسب وعلى مستوى الديوان عززنا فريق الديوان من دائرة المحاسبات قاضية ولدينا مستشارين مراقبين بالديوان وإطارات مختصة فى المالية والقانون، وبخصوص المحاسبة الملف اليوم كما قلت لكم من أنظار القضاء.

إذن أريد أن أشير مرة أخرى إلى أن المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية قامت من جهتها بدراسة المعطيات الفنية والاقتصادية للحقل والتثبت من طريقة المساهمة فى امتياز حقل المنزل ولديها شروط وإجراءات للعمل على احترامها بما فيها قدمت VAN valeur actuelle nette لتقيّم وحتى أرقام اليوم حسب سعر "البرانت" والعديد من الناس يتحدثون عن سعر البترول وتتحدث عن أمر آخر ونحن نتحدث عن البرانت اليوم حوالي 65 دولار وأن يتدهور valeur actuelle nette لذلك يسمى champs marginal والأرقام تتغير.

نفس الشيء تم الأخذ بعين الاعتبار لتوصيات تقرير التفقد خاصة فى ما يتعلق بضرورة تصحيح مدة صلاحية الامتياز ومسألة مشاركة L'ETAP وكل هذه الجوانب والمحاور أخذناها بعين الاعتبار على مستوانا نحن كفريق موسع وطبعا مع لجنة الطاقة والثورات الطبيعية هنا فى مجلس نواب الشعب.

وفي الأخير المهم هو ضمان حق الدولة طبعا حسب الفصل 13 وطبعا حسب مجلة المحروقات لـ 1999 لذلك المدة هى 30 سنة حسب مجلة المحروقات ولكن يجب التسوية من 2009 إلى الآن ليس قانونيا لذلك هناك تسوية عشر سنوات وحين تضع 30 من 2009 تصل 39.

ومن جهة أخرى يمكن أن تذهب للتحكيم الدولى كما قلت منذ قليل هناك خياران لدى السيد رئيس الحكومة فى السنة الفارطة إما أن يدشن وكأن شيئا لم يكن وبواصل الحقل العمل كما كان أو أن يطبق القانون فاعتمد الخيار الثانى الذى هو تطبيق القانون وحلحلة المشكل قانونيا وأيضا تحسين الحوكمة وأمور التسيير على كل المستويات فى الوزارة وفى القطاع، وهنا أيضا إما أن نرسخ هذه التسوية ونعمل على حل إيجابى للجميع لأن الاستثمارات التى قدمت كبيرة جدا فى هذا الحقل من شركة توبيك فليس فقط 10 أو 20 مليون دينار أو دولار بل مئات الملايين.

وبالتالى المستثمر هنا يتجه للقضاء الدولى وتعرفون التحكيم أو نعمل مثلما وصلنا اليوم بعد عدة أشهر لذلك استغرقت المسألة أشهرا وكما قالت السيدة النائبة منذ حين مشكل أخطبوطى قانونى.

بالأمس أيضا تحدثنا عن مشاريع القوانين ومشكل القطاع هناك عجز على مستوى الميزان الطاقى لذلك الست مشاريع لرخص الاستكشاف مهمة جدا، إذن كل هذا تابع لبعضه وكذلك برج الخضراء فكل هذا مثل ملف اليوم يوجه نحو تحسين تونس على مستوى الأمن الطاقى وعلى مستوى الإنتاج كله تابع لبعضه.

المستثمرون يلزمهم تواجد الثقة ومعرفة تونس بأنها بلد القانون كل المستثمرين المحليين والأجانب ولا يكون مستثمر مثلما تحدثنا عنهم بالأمس شركات أجنبية وبودع 3 أو 4 أو5 مليون دولار ولا يعرف يجد أم لا حتى يمر فيما بعد إلى رخصة بحث ثم امتياز يعني ليست جمعيات خيرية فهم سيضعون أموالا ويجب أن تتوفر الثقة لدى المستثمر وإعطائه أحسن صورة وأحسن انطباع عن تونس.

دائما نرجع إلى أن حق تونس محفوظ على الأقل 50% مثلما فى ميسكار على الأقل مداخيل تونس 50% ويحدد بين 50% إلى 85% حسب الوضعية وفى حلق المنزل 65% نصيب تونس و35% يرجع لتوبيك لأن هناك كل ما هو redevance وجباية إلى غير ذلك.

إذن رغم كل شيء تونس دائما تحصل على الأقل على 50% وفي حلق المنزل المداخيل لتونس ترجع 65 %بالوضعية الحالية وكما رأيتم L'ETAP تدخل بـ 50% على مستوى الامتياز.

بالنسبة إلى الإخلالات والنقائص طبعا هناك عمل كبير أنجز من تقرير الرقابة أخذنا بعين الاعتبار كل هذا وجدنا أن هناك جانب نقص في الحوكمة والتنظيم وحرصنا على تحسين آليات التصرف سواء في مستوى الإدارة العامة للمحروقات وقمنا أيضا حسب التقييم بعدد من التغييرات الضرورية.

بخصوص أعمال اللجنة الاستشارية للمحروقات تم إرساء مزيد من الشفافية لتعزيز الثقة لدى المتدخلين وتم الانطلاق خاصة إثر مخرجات الحوار الوطني حول الطاقة والمناجم في تطوير متطلبات الحوكمة والبيانات المفتوحة والرقمنة وأيضا تم التطرق لذلك وهذا جاري به العمل الآن.

التدقيق أيضا بالنسبة إلى النقائص على مستوى متابعة امتيازات الاستغلال عموما هناك تدقيق في الوضعيات المماثلة لخلاص مستحقات الدولة بعنوان المعلوم القار وتحديد 15 امتياز سنة 2017 معنى بالتصحيح و10 امتيازات لسنة 2016 معنى بالتصحيح، وبلغ النقص في خصوص هذه الحالات خلال سنتين فقط وتجاوز 3,2 مليون دينار والوزارة اليوم بصدد استكمال إجراءات التدقيق.

أريد أن أقول وكما ترون هناك عديد العمل أنجز ومن الممكن أن هذا غير ملموس للمواطن للأسف ولكن ملموس لمن يتابع ويطلع بالأخص لجنة الطاقة هنا ملموس على كل المستويات ونحن بصفة عامة هناك العديد من الإصلاحات نتوخاها ولا يعني أننا نبقى في الانتظار فالإصلاحات متواصلة وأيضا لاسترجاع ثقة المستثمرين التي أثيرت المستثمرين بما فيهم أناس مثل توبيك إلى غير ذلك يعني في الأخير يجب علينا التعامل مع المستثمرين وبالأخص نريد أن نشجع المستثمرين التونسيين ولكن في إطار القانون.

بشكل واضح خلال الحوار الوطني تم استحداث نسق الاستثمار ونسق إنجاز مشاريع مهيكلة على غرار نوارة وبرج الخضراء والطاقات المتجددة وتوفير الأمن الطاقي واستقرار البلاد من جهة وتحسين حوكمة القطاع من جهة أخرى.

إذن هذه أيضا من المواضيع تتكرر ونحن نود أن تحضر لدينا الشركات الكبيرة Majors petrol وBeach وPetroly وExorو Aramco نود أن تكون هنا موجودة جميعها ولكن في الحقيقة ليست لدينا ثورات طبيعية مثل بلدان الخليج إلى غير ذلك وأيضا يجب علينا أن نشجع ما يسمى "تير 2 تير 3 تير 4" مثل Perenco إلى غير ذلك يجب أن نفكر في كل هذا ونعرف أنه ليس لدينا قدرة تنافسية كبيرة جدا في استقطاب المستثمرين الأجانب لذلك يجب علينا العمل وأيضا العمل على تنقيح وتحسين مجلة المحروقات الجديدة.

نتذكر أن الآبار تكلفتها ما بين 10 و20 مليون دينار حين يحدث بئر استكشاف أو بئر تطوير لذلك ما فعلتم بالأمس هنا على مستوى مجلس نواب الشعب واليوم هذه إنجازات للتاريخ صحيح في أواخر أيام هذه الفترة البرلمانية ولكن كما قلت لكم هذا لأنه أخذ وقته ومازالت لدينا ملفات أخرى إن شاء الله في آخر العام في آخر الثلاثي الرابع لهذا العام تكون مهيأة وهناك عمل متواصل ولكن يجب أن نصل له جميعا مع بعضنا وجد البارحة إنجازات سبع اتفاقيات صادقتم عليها تاريخية واليوم إن شاء الله الثامنة والأرقام مهمة حين توضع الأمور في إطارها فالبارحة تأثير انبوب الغاز 700 مليار على تونس من أول أكتوبر تصبح تونس تنتفع بحوالي 700 مليار بما فيه الأتاوة إلى غير ذلك فإن لم تصادقوا البارحة لن يكون لدينا شيء في أول اكتوبر لذلك هو مهم وبالإضافة لـ 700 مليار لأنبوب الغاز ست رخص استكشاف استثمار 16,5 مليون دولار وبعدها رخصة استكشاف 130 مليون دولار في ظرف عامين إن شاء الله ثم مئات الملايين الدولارات نفس الشيء.

اليوم حين نتحدث عن توبيك نتحدث عن مئات الملايين من الدنانير والدولارات مداخيل لتونس وحين توضع جميعها مع بعض ثمان اتفاقيات كمجلس نواب الشعب صادق عليها هناك تأثير 1,4 مليار دينار في ثماني اتفاقيات من الممكن إضافة نقطة نمو بما فعلتموه بالأمس واليوم بالإضافة طبعا إلى نوارة والطاقات المتجددة.

لذلك هذا القطاع في ظرف السنتين القادمتين يمكن أن يزيد من أربع إلى خمس نقاط نمو في 12 و24 أشهر القادمة، يعني نضع كل هذا في إطاره ونتحمل جميعا مسؤوليتنا مسؤولية جماعية مسؤولية وطنية إما أن نزيد ونرغب في إضافة نقاط نمو لتونس.

بالنسبة للقيمة المضافة كان القطاع يمثل 8%أو 4%يجب أن يمثل من جديد 8 و9 و10%وهذا موجود وكل هذه الارقام موجودة لديكم وحلق المنزل على حدة في ظرف سنة يمكن أن يدر 200 مليون دولار عملة صعبة حوالي 600 مليون دينار من 7 إلى 8 آلاف برميل وخلال أربع وخمس أو ست سنوات يتقلص قليلا ولكن مهم جدا ثم ينطلق في الإنتاج وكما قلت لكم مثل أنبوب الغاز.

بالتالي يجب أن نضع الأمور في إطارها هذا القطاع مليارات ألف ميغاواط نتحدث عنها منها 500 ميغاواط يوم الجمعة آخر مرحلة إن شاء الله في الألف ميغاواط هي 3000 مليار استثمار لذلك 3000 مليار ثلاث نقاط نمو تقريبا حين تقارنها بحجم اقتصادنا.

إذن اليوم مسؤولية جماعية كفريق كلنا نتحمل مسؤولياتنا ورأيت أنكم تتحملون مسؤولياتكم، مرة أخرى مشكورون وأتمنى لكم إن شاء الله عطلة برلمانية سعيدة وعيد أضحى مبارك مسبقا لا أعرف من سأقابل منكم وإن شاء الله النجاح والتوفيق لكم على كل المستويات إما في مجلس نواب الشعب أو في مسألة أخرى وطبعا التوفيق والنجاح لتونس إن شاء الله، وشكرا.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

أشكركم معالي السيد الوزير على هذا التدخل ولدى طلب من الأستاذ مصطفى بن أحمد رفع يده تفضل.

السيد مصطفى بن أحمد

سيدي الرئيس، يبدو لي من خلال ما وقع طرحه أقترح أن نرفع الجلسة خمس دقائق حتى نرى إمكانية أن نعطي فرصة للتوافق أكثر وتوضيح بعض الأمور لأن بعض الأمور مازالت غامضة على كل أقترح رفع الجلسة خمس دقائق.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

هذا من حقكم كرئيس كتلة أرجوكم عدم مغادرة الجلسة والانتظار ما بين خمس وعشر دقائق حتى تتم المشاورات بينكم وتشعروننا بمآلها، عشر دقائق على الأقصى هذا ما قاله القانون تفضلوا لا تغيبوا لدينا قانون أساسي بعد هذا لننهيه.

(كانت الساعة الحادية عشر وخمس خمسون دقيقة صباحا)

استئناف الجلسة

(كانت الساعة الثانية وخمس دقائق بعد الظهر)

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

الجلسة تواصل أشغالها ماذا هناك سيد مصطفى؟

المصدح للسيد مصطفى بن أحمد من فضلكم.

السيد مصطفى بن أحمد

سيدى الرئيس، أعتقد أن الأمر مازال يحتاج إلى مزيد التوافقات ولذا أقترح أن نؤجله للجلسة اللاحقة بعد موافقة السيد الوزير حتى نضبط أمورنا أكثر لأن هناك بعض المسائل تحتاج لمزيد التوضيح والتوافق.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

على كل حال الطلب محكوم بأحكام الفصل 119 من النظام الداخلى الذى ينص على أن الجلسة العامة إثر انتهاء النقاش تصوت إما بالأغلبية تصوت إما على أن تنتقل للتصويت على الفصول أو تصوت على إرجاع المشروع إلى اللجنة أو تصوت على إرجاء النظر فيه وإن كان هناك الآن اقتراح فى إرجاء النظر فإن البت فيه يكون بأغلبية الحضور.

لذا أعرض الأمر على الجلسة العامة هذا مطلب والنص لم يقل يناقش قال يصوت عليه من يقبله يقبله ومن يرفضه يرفضه ولا يبرر ولا يعلل ولا يناقش.

أرجوكم التفضل بالتصويت على هذا طلب إرجاء النظر هذا ما قاله سيد مصطفى وليس رأيي شخصيا ستصوتون على إرجاء النظر من يصوت بالإيجاب أو سلبيا تفضلوا صوتوا. فتح باب التصويت.

النتيجة: المصوتون آليا بنعم: 70 والمحتفظون 12 والمعارضون: 23، المصوتون بنعم بالأيدى: 6 يضافون إلى 70 يصبح المجموع 76 صوتا نعم، المحتفظون بالأيدي: واحد. المجموع 13، المعارضون بالأيدى: 3 يضافون إلى 23 والمجموع 26.

إذن قرر المجلس بأغلبية 76 صوتا مقابل 13 محتفظ و24 معارضا تأجيل النظر في هذا المشروع علما بأن هذا القرار سيحال على مكتب المجلس ليقوم بالإجراءات اللازمة لتحديد موعد إعادة النظر فيه وعرضه مجددا على الجلسة العامة بعد إجراء التشاورات مع الأطراف المعينة من الكتل واللجنة والوزارة.

أشكركم معالى السيد الوزير على الحضور والإسهام علما أنكم تحدثتم عن سبعة مشاريع تم إنجازها البارحة إنما هى ثمانية وليست سبعة "احمد ربى واشكروا".

أحيي كذلك مساعديكم وأعضادكم فى الوزارة وإلى لقاء قريب وأدعو السادة الزملاء إلى البقاء على مقاعدهم لمباشرة مناقشة المشروع القادم علما بأنه مشروع قانون أساسى يستوجب توفر نصاب تعلمونه لا تغادروا نشرع في ذلك بعد ثلاث دقائق للسماح لمعالى السيد الوزير بالمغادرة ومعالى السيد وزير المالية بالالتحاق بمقعده ثلاث دقائق الساعة 12 و16 دقيقة نتوكل على الله.

تواصل الجلسة العامة أشغالها أحيي عند استئنافها معالى الأستاذ رضا شلغوم وزير المالية على القدوم وأرجو من الزملاء أن يفسحوا المجال بينى وبينه حتى أتحدث إليه.

هل يحق لي أن أكلم السيد الوزير أم لا؟

مرحبا بالسيد الوزير أهلا وسهلا ننتظر أعضادكم أين هم؟ لم يأتوا؟ مرحبا بكم كما أحيي لجنة المالية والزملاء المحترمين على صبرهم وأناتهم وأحيي بشكل خاص السادة رؤساء الكتل.

عرض ومناقشة مشروعي قانونين

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

سنتصدى الآن لأحد المشروعين المحالين علينا بقرار من مكتب المجلس انعقد يوم أمس باعتبار هذين المشروعين محفوفين بالاستعجال والتأكد وأول هذين المشروعين يتعلق بقضية الامتثال لتحسين الامتثال الضريبى الدولى وهى اتفاقية مجراة بين الدولة التونسية والولايات المتحدة الأمريكية.

أحيل الكلمة إلى اللجنة المحترمة وأرجوها التفضل بالتقديم لهذا المشروع.

السيدة ليلى الحمروني، المقررة

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون أساسي يتعلق

بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي

وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا" وملحقيه

أوّلا ـ تقديم المشروع:

تمّ يوم 13 ماي 2019 بتونس إمضاء اتفاق بين الحكومة التونسية وحكومة الولايات المتحدة لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا".

ويندرج قانون "فاتكا" "ForeignAccountTax Compliance Act" الذي صادق عليه البرلمان الأمريكي في شهر مارس 2010 ودخل حيز التنفيذ بداية من أول جويلية 2014 في إطار تعزيز الآليات التشريعية الأمريكية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي من قبل المطالبين بالأداء الذين لهم حسابات بنكية مفتوحة خارج الولايات المتحدة الأمريكية ويتسترون من خلالها وراء السر البنكي، ويتمثل الإجراء في إلزام المؤسسات المالية الأجنبية بالتصريح الدوري لمصلحة الضرائب الأمريكية عن معلومات معينة تتعلق بحسابات الرعايا الأمريكيين الذين لهم حسابات بالخارج وفي صورة عدم التصريح يخول للمصلحة المذكورة اقتطاع أداء بنسبة 30% على المداخيل ذات المصدر الأمريكي وعلى جميع المعاملات المالية التي تتم لفائدة المؤسسات المالية أو لفائدة حرفائها.

وفي هذا الإطار انخرطت تونس كغيرها من دول العالم في مفاوضات مع الجانب الأمريكي لاختيار الفرضية الأمثل لتطبيق مقتضيات القانون المذكور بما يضمن سيادتها من جهة ومصالح مؤسساتها والمتعاملين الاقتصاديين معها بتجنبها مخاطر تطبيق الخصم المشار إليه على التحويلات البنكية بعملة الدولار الأمريكي لفائدة المؤسسات المالية التونسية من جهة أخرى واختارت المقاربة الحكومية الدولية لتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية وذلك من خلال اختيار فرضية إبرام اتفاقية ثنائية بين الحكومتين لضمان مبدأ المعاملة بالمثل في تبادل المعلومات المعنية وهي فرضية اختارتها جل الدول الأوروبية والعربية.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

يا أستاذة دقيقة حتى يفسح لنا السادة الزملاء المجال ربما يتنقلون من مقاعدهم أرجوكم السادة الزملاء إعطاء المجال للجنة لتشرح لكم مشروع القانون ويكون ذلك في الهدوء المعهود منكم دائما وأبدا واسمحوا لي على الملاحظة من فضلكم تفضلي أستاذة.

السيدة المقررة

علما وأن هذا الاتفاق يندرج في إطار جملة من التعهدات الدولية التي انخرطت فيها الجمهورية التونسية والمتعلقة بتدعيم الشفافية الجبائية ومقاومة التهرب الجبائي على المستوى الدولي حيث أمضت في 16 جويلية 2012 على الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المادة الجبائية والتي تمّت المصادقة عليها بالقانون الأساسي عدد 8 لسنة 2013 المؤرخ في 1 أفريل 2013، كما انخرطت في 16 نوفمبر 2017 في الإطار الشامل لبرنامج تفادي ظاهرة التهرب الضريبي عن طريق تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح BEPS وتولت في 24 جانفي 2018 إمضاء الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ التدابير المتعلقة باتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي لمنع تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح. وأبدت رغبتها في الانضمام إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بمبدأ التبادل الآلي للمعلومات المالية.

ويعتبر الاتفاق الذي تمّ إمضاءه بين الحكومة التونسية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية مطابقا في خطوطه العريضة للأنموذج المعتمد من قبل الجانب الأمريكي مع بقية الدول والذي أصبح بدوره بمثابة المعيار الدولي في مجال تبادل المعلومات ذات الصبغة المالية مع إدخال بعض التعديلات الخاصة بتشريعات كل دولة.

ويضبط هذا الاتفاق إطار التبادل الآلي للمعلومات المالية ويوضح جملة المفاهيم والإجراءات الكفيلة بتطبيق هذه الآلية، ويتكون من 10 بنود وملحقين تناولوا أساسا:

- المؤسسات المالية المعنية بالتصريح وهي بالأساس بنوك الإيداع وبنوك الاستثمار ومؤسسات التأمين ومؤسسات التوظيف الجماعي للأوراق المالية وكذلك مختلف الحسابات المالية والعقود المشمولة بالاتفاق والعنايات الواجبة لتحديدها.
- الالتزامات المحمولة على الدولتين الموقعتين للحصول على المعلومات بشأن الحسابات الواجب الإبلاغ عنها وتبادلها سنويا بصفة آلية قبل موفى شهر سبتمبر من كل سنة.
- روزنامة وطرق تبادل المعلومات باعتماد التدرج في طبيعة المعلومات المعنية بالتبادل بعنوان السنوات من 2014 إلى 2016،
- توضيح كيفية تطبيق قانون الامتثال الضريبي "فاتكا" على المؤسسات المالية التونسية واعتبارها غير خاضعة للخصم الضريبي المحدد بـ 30% في معاملاتهم المالية مع الولايات المتحدة الأمريكية،
- أوجه التعاون بين الدولتين الموقعتين في شأن الالتزام بتطبيق وتنفيذ أحكام الاتفاق وطرق فض الإشكاليات،
- الاتساق في تطبيق الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية على السلطات الشريكة بما يخوّل للدولة التونسية الانتفاع بكل شرط تفاضلي يمنح لسلطة شريكة أخرى،
- كيفية دخول الاتفاق حيز النفاذ والذي سيكون عند قيام الدولة التونسية بإشعار الولايات المتحدة الأمريكية كتابيا باستكمال إجراءاتها الداخلية اللازمة لتنفيذ الاتفاق وكيفية تعديلها وإنهائها.

ويتضمن الملحق الأول التزامات العناية الواجبة المحمولة على المؤسسات المالية لتحديد الحسابات الأمريكية الواجب الإبلاغ عنها والمبالغ المدفوعة لمؤسسات مالية معينة غير مشاركة والإبلاغ عنها.

أما الملحق الثاني فيتضمن المؤسسات المالية التونسية غير المبلغة والمعتبرة في حكم الممتثلة مثل البنك المركزي وصناديق الضمان الاجتماعي والتي يمكن تعديلها بقرار مشترك بين السلطتين المختصتين لكل دولة كما يتضمن الحسابات المستثناة من التصريح.

ويندرج هذا الاتفاق في إطار المعاهدات الدولية المنصوص عليها بالفصل 67 من الدستور باعتبارها مبرما بين شخصين من أشخاص القانون الدولي العام واعتبارا لتضمنه جملة من الأحكام المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية والتي تعدّ من قبيل الأحكام ذات الصبغة التشريعية بما يستوجب الموافقة عليه بقانون أساسي.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 03 جويلية 2019 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاق وملحقيه.

وأكد النواب خلال هذه الجلسة على ضرورة الاستماع إلى السيد وزير المالية لمزيد توضيح مضامين هذه الاتفاقية.

وفي جلستها المنعقدة بتاريخ 15 جويلية 2019 استمعت اللجنة إلى السيد وزير المالية الذي كان مرفوقا بثلة من إطارات الوزارة.

وفي بداية الجلسة قدم السيد الوزير مشروع هذا القانون، وأوضح أن هذا الاتفاق يندرج في إطار جملة من التعهدات الدولية التي انخرطت فيها الجمهورية التونسية والمتعلقة بتدعيم الشفافية الجبائية ومقاومة التهرب الجبائي على المستوى الدولي بما يساعد على إرساء اقتصاد وطني منفتح وشفاف.

وأشار إلى أن قانون "فاتكا" يهدف إلى إلزام المؤسسات المالية الأجنبية بالتصريح الدوري لمصلحة الضرائب الأمريكية عن معلومات معينة تتعلق بحسابات الرعايا الأمريكيين الذين لهم حسابات بالخارج وفي صورة عدم التصريح يخوّل للمصلحة المذكورة اقتطاع أداء بنسبة 30% على المداخيل ذات المصدر الأمريكي وعلى جميع المعاملات المالية التي تتم لفائدة المؤسسات المالية أو لفائدة حرفائها.

وأوضح من جهة أخرى أن تونس انخرطت كغيرها من دول العالم في مفاوضات مع الجانب الأمريكي لاختيار الفرضية الأمثل لتطبيق مقتضيات قانون "فاتكا" بما يضمن سيادتها من جهة ومصالح مؤسساتها والمتعاملين الاقتصاديين معها.

وقد اختارت إبرام اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية لضمان مبدأ المعاملة بالمثل في تبادل المعلومات المعنية، وهي فرضية اختارتها جل الدول الأوروبية والعربية.

السيد العجمي الوريمي، المقرر المساعد

بسم الله الرحمان الرحيم،

وخلال النقاش ثمن النواب التوجه الذي اتبعته تونس لإرساء الشفافية في التعاملات المالية وتقدموا بالاستفسارات التالية:

- هل تضمنت الاتفاقية مبدأ المعاملة بالمثل،
- هل انطلقت مصلحة الضرائب الأمريكية في اقتطاع أداء بنسبة 30% على المداخيل ذات المصدر الأمريكي التي تتم لفائدة المؤسسات المالية التونسية.

وفي رده أوضح السيد الوزير أن تونس اختارت فرضية إبرام اتفاقية ثنائية بين الحكومتين لضمان مبدأ المعاملة بالمثل في تبادل المعلومات المعنية.

وبخصوص اقتطاع نسبة 30% أكد أنه لم يتم تطبيق هذا البند باعتبار وأن تونس أبرمت اتفاقية ثنائية موضوع مشروع هذا القانون.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

أشكر اللجنة المحترمة على بيانها الواضح وعملها الدؤوب رغما عن قصر المدة وهناك طلب تدخل تفضل سيد محمد.

السيد محمد زريق

شكرا سيدي الرئيس،

انتقل إلى رحمة الله تعالى الفقيد نور الدين المرزوقي...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب.

أنا كنت سأتكلم عنه اترك لي البقية.

السيد محمد زريق

أنا أطلب قراءة الفاتحة والبقية لك سيدي الرئيس تفضل سيدي الرئيس.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

هو من أبنائنا وموظفينا بالمجلس وعاينا فيه دماثة الخلق والعمل الدؤوب وكان خادما لهذا المجلس وكان صديقا للسادة النواب مهما كان انتماؤهم فقدناه بعد طول عمل في هذا المجلس لذا نسأل الله له حسن القبول وأرجوكم التفضل بتلاوة فاتحة الكتاب على روحه.

(تمت تلاوة فاتحة الكتاب على روح المغفور له الزميل نور الدين المرزوقي تغمده الله بالرحمة والمغفرة وأسكنه فسيح جنانه)

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

الله لا يوريكم مكروه.

أحيي قبل أن أنتقل للتدخلات الوفد المصاحب لمعالي السيد وزير المالية مرحبا بكم أهلا وسهلا كما أحيي شبلين من أشبال تونس قدما صحبة والدهما وهما يرقبان هذه الجلسة وهما الشابان عقيل وتميم أولاد علي المصحوبين بوالدهما مالك وهما يستوجبان مني كل التقدير والاحترام لذا أحييهما باسم المجلس الكريم. تصفيق. وشكرا لكم جميعا على صبركم وأناتكم.

بين يدي طلبان اثنان للتدخل صادران من النائبين المحترمين الأستاذين لطفي النابلي وفيصل التبيني لمدة 13 دقيقة فقط.

أرجوكم بعد الاستماع إلى هذين التدخلين وإلى ردود السيد وزير المالية أن يكون الحضور بقدر ما يستوجبه القانون الداخلي من توفر نصاب حتى نصوت على هذا المشروع باكتمال عدد الحضور.

الكلمة للأستاذ لطفي النابلي لك ثمان دقائق تفضل.

السيد لطفي النابلي

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

في البداية أريد الترحاب بالسيد الوزير والطاقم المصاحب له كما أريد أن أشكر لجنة المالية على عملها الدؤوب والإيجابي وعلى التقرير الشامل حول هذه الاتفاقية.

اليوم مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية وملحقها.

هذا التقرير الذي تم توزيعه اليوم لم يتم توزيع الاتفاقية ولم يتم توزيع ملحقين، وهذا ليس بدعة بل هذا ما دأب عليه العمل لأن الاتفاقية يتم الاطلاع عليها على مستوى اللجنة والملحقين وكل نائب يريد أن يتابع ويطلع ما عليه إلا أن يبحث عن الاتفاقيات وينظر فيها ثم يناقشها ويقدمها.

وعيب أن نعلم الشعب التونسي بأن هذا البرلمان وهؤلاء النواب يصوتون على قوانين بدون أن يطلعوا على الملاحق، هذا غير صحيح، ومن لا يطلع لا يتهم زملائه بعدم الاطلاع بل يكتفي ببيان أنه لا يطلع لكن يتهم زملائه بعدم الاطلاع فهذا عيب، والاتفاقيات لا توزع في الجلسة العامة ولم توزع، لنا 5 سنوات نعمل في هذا المجلس وليس اليوم نبتكر بدعة جديدة.

للتوضيح للرأي العام حتى لا يتهم المجلس بأنه يصوت دون اطلاع فهذا غير صحيح.

نعود للاتفاقية سيدي الوزير، الاتفاقية في ظاهرها إيجابية وإيجابية جدا لأنها ستمكن من التتبع الضريبي للتونسيين بالولايات المتحدة ومواطني الولايات المتحدة الأمريكية في تونس وهذا إيجابي على مستوى الاتفاقية لكن الاتفاقية بمفردها ربما المصادقة على القانون الأساسي غير كافي حسب رأيي لأسباب متعددة:

السبب الأول هو التبادل الآلي للمعلومات المالية، كيف سيتم التبادل الآلي للمعلومات المالية إذا كان ليس لدينا منظومة الدفع الآلي والبنية التحتية الرقمية التي تمكّن من هذا العمل على المستوى الوطني ثم على مستوى تبادل المعلومات الدولية.

نعرف اليوم بأن البنية التحتية ما زالت تحتاج إلى العديد من الأعمال لتمكينها من الارتقاء بمستوى التبادل وخاصة الآلي لأنه لو نتحدث عن التبادل فحسب فهذا ليس مشكلا، ولكن عندما يصبح تبادلا آليا فهناك إشكال خاصة من حيث البنية التحتية.

ثم لو نعتبر بأن القانون الدولي العام والذي يتضمن حماية المعطيات الشخصية وضمان الاحتفاظ بها والذي جعلنا في العديد من المواقع نتعطل في مشروع قانون بطاقة التعريف الرقمية لإشكاليات كبيرة مربوطة بالمعطيات الشخصية.

كيف سنحمي اليوم ونضمن هذه المعطيات الشخصية المحمية للمواطنين التونسيين بالأساس ثم حتى المواطنين الأمريكيين المتواجدين في تونس حتى أنه نضمن لهم كذلك الإقامة الكريمة ونعطيهم كل الظروف والملابسات للاستثمار في بلادنا لأن اليوم هاجس تبييض الأموال وربما مصادر هذه الأموال المتأتية يجعلنا نبتعد قليلا على الهاجس الثاني وهو ضمان تطوير الاقتصاد التونسي

والدفع نحو الاستثمار داخل المؤسسات الاقتصادية المتوسطة أو حتى الكبيرة.

لذلك سيدي الوزير، هذه الاتفاقية التي أكيد سندعمها ونطالب المصادقة عليها لأنها في مجملها إيجابية لكن يجب أن نضع كل الأطر لحماية المواطنين، حماية الاقتصاد وحماية المالية العامة.

اليوم نريد أن نبارك ونثمن تطور وتحسين المالية العمومية، تطور وتحسين أيام العملة الصعبة الموجودة بـ 91 يوما، وهذا لا يتحدث عنه المعارضة وعندما تكون أقل من 70 فيصيحون الاقتصاد تدمر، توقفت البلاد لكن عندما يصعد ويتحسن لا يتكلم أحدا ولا يقول أحدا الأمور جيدة وتطورت وتسير في الإيجابيات بل نسكت وكأنه شيئا عاديا.

أكيد أن عملكم مشكورا وعمل السيد محافظ البنك المركزي، عمل الحكومة ككل ولكن هذا لا يجب أن يحجب عنا أن نحافظ حفاظا كاملا في هذه الاتفاقية على حقوقنا.

ثم أني أريد أن أتساءل عن العلاقة بين هذه الاتفاقية والاتفاقيات المربوطة مع الدول الأوربية ودول المغرب العربي ولم لا تكون هناك اتفاقيات مع الدول الإفريقية، ربما اليوم هو الاتجاه المستقبلي في المعاملات الكبرى ونعرف بأن مشكل تبييض الأموال الكبير جدا والأموال التي لا نعرف مصدرها متأتية من القارة الإفريقية الداخلية أكثر حتى من التي تأتي من خارجها، ماذا سنفعل كي نضع الآليات لضمان شفافية المعاملات المالية في الاقتصاد التونسي وبارك الله فيكم.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد فيصل التبيني خمس دقائق تفضل.

السيد فيصل التبيني

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالسيد وزير المالية والوفد المرافق،

نعد الآن قانون اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية فاتكا وملحقيه.

أول شيء وقبل الحديث في هذا القانون أريد أن أتوجه للسيد الوزير بتحية خاصة فقد كان زميلي يقول بأن المعارضة لما يقل مخزون العملة الصعبة وعندما يرتفع لا نتكلم، نحن نتقاضى أجورنا من نفس الميزانية، لذا لا يوجد "صانع وما فماش عرف" لا يوجد "ملاك وكراي"، يا زميلي نرجو أن تتغير اللغة فالبلاد ملكنا جميعا وكلنا في نفس المركب لكن كل شخص له نظرة معينة للبلاد، أنت تريد أن تشكر فقط وأنا أريد أن أشكر وأنتقد وأشكر لما يجب أن أشكر وأنتقد لما يجب أن أنتقد، نمر.

سيدي الوزير أشكرك شكرا خاصا في علاقة بالمركز الإقليمي للأمراض السرطانية بجندوبة وشخصيا كانت لي عديد اللقاءات معك في الموضوع وأنت ساعدت جيدا وبارك الله فيك وهذا واجبك.

مؤخرا بعد زيارة السيد رئيس الحكومة وتدشين 16 ماي 2019 والذي من المفروض أي تدشين تبدأ بعده الأشغال مباشرة لكن السيد رئيس الحكومة مستعجلا وأراد أن يحسب الإنجاز لنفسه والسيد رئيس الحكومة ليس على علم بأن المركز الإقليمي ما زال إلى الآن ونحن في 17 جويلية بعد شهرين ويوم ما زالت الدولة التونسية لم تأخذ هذا الموضوع وأنت مشكورا لما قدمنا لك سؤالا كتابيا يوم 21 ماي في علاقة بـ renouvellement du TVA للشركة، وافقت ولدي النسخة الأصلية، أنت وافقت يوم 21 جوان مشكورا.

أمس كذلك وافقت أيضا على التعامل مع هذا البنك النمساوي، سيدي الوزير، أطلب منك طلبا، الشركة النمساوية المسؤولة عن المشروع طلبوا تسليم المشروع فهو جاهز منذ أول جويلية ونتعبك أنت في كل مرة ترد عليك وثيقة وإجراءات والناس تعلم بأن المشروع clé en main اليوم تسلموا مشروعكم.

وأنت مرة أخرى نشكرك على ما قمت به فعندما تقوم بشيء طيب نقول لك "يرحم والديك".

ثانيا، السيد وزير المالية أنت موجود هنا في إطار الفصل 67 من الدستور الذي ينص على أن تعرض المعاهدات الدولية التجارية والمعاهدات المتعلقة بالتنظيم الدولي على مجلس النواب.

أولا مرة أخرى أعيد وأكرر نتمنى أن تعرض اتفاقية "الأليكا" الخاصة باتفاقية تبادل حر معمق وشامل والتي ستكون اتفاقية استعمارية على مجلس النواب قبل أن يقع إمضاؤها، هذه من خلالك أوصلها للسيد رئيس الحكومة وأحمّل مجلس النواب المسؤولية.

ثانيا، سيدي الوزير، أريد أن أسألك هذه خصومة بين أمريكا وسويسرا على أموال الأمريكيين في سويسرا، هل صحيح أننا قادرون على تطبيق هذا؟ الحكومة مع احترامي للشرفاء الموجودين بها تقوم بمراسلة للاتحاد الأوروبي لرفع التجميد على أموال وممتلكات مروان المبروك لا أتصور أنها جادة كي ترفع السر البنكي لأناس موجودين لدينا، صحيح أمريكا ستفرض علينا هذا ولكن هل سنفرض على أمريكا كي تعطينا من من التونسيين يهرب الأموال ونتذكر وثائق باناما، نتذكر عديد الأشياء التي تجعلنا نقول نحن نمضي على قوانين وغير قادرين على تطبيقها وأتمنى أن تكون هناك مصلحة لتونس بهذه الاتفاقية، مشكلة الشعب التونسي اليوم هي الاقتصاد وليس اتفاقيات دولية.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

أدعو السادة الزملاء التفضل بالالتحاق بقاعة الجلسة علما بأن مشروع القانون هو مشروع قانون أساسي يستوجب النصاب وأنه لا يقبل التأجيل ولا التأخير لما يحيط به من تأكد ولعل السادة رؤساء الكتل على بينة من ذلك وهم يسعون لاستحضار الزملاء حتى يكونوا معنا عند التصويت.

مسك الختام الأستاذة سامية عبو خمس دقائق.

السيدة سامية عبو

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالطاقم المرافق،

في كل مسألة فيها كلمة التهرب الضريبي تكون تونس هي المثال الأحسن للتدريس كيف يكون التهرب الضريبي، لا نشك لحظة في أن تونس انخرطت في هذه الاتفاقية وستسعى لتحقيق المصلحة الأمريكية في هذه الاتفاقية أو مصلحة ميزانية الدولة الأمريكية في أن

تسعى أمريكا لتتابع أبناءها الأمريكيين أينما كانوا كي لا يتهربوا من الدفع الضريبي.

أنا لا أشك لحظة في هذا السعي للدولة التونسية لكني أشك ومن حقي أن أشك خاصة عندما يكون هناك سببا، من حقي أن أشك بأن هذه الاتفاقية من الجانب التونسي لن تضيف لنا الكثير لأن مشكلة تونس ليست نقصا في المعلومات، لو كان لدينا نقصا في المعلومات في تبادل المعلومات على الأقل هو السبب في التهرب الضريبي الكبير الذي يحصل سأقول من الممكن أننا أتينا بالفائدة.

المشكل في تونس ورغم أن البعض يلومنا على النظرة السوداوية نوعا ما لكن للأسف هذا هو الوقت إن كان هناك وردا لقلت هناك وردا ولو كانت هناك بوادر إيجابية في تحسين المجهودات التونسية في أن تحترم المساواة بين المواطنين في دفع الضريبة وتحترم المال العام وجلب أي كان في أي يد كانت لقلت من الممكن أن نقول أن هذه الاتفاقية ستجلب لنا الفائدة وسنصادق على هذه الاتفاقية، ولكننا متأكدين ليست مشكلتنا مشكلة معلومات، في مطار تونس قرطاج الناس تغادر بحقائب، في مطار تونس قرطاج تخرج الأموال بالحقائب ولا حياة لمن تنادي، تونسيون يخرجون أموالا أمام الملأ ونحن لا حياة لمن تنادي ونحن نعرف.

لماذا لا أصدق كثيرا لأنني لو أريد أن أسعى وأعرف التهرب الضريبي يكفي أن أطلع على سجل دافعي الضريبة في الإدارة العامة للاستخلاص وفي الإدارة العامة للأداءات فأذهب إليهم شخصا شخصا، لكننا لم نذهب إليهم وهذه الاتفاقية لن تزيدني المعلومات وتكشف لي عن الأشخاص، نحن نعرفهم لكن المشكل هو أن الذين نعرفهم موجودين إما في أحزاب سياسية تسعى للحماية موجودة عندها وتحميها، وأحزاب سياسية كبيرة وإما في البرلمان وله حصانته لأن الأداءات أصبحت في تونس كيف؟ الموظفين هم حرفاء مربحين للدولة، الموظفين كلما تزيد نزيد على الموظفين لأنهم الرصيد الدائم في موارد الدولة من الجباية.

كذلك من الممكن أن أسعى معك، هناك القطاعات الحرة مثلا السيد دربال مستشار الحكومة يقول في تصريح في إحدى الندوات الصحفية، يقول أن قرابة 25 ألف مليار دينار تهرب ضريبي، هذا ما صرح به بالرغم أنه ليست لدينا أرقام وأريد أن أبحث من هم المتهربين لا أجد، ما هي النسبة لا أجد، صحيح ستقول لي في تلك السنة صدر في قانون المالية ما يخص المحامين والمهن الحرة والأطباء والمجلس لم يسر معنا، معك لأنه للأسف هناك أشخاصا هنا يريدون حماية أي كان لكن الحقيقة أنكم صحيح ذهبتم إليهم وأنا معك لكن تركتم في المقابل الناس التي تعرفهم سيدي الوزير وتعرفهم حق المعرفة، العائلات النافذة المستحوذة على الاقتصاد التونسي، العائلات المستحوذة على القروض التونسية، العائلات المستحوذة على البنوك التي من المفروض نتعامل معها لنعطيهم إن كان هناك تهرب أطراف أجنبية إلى آخره كل هذا تعرفونه.

أريد أن أقول سيدي الوزير لما يكون هناك شيء يحسن الحكومة نقول لكن لا يوجد شيئا، عندما نتحدث عن الرصيد من العملة الصعبة ومخزوننا من العملة الصعبة سنتحدث فيه ونجعل الرأي العام يصدم من حجم التفريط في العملة الصعبة وكان ممكن أن تثري خزينة الدولة إلا أنها تذهب سدى.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وبذلك نكون قد استوفينا قائمة التدخلات ألتفت للسيد وزير المالية لأعيد التحية والتسليم وأرجوه أن يتفضل بتناول الكلمة لتقديم ما لديه من ملحوظات.

السيد رضا شلغوم، وزير المالية

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للسيدة والسادة النواب الذين تناولوا هذا الموضوع،

ينخرط الموضوع في إطار سياسة عامة، سياسة دولية لدعم الشفافية والامتثال الضريبي وهذه السياسة اتبعتها تقريبا كل الدول بطبيعة الحال باستثناء الملاذات الضريبية أو الدول المارقة عن القانون والمعتبرة كذلك.

ماذا في هذا التوجه الدولي وعلى ماذا ينبني؟ ينبني على أنه في مرحلة من المراحل لم يعد المتهرب يمر بالحقيبة، وسأعود على ملاحظة السيدة النائبة، يمر بحقيبة ومن أحد إلى أحد، التهرب est devenu plus complexe لدينا اليوم اقتصاد عالمي متشابك فيه مؤسسات موجودة في عشرات الدول، فيه معاملات اقتصادية توريدا وتصديرا وفيه تحديد للأسعار بين الأطراف المتعاقدة، كل هذه العمليات وفيه تبادل في الأسواق المالية العالمية سواء الأسهم أو المواد الأولية أو غيرها في بعض اللحظات تهريب بالمليارات التي تمر بين الدول ومن الأشخاص وملكيتها، كل هذه العمليات جعلت أن تكون إمكانية التحيل وأصبحت بنوعية ثانية، وبالتالي ضرورة التصدي لا يمكن أن يكون إلا في إطار التعاون الدولي.

بما أن المعاملات المالية أصبحت بهذه السرعة فلا بد أن هذه العمليات تتم كذلك بالتعاون وبفرض واجبات إفصاح جديدة على مستوى المؤسسات المالية.

هذه تقريبا الفلسفة العامة التي وجدت، هل تونس لها مصلحة في الانخراط في هذه المنظومة؟ تونس لها مصلحة في الانخراط في هذه المنظومة لأن اقتصادنا منفتح ولدينا العديد من المؤسسات التونسية التي تتعامل مع الخارج مؤسسات مصدرة ومؤسسات موردة ولها معاملات تتم مع الخارج ولأن لدينا فروع من المؤسسات الأجنبية الموجودة في تونس ويجب أن نجد الإطار الأمثل سواء على مستوى تشريعاتنا الوطنية أو على مستوى انخراطنا في هذه المنظومة الدولية.

الانخراط في هذه المنظومة الدولية هل أفاد تونس أم لا؟ نبدأ على مستوى التقييم المرحلي الأولي الذي يتعلق بالمبادلات عند الطلب، انخرطنا في إطار منظمة التعاون والتنمية الدولية OCDE انخرطنا في إطار التبادل عند الطلب والتبادل عند الطلب اليوم أستطيع أن أجيبك السيدة النائبة، لدينا اليوم من المداخيل الجبائية المتأتية عند الطلب مداخيل إضافية ومرقمة ومداخيل فيها ملايين من الدينارات عندما نراقب الناس وكل الشركات وأريد أن أقول هنا لدينا منظومة risque وربما بعض المؤسسات التي ذكرتها السيدة النائبة خضعت لرقابة جبائية ودفعت عشرات الملايين من الدينارات في السنتين الأخيرتين وليس لدينا أي مشكل ولا يوجد من يصغر عندنا ونذهب إليه ومن يكبر لدينا لا نذهب إليه، ولهذا هي منظومة موجودة محاسبية فيها l'approche risque والتي نعمل فيها وفقا للمعايير الدولية تعمل عليها في فرنسا وأمريكا وغيرها، والموضوع على ذمة السادة النواب من الممكن لهم الاطلاع أنه c'est

mécanique باستثناء بطبيعة الحال ترد علينا dénonciation من هيئة الفساد نعمل عليها ولدينا فريق مكلف بها هذه من حيث المردودية.

سؤال السيد النائب، هل أن الاتفاقية ستكون مع الولايات المتحدة الأمريكية فقط أم هي مع البلدان الأخرى وهل أن هذه الاتفاقية فيها كل البلدان المنخرطة في OCDE بما فيها البلدان الإفريقية والبلدان العربية والبلدان الأوروبية وهذا سيمكننا بأن تكون لدينا المعطيات الكافية وهذه المعطيات التي نعطيها وترد علينا.

هل هناك اليوم بنية تحتية كافية؟ كان لدينا فريقا من الـ OCDE ليقيّم قدرة تونس في الانخراط في هذا لأن قدرة تونس على الانخراط هي منظومة فيما يتعلق بالنصوص وكان قد صادق مجلسكم الموقر على عديد الفصول ولدينا فصل رجعنا به ويتعلق بالسر المهني لأنه لا يمكن أن يطلبك إنسان وتقول له لا يمكن أن أقدم لك هذه المعلومة وحتى نحن على مستوى الرقابة الداخلية الجبائية لا يمكن أن يقبض إنسان أموالا ليس في إطار مهنته أو يمسك حسابات شركة أن أطلب منه معلومات ولا يقدمها لي.

لذا هذا السر المهني الذي سنعود به إليكم والذي صادق عليه مجلسكم في الفصل 36 كل هذه المعطيات بالإضافة إلى ذلك هناك l'infrastructure واستوجب هذا أن الفريق المكلف بتبادل المعلومات سواء على مستوى المقر وسواء على مستوى التكوين، على مستوى المنظومة المعلوماتية، وهنا أحيي أبناء مركز الإعلامية لوزارة المالية هناك منظومة معلوماتية qui a été testée en terme de sécurité تضمن السلامة المعلوماتية وهذه المنظومة موجودة وتم وضعها وأجرنا مقرا جديدا وفيه avec toutes les sécurités informatiques موجودين ونحن جاهزون للتبادل الآلي للمعلومات السيد النائب فيما يتعلق بهذه النقطة نحن جاهزون مع كل دول العالم بما فيها الذين انخرطوا في OCDE.

اليوم مع الولايات المتحدة الأمريكية سيكون التبادل بين المؤسسات المالية يعني أن مؤسسة اليوم تونسية وهي un intermédiaireجاء مواطن أمريكي قام بعملية مالية هذه العملية أو له حساب فيما يخص حماية المعطيات الشخصية سواء في تونس أو في أمريكا كي عندما يريد فتح حساب نقول له بأننا انخرطنا في التبادل الآلي للمعلومات وغيره، لذا المعلومة فيما يخص المعني بالأمر تم إعلامه منذ البداية بانخراطنا في إطار تبادل المعلومات ووقّع عند فتح حسابه، ومن فتحوا حسابات سيتم إعلامهم بذلك.

فيما يتعلق بحماية المعطيات الشخصية هذا ما تم التوافق عليه ليس في تونس فقط بل توافق دولي.

هذه المؤسسات المالية وغدا الجباية لم تعد تترقب طلبا مني أعطي لفلان ولا تعطي لعلان، كل المعطيات ستكون موجودة على ذمة الإدارة إدارة الجباية هو تبادل آلي والمرة الفارطة بعد أن مررنا القانون أمام المجلس قلت أنه من مصلحة كل مواطن ومن مصلحة كل مؤسسة من له اليوم أموال في الخارج أن يعيدها، لذلك قانون الصرف الذي مررناه فرصة للجميع اجلبوا أموالكم والمعلومة ليس فيها اختيار هذا تقدم لي عنه معلومة وهذا لا تعطيني عليه معلومة فالعملية آلية، لديك الجنسية تونسية المعلومة ترد على إدارة الجباية التونسية ولهذا على مستوى البنية التحتية، على مستوى تكوين الأعوان، على مستوى إمضاء الاتفاقيات هذا هو ما تم وحرصنا على أنه يكون متواجدا وليس لدينا إشكالا لتطبيقه عندما يدخل حيز التنفيذ.

الجانب الثاني، لماذا كل هذا؟ هذا لأن التهرب الجبائي ليس فقط تهرب الشخص الذي هرّب أمواله إلى الخارج بل لدينا اقتصاد موازي موجود في تونس، نحن قلنا والجميع قال هذا مررنا بفترة انتقالية هذه الفترة الانتقالية وجد فيها مليون و300 في الحدود بين تونس وليبيا وقد كانوا محاصرين في منطقة ليس بها بنك ويتعامل معهم أشخاص بالعملة الصعبة وبالسيولة وهذا الاقتصاد الذي وجد لا أبرره، وجدت مرحلة من المراحل فيها اقتصاد موازي كبير، هل نحن نأخذ منه المال أم لا؟ وسأقدم لكم رقما يفهمه الاقتصاديين جيدا، نسبة نمونا في 2017 و2018 و2019 قارنوها بنسبة نمو موارد الدولة وستجدون بأن ما نأخذه من الجباية ليس مرتبطا فقط بالترفيع الذي تم في قانون المالية لسنة 2018 وليس مرتبطا فقط بالإجراءات الجبائية الإضافية ولكن هناك استخلاص إضافي ونعرفه بتحليلنا من أين أتى، هناك استخلاص إضافي لأنه إذا أقوم بـ 18.5 بالمائة ارتفاع في الموارد الجبائية في الستة أشهر وتعرفون نسبة النمو في الستة أشهر تقريبا هناك مجهود من إدارة الجباية وإدارة الاستخلاص بوزارة المالية، وهي فرصة كي أتوجه إلى كافة الأعوان والإطارات زملائي على المجهود الذي يقومون به ويذهبون إلى كل الناس المنظم والغير منظم ومجلسكم ساعدنا كثيرا لأنه عندما تقولون في قانون لا يمر أي شيء للتسجيل فوق 5000 دينار فهذا ساعدنا كثيرا لأنه ستترك لنا la traçabilité ستعطينا الإمكانية لنذهب إلى كل شخص.

وأقدم لكم أكثر، عندما صادقتم على الحسابات البنكية وقلتم بأنها ستصبح لنا كل هذه المعطيات التي ستشتبك مع بعضها إذا نقوم هذه السنة 18.5 كن متأكدا أنه في سنة 2020 وسنة 2021 المعطيات التي ستتوفر لإدارة الجباية والتي يتم التعامل معها آليا بالمنظومات المعلوماتية وهي l'approche risque ، ciblage مبني على المخاطر ستمكن أنه بحول الله الموارد الجبائية التي كانت 69 بالمائة تمول الموارد الذاتية في 2017 الآن 75 وسنصل إن شاء الله إلى 90 بالمائة هذا الهدف لو تريدون أن تخفضوا من التداين هذا هو الهدف والإدارة تعمل عليه وأبناء المالية ليس لهم حساب سياسي مع أحد وشكرا سيدي الرئيس.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

أشكركم معالي السيد الوزير على هذه البيانات وأدعو السادة الزملاء للالتحاق بقاعة الجلسة للتصويت على الانتقال أرجوكم التفضل بالالتحاق بقاعة الجلسة سأنتظر دقيقة فقط.

تفضل نقطة نظام.

السيد فيصل التبيني

السيد الرئيس،

زملائي،

بالنسبة لمن يتحصل على رخصة سلاح الصيد عندما ...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

هذا ليس موضوع نقطة نظام.

السيد فيصل التبيني

أمس وقع إيقاف محامي ....

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

هذا الموضوع غير مدرج في جدول الأعمال لا يمكن الحديث فيه شكرا.

السيد فيصل التبيني

نحن نواب شعب.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

من فضلك لدي قانون موزع عليكم. أرجوك أستاذ لنعمل بالقانون الذي نعرفه وتعرفه حضرتك وقد ساهمت في إعداده.

أرجو من السادة الزملاء التفضل بالتصويت على الانتقال، 102 لصالح الانتقال، المحتفظون صفر ومعارض واحد، المنتقلون بالأيدي تفضلوا، 10، المحتفظون بالأيدي، المعارضون بالأيدي، حصلت أغلبية 112 لصالح الانتقال مقابل معارض واحد ودون احتفاظ، وهو ما يفرض إحالة الكلمة على اللجنة لتلاوة المشروع، تفضلوا.

السيد الهادي بن ابراهم، نائب رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

الحضور سيدي الرئيس في الانتقال ولو أنه يتعدى قليلا النصاب 109 ولدينا الآن 112 ولكن هذا لا يخول لنا كي نستطيع المرور إلى التصويت، لدي مقترح لو تسمح سيدي الرئيس، مقترحي ما دام السيد الوزير موجود هنا ولدينا قانون عادي بعده وعدده 55 المتعلق ببرنامج تعصير القطاع المالي لو نمر له ونناقشه ثم فيما بعد ننظر هل أن النصاب يتحسن إن شاء الله ونصوت عليهم تباعا مع بعض لو تسمح وهذا مقترح وشكرا سيدي الرئيس.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

السادة رؤساء الكتل أفيدوني يرحمكم الله، أولا هل هناك رغبة في الحضور أم لا؟ وما هو رأيكم في مقترح السيد نائب رئيس اللجنة لأن هذا يشعرني بشكل من أشكال الارتباك.

السيدة المقررة

يبدو أن هناك العديد من النواب بدأوا في الدخول إلى القاعة وبالتالي لو نسجل الحضور مرة أخرى.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

من فضلكم التحقوا بمقاعدكم لنسجل الحضور بشكل نهائي حتى يستقر الرأي على المواصلة. سننتظركم تفضلوا بالالتحاق بمقاعدكم السادة الكرام، تفضلوا بتسجيل الحضور من فضلكم، 116، التسجيل اليدوي من فضلكم، 6+116، 122 والكلمة للجنة.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية

نصوت بعد تلاوة الفصل على مسمع السادة والسيدات النواب. نمر للتلاوة ثم للتصويت.

السيدة المقرر

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة

على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية

وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا" وملحقيه

التصويت على العنوان.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

أرجوكم التفضل بالتصويت على العنوان.

لصالح العنوان آليا 109 دون معارضة و3 محتفظين، المؤيدون للعنوان بالأيدي تفضلوا، الرجاء مدي بالعنوان، أحمد العماري، لخضر العجيلي، محرزية العبيدي، عماد أولاد جبريل، الناصر جبيرة، كريم الهلالي، وليد جلاد، نسرين العماري، ألفة السكري الشريف، 109+9، 118، المحتفظون بالأيدي، لا أحد، المعارضون بالأيدي، لا أحد، بـ 118 صوتا دون معارضة و3 محتفظين تم اعتماد العنوان، اللجنة وبقية النص.

السيدة المقررة

فصل وحيد:

تتم الموافقة على الاتفاق وملحقيه المبرم بتونس في 13 ماي 2019 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا" والملحق بهذا القانون الأساسي.

انتهى الفصل.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

أرجوكم التصويت على الفصل الوحيد.

لصالح الفصل الوحيد آليا 101، المعارضون له 2، المحتفظون 8، المؤيدون للفصل الوحيد بالأيدي تفضلوا، أحمد العماري، لخضر العجيلي، محرزية العبيدي، الناصر جبيرة، كريم الهلالي، وليد جلاد، نسرين العماري، ألفة السكري الشريف، 8+101، 109، المحتفظون بالأيدي، لا أحد، المعارضون بالأيدي، لا أحد.

بـ 109 لصالح الفصل الوحيد، تم اعتماده مقابل معارضين و8 محتفظين، أرجوكم التفضل بالتصويت على القانون برمته.

لصالحه آليا 103 مقابل معارضين و8 محتفظين، المؤيدون للقانون برمته يدويا، أحمد العماري، لخضر العجيلي، محرزية العبيدي، كريم الهلالي، الناصر جبيرة، وليد جلاد، نسرين العماري، ألفة السكري الشريف، 103+8، 111، المحتفظون بالأيدي، لا أحد، المعارضون بالأيدي، لا أحد.

بـ 111 صوتا مقابل معارضين و8 محتفظين تم اعتماد القانون برمته، أشكركم سادتي الزملاء وأشكر اللجنة وأشكر معالي السيد الوزير وابق معنا لأنه لدينا قانون عادي سنكمله والسادة النواب تبقون معنا من فضلكم، تفضل الكلمة للجنة.

السيدة المقررة

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 31 جوان 9132 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية لتمويل برنامج تعصير القطاع المالي (المرحلة II)

أوّلا تقديم المشروع:

أبرمت الحكومة التونسية بملابو (غينيا الاستوائية) في 13 جوان 2019 اتفاق قرض مع البنك الإفريقي للتنمية قدره 120 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 409 مليون دينار، في شكل دعم مباشر للميزانية

مقابل تعهد الحكومة باستكمال تنفيذ جملة الإصلاحات الاقتصادية المتفق عليها منذ سنة 2016 في إطار المرحلة الثانية من برنامج دعم تعصير القطاع المالي بتونس خلال الفترة 2018-2019.

تجسيدا للتمشي الجديد الذي انتهجه البنك الإفريقي للتنمية في تمويل برامج دعم الميزانية المرتبطة بإصلاحات اقتصادية، أعدت الحكومة، منذ سنة 2016، بالاشتراك مع البنك الإفريقي للتنمية وبالتنسيق مع وزارة المالية والهياكل الحكومية الناشطة في القطاع المالي واعتمادا على الإصلاحات المقررة في المخطط التنموي للفترة(2016-2020)، برنامجا لدعم تعصير القطاع المالي بتونس، يُصرف بموجبه قرضين ويتم تنفيذه على امتداد أربع سنوات(2016-2020).

يمثل هذا البرنامج المرحلة الثانية من برنامج إصلاحي شامل يهدف إلى تعصير القطاع المالي التونسي ودعم دوره في تمويل الاقتصاد وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص العمل في جل المناطق وادماج الفئات المهمشة في ديناميكية التنمية وخلق القيمة المضافة. كما يهدف البرنامج إلى دعم وتمكين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة من النفاذ إلى التمويل وسيساعد على إحداث صندوق إعادة هيكلة الشركات الصغرى والمتوسطة.

هذا، وقد تحصلت الدولة التونسية في سنة 2016 على القرض الأول وقدره 268 مليون أورو. وتمت المحافظة على نفس هيكلة مصفوفة الإصلاحات التي تتضمن محورين رئيسيين وهما (I) تقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية من خلال تطوير الإدماج المالي و(II) دعم نجاعة القطاع المالي وتطوير السوق المالية لتوفير التمويلات اللازمة للاقتصاد. وتشمل هذه المحاور4 أهداف فرعية وهي على التوالي: (I.1) الإدماج المالي،(I.2) تمويل المؤسسات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة ،(II.1)حوكمة القطاع المالي، (II.2) السوق المالية.

I . تقييم الإصلاحات المنجزة خلال المرحلة الأولى من البرنامج(2016-2017):

أبرزت نتائج مُهمة تقييم ختم المرحلة الأولى من هذا البرنامج، التي قام بها البنك الإفريقي للتنمية في موفى شهر جويلية 2018، تنفيذ الإصلاحات المُبرمجة بنسبة تناهز 85 % باستكمال تنفيذ 16 إجراء على مجموع 21 وتنفيذ جُزئي لبقية الإجراءات خاصة فيما يتعلق بالمصادقة على الاستراتيجية الوطنية للادماج المالي واحداث بنك الجهات وتحديث الإطار القانوني لقطاع التأمين واطلاق منظومة التحويل اللامادي للمساعدات الاجتماعية للعائلات المعوزة وتحديث الإطار القانوني المنظم للسوق المالية.

ومن حيث الأثر الاقتصادي لهذه المرحلة من الإصلاحات، بيّنت نتائج المهمة أن الإجراءات المتخذة إلى جانب الإصلاحات القائمة في القطاعات الأخرى ساهمت في تحسين مؤشرات القطاع المالي بتونس خلال الفترة 2016-2018. حيث تمّ تسجيل تقدما ملحوظا على مستوى قطاع القروض الصغيرة بارتفاع بنسبة 12% في عدد القروض المقدمة وبنسبة 31 % من حيث الحجم مع استقرار في نسبة القروض الموجهة لرائدات الأعمال التي تمثل 57 % من مجموع القروض مما ساهم في تحسّن الادماج المالي من حيث كثافة المنتوجات البنكية والمالية لكنه يبقى دون المعدلات العالمية خاصة بسبب تفاوت هذا المؤشر بين الجهات وضعف الولوج إلى المؤسسات المالية وكذلك ضعف نسبة الخلاص اللامادي. كما تمّ تسجيل تحسّن على مستوى حوكمة القطاع المالي بتحسّن نسبة تنوع مصادر التمويل حيث شهدت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص مقارنة بالناتج المحلي الخام تطورا طيلة فترة المرحلة الأولى من هذا البرنامج (73.6 % في سنة 2015، 77 % في سنة 2016، 80 % في سنة 2017). كما بينت نتائج التقييم تحسن مؤشر مساهمة السوق المالية في تمويل الاستثمار الخاص (9 % في سنة 2015، 9.5 % في سنة 2017) وتطوّر حجم رؤوس الأموال المتداولة في البورصة بنسبة 8 % (19.3 مليار دينار في سنة 2016 أي ما يعادل 21.36 % من الناتج المحلي الخام) وعدد الشركات المدرجة بالبورصة ليبلغ سنة 2016، 79 شركة منها 12 مؤسسة مدرجة بالسوق البديل.

اعتمادا على هذه النتائج ولمزيد دعمها، تمّ بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية والهياكل الناشطة في القطاع المالي بإعداد المرحلة الثانية من البرنامج ومصفوفة إصلاحات تتضمن 23 إجراء مستوجب تنفيذها قبل تاريخ 31 ديسمبر 2019 منها 7 إجراءات تمّ الإيفاء بها قبل عرض البرنامج على مجلس إدارة البنك للمصادقة.

II -أهم الإصلاحات المبرمجة خلال المرحلة الثانية من البرنامج (2018-2019) :

1- تقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية من خلال تطوير الاندماج المالي:

1-1- الإدماج المالي:

يتضمن هذا العنصر 1 إجراءات تهدف إلى تنشيط قطاع التمويل الصغير وتنويع الخدمات والمنتوجات المالية قصد الترفيع في نسبة الإدماج المالي لتصل إلى 38 % موفى سنة 2020، وذلك من خلال إحداث إطار قانوني لتحديد العقوبات الإدارية والمالية ضدّ مؤسسات التمويل الصغير وتفعيل المرحلة 4 من مركز المخاطر للقروض الصغيرة والترفيع في سقف القروض الصغيرة من 20000 دينار إلى 40000 دينار والترفيع في نسبة القروض لفائدة باعثات المشاريع الصغيرة من 48 % سنة 2018 إلى 55 % في أفق سنة 2020، إلى جانب الترفيع في نسبة العمليات المالية اللامادية من 3 % إلى 8 % في أفق سنة 2020 وتطوير منتوجات التأمين الصغير المتعلقة بالتعويض على آثار الجوائح الطبيعية والمسكن الاجتماعي لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار.

وتتمثل الإجراءات المقررة في إصدار جملة من النصوص القانونية وابرام اتفاقيات بين الهياكل الحكومية الناشطة في القطاع المالي أهمها:

- نشر قرار وزير المالية المتعلق بتحديد المبلغ الأقصى للقرض الصغير وشروط إسناده من قبل مؤسسات التمويل الصغير،
- إبرام اتفاقية بين الجامعة التونسية لشركات التأمين (FTUSA) والجمعية المهنية لمؤسسات التمويل الصغير المتعلقة بتسويق منت وجات التأمين الصغير،

نشر الأمر الحكومي المتعلق بضبط طرق التصرّف في صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار وصيغ وشروط الانتفاع بتدخلاته.

2-1- تمويل المؤسسات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة:

يتضمن هذا العنصر 1 إجراءات تهدف إلى تعزيز تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالجهات من خلال تحسين آليات التمويل بإحداث بن ك الجهات وتخصيص 100 م.د للاكتتاب في أرس ماله بقانون المالية لسنة 2019، وتسهيل ولوج المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى التمويل البنكي والى منتوجات الضمان المتعلقة بإعادة الهيكلة المالية للارتقاء بنسبة القروض الممنوحة لهذه المؤسسات من 83.8 % سنة 2018 إلى 86.8 % في موفى سنة 2020 مقارنة بالناتج المحلي الخام، وارساء إطار قانوني لتعزيز " التمويلات الذاتية" في رؤوس أموال هذه المؤسسات بالموافقة على مشروع القانون المتعلق بالتمويل الجماعي(Crowdfunding) والإعداد لإحداث صندوق تمويل المؤسسات الناشئة.

2-دعم نجاعة القطاع المالي وتطوير السّوق المالية لتوفير التمويلات اللازمة للاقتصاد:

2-1- حوكمة القطاع المالي:

تمّ في هذا الإطار ترسيم 4 إجراءات تهدف إلى اعتماد القواعد والمعايير الدولية في التصدي للتمويلات غير القانونية من خلال المساهمة في خروج تونس من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي GAFI، وتعصير الإطار التشريعي والترتيبي المنظم لقطاع التأمين للترفيع في نسبة مساهمته في الاقتصاد الوطني من 2 % إلى 2.5 % موفى سنة 2020، وتعزيز نجاعة القطاع البنكي بالتقليص في نسبة الديون غير المستخلصة وذات المخاطر من 13.9 % سنة 2017 إلى 11.5 % موفى سنة 2020، بالإضافة إلى دعم النزاهة في منظومة الصفقات العمومية في البنوك العمومية باتخاذ التدابير اللازمة للفصل بين لجنة الصفقات واللجنة المكلفة بدارسة تشكيات المزودين المشاركين في هذه الصفقات.

ولتحقيق المؤشرات الكميّة المذكورة أعلاه، التزمت الهياكل الحكومية المتدخلة بإصدار جملة من النصوص القانونية الترتيبية أهمّها:

- نشر القانون الأساسي المنقح والمتمّم للقانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال،
- نشر الأوامر الترتيبية المتعلقة بمراقبة التوقي من غسيل الأموال وتمويل الإرهاب،
- إصدار المذكرة الإدارية للهيئة العامة للتأمين المتعلقة بتفعيل مركز مخاطر قطاع التأمين،
- إحداث لجنة مراقبة الإصلاح الإداري والهيكلي لسياسات الاستخلاص والتدقيق في البنوك العمومية.

2-2- تطوير سوق رؤوس الأموال:

خصص لهذا العنصر 5 إجراءات ترمي إلى تطوير وتعزيز نجاعة سوق السندات العمومية والتصرف الرشيد في الدين العمومي من خلال تفعيل المنظومة الالكترونية لجميع إصدارات سندات الخزينة والإعداد لإحداث وكالة تونس للخزينة لترشيد التصرف في الدين العمومي، ودعم رصد الإدخار الخاص والمؤسساتي وتنشيط سوق رؤوس الأموال عن طريق منتوجات جديدة باستكمال نشر الأوامر التطبيقية المتعلقة بإصدار الصكوك الإسلامية لفائدة مؤسسات القطاع الخاص وتحديث الإطار الترتيبي للسوق البديل واصدار سندات الدين القابلة للتداول وذلك بغاية الترفيع في نسبة مساهمة السوق المالية في تمويل الاقتصاد من 8 % سنة 2018 إلى 11 % موفى سنة 2020.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية

III شروط التمويل :

- نسبة الفائدة: 0.434 % = اليوريبور 6 أشهر (مع إمكانية تثبيت اليوريبور)

= 0.236- %، يضاف إليه هامش التعاقد قار = 0.8 %، يضاف إليه هامش كلفة اقتراض البنك متغير = 0.13 - % ،

- عمولة افتتاح: 0.25 % من مبلغ القرض يستوجب سدادها عند سحب القرض.
- عمولة التعهد: 0.25 % سنويا على المبلغ غير المسحوب تطبّق بعد 60 يوم من تاريخ توقيع الاتفاق وتسدد في نهاية كل سداسي.
- فترة السداد: 25 سنة منها 7 سنوات إمهال.
- تاريخ غلق البرنامج: 31 ديسمبر 2019.

IV مبلغ القرض وشروط سحبه :

تبلغ قيمة القرض 120 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 409 مليون دينار، سيتم سحبه في شكل قسط وحيد بعد استكمال الشروط المتعلقة أساسا **بدخول اتفاق القرض حيز النفاذ.**

هذا، وحسب القسم 2.03 من المادة الثانية من اتفاق القرض فإن البنك سيوظف عمولة تعهد تقدّر بـ 0.25 % سنويا على المبلغ غير المسحوب، ينطلق في تطبيقها بعد مرور 60 يوم من تاريخ توقيع الاتفاق أي ابتداء من 13 أوت 2019.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 15 جويلية 2019 على ضوء ما ورد عليها من بيانات بنص مشروع القانون ووثيقة شرح الأسباب كما اطلعت على مصفوفة اصلاحات برنامج تعصير القطاع المالي (المرحلة الثانية للفترة 2018-2019) (تجدونها مرفقة بالتقرير).

واستمعت في هذه الجلسة الى السيد وزير المالية الذي أفاد أن هذا القرض يهدف إلى تمويل وتعبئة موارد ميزانية الدولة المتأتية من القروض الخارجية التي تمّ الترخيص في تعبئتها بمقتضى قانون المالية لسنة 2019.

وأكد السيد الوزير أن الشروط المالية للقرض ميسّرة خاصة في ما يتعلق بنسبة الفائدة الموظفة وفترة السداد وفترة الإمهال مقارنة بالإصدارات على السوق المالية العالمية.

كما وضح أن هذا الدعم مرتبط بإصلاحات اقتصادية تهدف إلى تعصير القطاع المالي ودعم دوره في تمويل الإقتصاد وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص العمل وادماج الفئات المهمشة في ديناميكية التنمية وخلق القيمة المضافة.

وأفاد أن أهم الإصلاحات المقترحة خلال المرحلة الثانية من برنامج 2018-2019 تتمثل أساسا في تقليص الفوارق الإجتماعية والجهوية وذلك من خلال تطوير الإندماج المالي وتمويل المؤسسات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة ودعم نجاعة القطاع المالي وتطوير السوق المالية لتوفير التمويلات اللازمة للاقتصاد من خلال العمل على حوكمة القطاع المالي وتطوير سوق رؤوس الأموال.

هذا وثمن أغلب النواب الشروط المالية الميسرة لهذا القرض موضحين ان هذا القرض يمثل دعم مباشر لميزانية الدولة مقابل تعهد الحكومة باستكمال تنفيذ جملة من الإصلاحات الإقتصادية في إطار المرحلة الثانية من برنامج دعم تعصير القطاع المالي بتونس خلال الفترة 2018-2019.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

مصفوفة إصلاحات برنامج دعم تعصير القطاع المالي (المرحلة 2) للفترة 2018-2019

(*) إجراءات مستوجب تنفيذها قبل عرض البرنامج على مجلس إدارة البنك

	الإصلاحات	إجراءات 2018 ومعايير التنفيذ	إجراءات 2019 ومعايير التنفيذ	النتائج المنتظرة	الهياكل المتدخلة
المحور I: تقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية من خلال تطوير الادماج المالي					
الهدف I.1: الادماج المالي					
1	*تنشيط قطاع التمويل الصغير وجعله مسؤول*	-نشر قرار وزير المالية مؤرخ في 13 أفريل 2018 المتعلق بتحديد المبلغ الأقصى للقرض الصغير وشروط إسناده من قبل مؤسسات التمويل الصغير. (2018)	-نسخة من محضر جلسة موافقة لجنة القيادة على دراسة الجدوى تهدف إلى إحداث آلية تمويل لفائدة مؤسسات التمويل الصغير. (2019)	- الترفيع في نسبة الإدماج المالي من 36 % سنة 2016 إلى 38 % في أفق سنة 2020 - الترفيع في سقف القروض الصغيرة من 20000 دينار إلى 40000 دينار -إحداث إطار قانوني لتحديد العقوبات الإدارية والمالية ضد مؤسسات التمويل الصغير	-وزارة المالية -سلطة رقابة التمويل الصغير
2		-نسخة من مراسلة سلطة رقابة التمويل الصغير المتعلقة بالموافقة على مشروع قرار وزير المالية المتعلق بتحديد العقوبات الإدارية والمالية المُعلنة من طرف سلطة رقابة التمويل الصغير ضد المؤسسات المالية. (2018)*	- نسخة من مراسلة سلطة رقابة التمويل الصغير المتعلقة بتفعيل المرحلة 4 من مركز المخاطر للقروض الصغيرة مع الأخذ بعين الاعتبار بنسبة الفائدة المُشطة الجملي (TEG) والترقيم الأساسي (scoring basic)		-وزارة المالية -سلطة رقابة التمويل الصغير
3	تنويع الخدمات والمنتوجات المالية (المالية الرقمية، التأمين الصغير، التعويض من جراء الجوائح الطبيعية، المسكن الاجتماعي)	-نسخة من مُراسلة تفيد بالانطلاق في اعتماد الخلاص الرقمي في عملية التسجيل المدرسي العمومي. (2018)	-نسخة من مُراسلة تفيد بالإنطلاق في اعتماد الخلاص الرقمي في عملية التحويل المالي للدولة لفائدة المواطنين في إطار تفعيل سياسة الخلاص اللامادي ((Decashing). (2019)	- الترفيع في نسبة العمليات المالية اللامادية من 3% سنة 2017 إلى 8 % في أفق سنة 2020 - اعتماد الخلاص الرقمي في عملية التسجيل المدرسي العمومي بنسبة 100 %	-شركة نقديات تونس -وزارة المالية
4		نسخة من محضر الجلسة العامة الخارقة للعادة المتعلق بالموافقة على النظام الأساسي للجمعية المهنية لمؤسسات التمويل الصغير/ موافقة وزير المالية على النظام الأساسي للجمعية المهنية لمؤسسات التمويل الصغير تطبيقا للمرسوم عدد 117 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 والمتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير. (2018)	-نسخة من الاتفاقية موقعة بين الجامعة التونسية لشركات التأمين (FTUSA) والجمعية المهنية لمؤسسات التمويل الصغير والمتعلقة بتسويق منتوجات التأمين الصغير. (2019)		-وزارة المالية

الواردات
10 جويلية 2019
مجلس نواب الشعب

	الإصلاحات	إجراءات 2018 ومعايير التنفيذ	إجراءات 2019 ومعايير التنفيذ	النتائج المنتظرة	الهياكل المتدخلة
5		نسخة من الأمر حكومي عدد 749 لسنة 2018 المؤرخ في 7 سبتمبر 2018 والمتعلق بضبط طرق التصرف في صندوق ضمان القروض الممكنة لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار وصيغ وشروط الانتفاع بتدخلاته. ونسخة من الاتفاقية الموقعة بين وزارة المالية والشركة التونسية للضمان والمتعلقة بالقروض الممكنة لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار. (2018)*	نسخة من الأمر المكومي عدد 729 لسنة 2018 المؤرخ في 16 أوت 2018 والمتعلق بضبط قائمة المنتجات الخاضعة للمعلوم التضامني المرظف لفائدة صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الموالح المطبيعية. والأمر الحكومي عدد 821 لسنة 2018 المؤرخ في 9 أكتوبر 2018 والمتعلق بضبط الأنشطة الصنفية بتدخلات صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية وطرق تسييره وشروط تدخلاته. (2019)	-التوقي في منتوجات التأمين الصغير المتعلقة بالتعويض من الموالح الطبيعية والمسكن الاجتماعي لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار. - الترفيع في نسبة النساء باعتبار المشاريع الصغيرة من 48 % سنة 2018 إلى 55 % في أفق سنة 2020	-وزارة المالية -وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري -الشركة التونسية للضمان
6					
الهدف 1.2: تمويل المؤسسات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة					
7	*تعزيز تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالجهات من خلال تحسين آليات التمويل.*	نسخة من قانون المالية لسنة 2019/ مرافقة مجلس الوزراء على إحداث بنك الجهات (2018)	- تخصيص بقانون المالية لسنة 2019 مبلغ قدره 100 مليون دينار للاكتتاب في رأس مال بنك الجهات. (2019)	- إحداث بنك الجهات - الترفيع في نسبة القروض الممنوحة للمؤسسات الخاصة مقارنة بالناتج المحلي الخام من 83,8 % سنة 2018 إلى 86 % في موفى سنة 2020 - تسهيل ولوج المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى التمويل البنكي والى منتوجات الضمان المتعلقة بإعادة الهيكلة المالية	-وزارة المالية
8	*تطوير منتوجات الضمان بما يتماشى مع حاجيات تمويل المؤسسات الصغرى*	-نسخة من الاتفاقية الموقعة بين وزارة المالية والشركة التونسية للضمان والمتعلقة بإحداث منتوج الضمان المعدل " Dhamen Express" لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة. (2018)*	-الاطلاق في الدراسة المتعلقة بتحسين طرق التصرف في صندوق الوطني للضمان في إطار بنك الجهات. (2019)		-وزارة المالية -الشركة التونسية للضمان
9	*دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي بصدد إعادة الهيكلة*	مارس 2018 والمتعلق بضبط قواعد تنظيم وتسيير خط اعتماد دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وشروط وأساليب تدخل/ توقيع اتفاقية بين وزارة المالية والشركة التونسية للضمان بخصوص منتوجات الضمان المتعلقة بإعادة الهيكلة المالية. (2018)	نسخة من محضر جلسة لجنة القيادة المتعلق بتفعيل خط اعتماد دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال اعتماد الدفعة الأولى من تقارير تشخيص ومقترحات مخطط تأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة. (2019)		-وزارة المالية -وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

5/2

	الإصلاحات	إجراءات 2018 ومعايير التنفيذ	إجراءات 2019 ومعايير التنفيذ	النتائج المنتظرة	الهياكل المتدخلة
-					-وزارة المالية
10		-نسخة من الأمر الحكومي عدد1356 لسنة 2017 مؤرخ في 13 ديسمبر 2017 يتعلق بضبط تركيبة وطرق عمل لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية وتحديد سلطة الإشراف عليها. والأمر الحكومي عدد 463 لسنة 2018 مؤرخ في 31 ماي 2018 يتعلق بضبط معايير الإنتماء بموارد المصعريات الاقتصادية وإجراءاته. والأمر الحكومي تطبيقا للقانون عدد 36 لسنة 2016 مؤرخ في 29 أفريل 2016 يتعلق بالإجراءات الجماعية. (2018)	-نسخة من محضر جلسة مجلس الوزراء المتعلق بالمرافقة على الأمر الحكومي المطبق للقانون المتعلق بنسبة الفائدة المنطبقة لفائدة المؤسسات المحدثة للبواعث الجديد. (2019)	- إحداث إطار قانوني بالتمويل الجماعي (Crowdfunding) -الإعداد لإحداث صندوق تمويل المؤسسات الناشئة	-وكالة النهوض بالصناعة والتجديد
11	*إحداث آليات لتعزيز "التمويلات الذاتية" في رؤوس أموال المؤسسات الصغرى والمتوسطة*	-نسخة من مراسلة إحالة مشروع القانون المتعلق بالتمويل الجماعي (Crowdfunding) إلى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ورئاسة الحكومة (2018)	-نسخة من محضر جلسة مجلس الوزراء المتعلق بالمرافقة على مشروع القانون المتعلق بالتمويل الجماعي (Crowdfunding) (2019)	-الإعداد لإحداث صندوق تمويل المؤسسات الناشئة	-وزارة المالية -صندوق الودائع والأمانات
12	*تمويل التجديد*	-نسخة من الاتفاقية المبرمة بين وزارة المالية ووزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي والشركة التونسية للضمان المتعلقة بصندوق ضمان المؤسسات الناشئة (2018)	-نسخة من عقد BPI France المتعلق بدراسة إحداث وهيكلة صندوق تمويل صندوق القطاع العام والخاص « Anava » لتمويل المؤسسات الناشئة ومساهمة الدولة في رأس ماله عن طريق صندوق الودائع والأمانات في حدود 20%.		
المحور II: دعم نجاعة القطاع المالي وتطوير السوق المالية لتوفير التمويلات اللازمة لاقتصاد					
هدف II.1 : حوكمة القطاع المالي					
13	*اعتماد القواعد والمعايير الدولية في التقصي للتمويلات غير القانونية*	-نسخة من الأوامر الترتيبية المتعلقة بمراقبة التوقي من غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، التي أصدرها : البنك المركزي التونسي، هيئة السوق المالية، الهيئة العامة للتأمين، سلطة رقابة التمويل الصغير.(2018)	-نسخة من القانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 مؤرخ في 23 جانفي 2019 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال. (2018)*	-نسخة من مراسلة لجنة تقرير اللجنة التونسية للتحاليل المالية إلى مجموعة العمل المالي GAFI المتعلق بمخطط الإجراءات المتفق عليه مع المجموعة ومدى تقدم تنفيذها. (2019)	-وزارة المالية -اللجنة التونسية للتحاليل المالية
14				- خروج تونس من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي GAFI	-البنك المركزي التونسي -هيئة السوق المالية -الهيئة العامة للتأمين -سلطة رقابة التمويل الصغير

	الإصلاحات	إجراءات 2018 ومعايير التنفيذ	إجراءات 2019 ومعايير التنفيذ	النتائج المنتظرة	الهياكل المتدخلة
15	*تعصير الإطار التشريعي والترتيبي المنظم لقطاع التأمين*	-نسخة من رسالة إحالة السيد وزير المالية لمشروع القانون المتعلق بمجلة التأمين إلى مجلس الوزراء. (2018)	-نسخة من رسالة إحالة مشاريع الأوامر التطبيقية المتعلقة بقانون مجلة التأمين إلى الأطراف المعنية بهذا القانون قصد الاستشارة. (2019)	– تحديث الإطار القانوني المنظم لقطاع التأمين؛ -الترفيع في نسبة مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني من 2 % سنة 2015 إلى 2,5% سنة 2020	-الهيئة العامة للتأمين -وزارة المالية
16		-نسخة من ترتيب الهيئة العامة للتأمين المتعلق بحوكمة مؤسسات التأمين ونسخة من الجذاذة الفنية لعقود التأمين على الحياة. (2018)	-نسخة من المذكرة الإدارية للهيئة العامة للتأمين المتعلقة بتفعيل مركز مخاطر قطاع التأمين. (2019)		-الهيئة العامة للتأمين -وزارة المالية
17	*تعزيز نجاعة القطاع البنكي*	-نسخة من القانون عدد 36 لسنة 2018 مؤرخ في 6 جوان 2018 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 31 لسنة 2015 المؤرخ في 21 أوت 2015 المتعلق بتدعيم الأسس المالية لبنك الإسكان والشركة التونسية للبنك. (2018)*	-نسخة من قرار إحداث لجنة مراقبة الإصلاح الإداري والهيكلي لسياسات الاستخلاص والتدقيق في البنوك العمومية. (2019)	-التقليص في نسبة الديون غير المستخلصة وذات المخاطر من 13,9 % سنة 2017 إلى 11,5 % مُوفى سنة 2020؛	-وزارة المالية
18	*تعزيز النزاهة في منظومة الصفقات العمومية في البنوك العمومية*		-نسخة من مراسلة وزارة المالية المتعلقة بالإجراءات المتخذة للفصل بين لجنة الصفقات واللجنة المكلفة بدراسة تشكيات المزودين في البنوك العمومية (2019)*		-وزارة المالية
هدف II.2: تطوير سوق رؤوس الأموال					
19	*تطوير وتعزيز نجاعة سوق السندات العمومية والتصرف الرشيد في الدين العمومي*	-نشر الرسم البياني لنسبة الفائدة واعتمادها معدل مرجعي للإصدارات وتقييم السوق للسندات من طرف وزارة المالية وهيئة السوق المالية والتونسية للمقاصة. (2018)	-نسخة من مراسلة إعلام المختصين في أوراق الخزينة (SVT) بتفعيل المنظومة الالكترونية لدفع وتسلم سندات الخزينة من قبل المختصين. (2019)	– تفعيل بنسبة 100 % المنظومة الالكترونية لجميع إصدارات سندات الخزينة؛ – الترفيع في نسبة مساهمة سندات الخزينة في الدين العمومي؛ – الإعداد لإحداث وكالة تونس للخزينة لترشيد التصرف في الدين العمومي.	-وزارة المالية
20			-نسخة من مراسلة إحالة مشروع القانون المتعلق بإحداث وكالة تونس للخزينة من الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي إلى السيد وزير المالية. (2019)		-وزارة المالية
21	*رصد الادخار الخاص والمؤسساتي وتنشيط سوق رؤوس الأموال عن طريق منتوجات جديدة*	-نسخة من الأمر الحكومي عدد 579 لسنة 2018 مؤرخ في 22 جوان 2018 والمتعلق بإصدار الصكوك الإسلامية لفائدة مؤسسات القطاع الخاص. (2018)	-نسخة من مراسلة هيئة السوق المالية المتعلق بترتيب يخص الموافقة على الأوامر التطبيقية المتعلقة بإصدار الصكوك الإسلامية لفائدة مؤسسات القطاع الخاص. (2019)	-الترفيع في نسبة مساهمة السوق المالية في تمويل الاقتصاد من 8 % سنة 2018 إلى 11 % مُوفى سنة 2020	-وزارة المالية -هيئة السوق المالية

	الإصلاحات	إجراءات 2018 ومعايير التنفيذ	إجراءات 2019 ومعايير التنفيذ	النتائج المنتظرة	الهياكل المتدخلة
22			-نسخة من القرار المتعلق بتقييح الترتيب العام للبورصة الخاص بتحديث الإطار الترتيبي للسوق البديل. (2019)	- تنشيط سوق رؤوس الأموال عن طريق منتوجات جديدة وإتمام الإطار القانوني لإصدار الصكوك الإسلامية وسندات الدين القابلة للتداول	-وزارة المالية -هيئة السوق المالية
23		-نسخة من الأمر الحكومي عدد 748 لسنة 2018 مؤرخ في 7 سبتمبر 2018 والمتعلق بإتمام الأمر عدد 2278 لسنة 2001 المؤرخ في 25 سبتمبر 2001 المتعلق بتطبيق أحكام الفصول 15 و29 و35 و36 و37 من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي الصادرة بالقانون عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 جويلية 2001. (2018)*	-نسخة من منشور البنك المركزي المتعلق بإصدار سندات الدين القابلة للتداول. (2019)		-وزارة المالية -البنك المركزي التونسي.

MATRICE DES MESURES DE REFORME DU PAMSFI II (2018 – 2019)

Objectifs		PAMSFI II Mesures 2018	PAMSFI II Mesures 2019	Indicateurs ciblés	Preuve et Institutions Responsables
I. Réduction des disparités sociales et régionales à travers une meilleure inclusion financière					
I.1 Inclusion Financière					
Dynamiser le secteur de la microfinance tout en développant une microfinance responsable	1	Publication de l'Arrêté du Ministre des Finances relatif au dédoublement du plafond du microcrédit octroyé par les institutions de microfinance	Validation de l'étude de faisabilité pour la mise en place d'un véhicule de refinancement des institutions de microfinance par le comité de pilotage	Inclusion financière de 36% en 2015 (dernière estimation) à 38% en 2020	P1 : Copie de l'arrêté du ministre des finances P 2: Copie du compte rendu de la réunion du comité de pilotage IR: MdF ; ACM
	2	**Transmission par le Ministre des Finances du projet d'arrêté fixant les sanctions administratives et financières prononcées par l'Autorité de Contrôle de la Microfinance à l'encontre des IMFs accompagné de l'avis du conseil d'administration de l'ACM à la Présidence du Gouvernement.**	Opérationnalisation de la phase 4 de la centrale de risque des micro-crédits intégrant le TEG et le scoring basic		**P1 : Copie de la lettre de transmission du projet de l'arrêté** P2 : Lettre de notification de l'ACM de l'opérationnalisation de la phase 4 IR: MdF ; ACM
Diversifier l'offre de services et produits financiers (finance digitale, micro-assurance, indemnisations des catastrophes naturelles et logement social)	3	Lancement du produit de paiement digital des inscriptions des élèves de l'enseignement public	Lancement d'au moins un produit financier digital pour le paiement de l'Etat aux citoyens dans le cadre de la mise en œuvre de la stratégie du decashing	taux de pénétration des services financiers mobiles de 3% en 2017 à 8% à l'horizon 2020	P1 : lettre de notification pour le lancement des produits de paiement digital IR: MdF / SMT
	4	Approbation par le Ministre des Finances du statut de l'association professionnelle des IMF en application du Décret-Loi 2011-117 portant organisation des institutions de microfinance.	Signature de la convention entre la FTUSA et l'association professionnelle des IMF pour la commercialisation des produits de micro-assurances		P1 : Copie du PV de l'assemblée générale extraordinaire approuvant le statut de l'association professionnelle des IMFs P2 : Copie de la convention signée IR: MdF
	5		Publication des décrets d'application pour l'opérationnalisation du fonds d'indemnisation des dégâts agricoles engendrés par les catastrophes naturelles		P2 : Lettre du MdF transmettant une copie de la publication des décrets d'application IR: MdF, MinAgri
	6	**Publication du Décret Fonds de garantie des prêts immobiliers et signature de la convention avec la SOTUGAR pour le produit de garantie pour les crédits immobiliers au profit de la population à revenu irrégulier**			**P1 : Copie du décret de création du fonds de garantie des prêts immobiliers et copie de la convention signée** IR : MdF et SOTUGAR
I.2 Financement des TPME					
Renforcer le financement des PME dans les régions en améliorant l'efficience des mécanismes de	7	Adoption par le Conseil des Ministres du projet de loi portant création de la Banque des régions	Inscription au Budget de l'Etat d'une dotation de 100 M TND pour lui permettre de souscrire au capital de la Banque des régions	le taux du crédit aux entreprises privées par rapport au PIB de 83,8% du PIB en 2018 à 86% en 2020	P1 : Copie de Loi de finances 2019 IR: MdF

الـــواريات عـــ
2019 جويلية 10
مجلس نـــواب الـ
مكتب الضبط الـ

Objectifs		PAMSFI II Mesures 2018	PAMSFI II Mesures 2019	Indicateurs ciblés	Preuve et Institutions Responsables
financement des PMEs					
Développer des produits de garantie plus adaptés aux besoins de financement des PMEs	8	Signature de la convention entre le Ministère des Finances et la SOTUGAR, pour la mise en place du produit de garantie reparamétré Dhamen Express pour les PME	Lancement de l'étude sur l'amélioration des modalités de gestion du fonds national de garantie (dans le cadre de la Banque des Régions)		P 1: Copie de la convention signée de Dhamen Express IR: MdF et SOTUGAR
Soutenir les PMEs en situation de restructuration	9	Publication du décret portant création du Fonds de restructuration des PMEs et signature de la convention entre le MdF et SOTUGAR pour le produit de garantie de la restructuration financière	Opérationnalisation du Fonds de restructuration des PMEs à travers la validation du premier lot des rapports de diagnostic et de propositions de plan de sauvegarde des PME		P1 : Copie du décret de création du fonds de restructuration des PMEs P2 : Copie du Compte rendu du comité de pilotage des fonds PME IR: MdF ; Min Ind
	10	Publication des décrets d'application de la loi régissant les procédures collectives.	Adoption par le Conseil des Ministres du décret pris en application de la loi sur les taux d'intérêts excessifs pour les entreprises fixant la nouvelle marge		P1 : Copie des décrets d'application des procédures collectives P2 : Copie du PV de la réunion du CM adoptant le décret IR : MdF
Mettre en place des instruments de financement alternatif (Crowdfundig) au profit des PMEs et des startups.	11	Finalisation et Transmission du projet de loi sur le Crowdfunding au Ministère de l'Industrie et des PME et à la Présidence du gouvernement	Adoption par le Conseil des Ministres du projet de loi relatif au Crowdfunding		P1 : Copie de la lettre de transmission du projet de loi CF au Ministère de l'Industrie et des PME P2 : Copie de l'extrait du compte rendu du Conseil des Ministres IR : API
Financer l'innovation	12	Signature de la convention entre le Ministère des Finances, le Ministère des TIC et la SOTUGAR pour le fonds de garantie des Startups	Mise en place du Fonds de Fonds public-privé (Anava) pour le financement des start-ups et sa dotation par l'Etat via la CDC à hauteur de 20% de la taille du Fonds	5 fonds bénéficiaires directs du Fonds start-up d'ici 2020.	P1 : Copie du mandat du Min TIC P2: Copie du contrat BPI France Etude de structuration du fonds de fonds IR: MdF ; CDC
II.		**Renforcement de la résilience du secteur financier et développement des marchés de capitaux pour un financement efficient de l'économie**			
			II.1 Gouvernance du secteur financier		
Adopter les normes internationales en matière de lutte contre les financements illicites	13	Publication de loi organique relative à la lutte contre le terrorisme, à la répression du blanchiment d'argent (et intégrant des dispositions contre la prolifération), abrogeant et remplaçant la loi 2015-26	Soumission au GAFI du rapport de la CTAF faisant état des lieux du Plan d'actions élaboré avec le GAFI et confirmant la réalisation de l'ensemble des actions	La Tunisie sort de la liste grise du GAFI	P1 : Copie de la loi 2019-09 en date du 23 janvier 2019. P2 : Lettre de transmission du Rapport du CTAF au GAFI IR: MdF, CTAF
	14	Publication des textes réglementaires des superviseurs : BCT, CMF, CGA et ACM, relatifs à la supervision basée sur les risques en matière de blanchiment d'argent et lutte contre le financement du terrorisme			P1 : Copies des textes relatifs à la répression du blanchiment d'argent et le financement du terrorisme IR : BCT, CGA, CMF, ACM

4 / 2

Objectifs		PAMSFI II Mesures 2018	PAMSFI II Mesures 2019	Indicateurs ciblés	Preuve et Institutions Responsables
Moderniser le cadre légal et réglementaire régissant le secteur des assurances	15	Transmission par le Ministre des Finance au Conseil des ministres du projet de loi portant Code des assurances	Préparation et transmission aux parties prenantes pour consultation des premiers textes d'application de la loi portant code des assurances	taux de pénétration de l'assurance de 2% en 2015 à 2,5% en 2020	P1 : Copie de la lettre du CGA de transmission du projet de la loi P2 : Lettre de transmission aux parties prenantes IR : MdF
	16	Emission des Règlements du Comité Général des Assurances relatifs à : la gouvernance des compagnies d'assurances et la fiche technique des contrats d'assurance vie	Opérationalisation de la centrale des risques du secteur des assurances		P1 : Copies des règlements du CGA P2 : Copie de la note circulaire du CGA relative à l'opérationalisation de la centrale IR : MdF ; CGA
Renforcer la résilience du secteur bancaire	17	Publication de la loi portant sur la politique d'abandon des créances en souffrance des banques publiques	Mise en place du comité de contrôle de la réforme administrative et structurelle et des politiques de recouvrement et d'audit dans les banques publiques	baisse du taux de créance en souffrance de 13,9% en 2017 à 11,5% en 2020	P1 : Copie de la loi 2018-36 P2 : Copie de la décision de la mise en place du comité IR : MdF
Renforcer l'intégrité des systèmes de paiement de marchés des banques publique	18		Mise en œuvre des dispositions nécessaires pour assurer une séparation entre la commission des marchés et la commission chargée des réclamations des soumissionnaires au niveau des banques publiques		*P1 : Lettre du MdF* *IR : MdF*
II.2 Approfondissement du marché des capitaux					
Approfondir et améliorer l'efficience du marché des titres publics ; ainsi que la gestion efficiente de la dette publique	19	Publication par le Ministère des Finances, le Conseil du Marché Financier, la Tunisie Clearing et la Banque Centrale d'une courbe de taux servant de référentiel efficient pour les émissions et la valorisation mark-to-market des actifs	Opérationnalisation de la plateforme électronique d'adjudication des titres du trésor par les SVTs	100% des adjudications du marché primaire incluent dans la plateforme avant fin juin 2019	P1 : Atelier de lancement officiel de la courbe des taux de place le 21 décembre 2017 sous la présidence du Ministre des Finances. Publication officielle sur les sites du MdF, CME, TC, BCT : http://www.finances.gov.tn/index.php?option=com_wrapper&view=wrapper&Itemid=774&lang=fr https://www.cmf.tn/courbes-des-taux http://www.tunisieclearing.com/fr/fr/marche/courbe-place https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/courbe_taux_place.jsp P2 : Copie de la lettre de notification aux SVT pour les adjudications à travers la plateforme électronique. IR : MdF
	20	Transmission d'une note et du projet de loi par la DGGDCF au Ministre des finances relatif à la création de l'Agence Tunisie Trésor			P2 : Copie de la note de transmission du projet de loi IR : MdF

4 / 3

Objectifs		PAMSFII Mesures 2018	PAMSFII Mesures 2019	Indicateurs ciblés	Preuve et Institutions Responsables
Mobiliser l'épargne privée et institutionnelle et dynamiser le marché des capitaux à travers de nouveaux produits	21	Publication des décrets sur les Sukuks	Adoption par le collège du CMF du règlement portant sur l'application des dispositions des décrets sur les Sukuks		P1: Copie des décrets sur les Sukuks : Décret gouvernemental n° 2018-579 du 22 juin 2018, relatif à l'émission des sukuks islamiques au profit des institutions du secteur privé. P 2: Copie de la lettre de transmission au MdF pour VISA IR : MdF ; CMF
	22		Publication des modifications apportées au Règlement général de la Bourse relatif à la refonte au cadre réglementaire du Marché Alternatif	contribution du marché financier au financement de l'économie de 8% en 2018 à 11% en 2020	P1 : Copie de l'arrêté IR : MdF ; CMF
	23	Publication du décret sur les SICAV monétaires (Publication du Décret gouvernemental n° 2018-748 du 7 septembre 2018).	Emission par la BCT de la circulaire régissant l'émission de Titres de Créances Négociables (TCN)		P1 : Copie du décret sur les SICAV monétaires P2 : Copie de la circulaire émise par la BCT sur les TCN

2019/35

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للجنة المحترمة على سرعة الدراسة وسلاسة العرض وأسرد على مسامعكم القائمة النهائية للسادة النواب طالبي التدخل وهم على التوالي السيدات والسادة نادية زنقر، عمار عمروسية، لطفي النابلي، ألفة السكري الشريف، رضا الدلاعي، فيصل التبيني.

المدة المرصودة 29 دقيقة نستمع اليها دون أن نتمكن من إضافة أي طلب لهذه القائمة ثم بعد ذلك نستمع الى ردود السيد الوزير ونستعد للتصويت.

أرجو من الزملاء عدم الابتعاد عن قاعة الجلسة لأنه لا يفصلنا عن التصويت الا أمد قليل.

الكلمة للسيدة نادية زنقر أربع دقائق تفضلي.

السيدة نادية زنقر

شكرا سيدي الرئيس،

مداخلتي لا تخص هذا القرض ولكن أود أن أستغل فرصة وجود السيد وزير المالية لأتحدث مرة أخرى عن الفيضانات، فإلى حدّ الآن لم نتحصل على القسط الثاني من تعويضات الفيضانات للأهالي الذين تضررت منازلهم جراء الفيضانات حتى يقوموا بإصلاحها ما تضرر منها، كما أن الطرقات لم تشهد إصلاحات من وزارة التجهيز، بالله لنستمع لبعضنا من فضلكم.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

من فضلكم الاستماع للزميلة دون مقاطعة وكل شخص حر فيما يقوله، تفضلي.

السيدة نادية زنقر

مداخلتي تخص الفيضانات التي حصلت في نابل والتي تضررت منها المدينة وعديد العائلات كثيرا فهم لم يتحصلوا إلى حدّ الآن على القسط الثاني من الإعانات ليقوموا بإصلاح منازلهم أيضا وكما ذكرت فإن وزارة التجهيز قدمت لنا القسط الأول ولكن القسط الثاني لم نتحصل عليه إلى حدّ الآن. نفس الشيء بالنسبة إلى القسط الثاني الخاص بالطرقات المتضررة جراء الفيضانات حيث تحصلنا على القسط الأول فقط فنحن ننتظر مدنا بالقسط الثاني. وعندما اتصلنا بالسيد وزير التجهيز قال إن وزارة المالية لم تعطنا الأموال إلى حدّ الآن لذلك أريد أن أعرف السيد الوزير، لماذا لم يقع مدنا بهذه التعويضات إلى حدّ الآن للقيام ببقية الإصلاحات؟

كما أننا قد صادقنا على قانون للتعويض للعائلات والنزل والمصانع التي تضررت جراء الفيضانات ولكن إلى حدّ الآن لم يصدر الأمر من قبل السيد رئيس الحكومة وحسب قول السيد روني الطرابلسي وزير السياحة قال بأنه تم إمضاء الأمر ولكن إلى حدّ الآن لم يتحصل أصحاب المصانع وأصحاب النزل على أي تعويضات، لذلك أود أن أعرف إلى متى سينتظرون؟ خاصة أننا في ذروة فصل الصيف الآن وولاية نابل هي ولاية سياحية ولم يتحصل أي طرف إلى حدّ الآن على أي شيء ونريد أن نفهم لماذا كل هذه التعطيلات؟ أتفهم أنه في البداية لم نتمكن الحصول على هذه التعويضات لأن هناك توازن في الميزانية إلى غير ذلك ولكن أريد أن أعرف الآن إلى متى سنبقى ننتظر؟ إن لم تكن هناك تعويضات عليكم مصارحتهم بذلك، وقولوا لنا إنه لا توجد أموال حتى يعرفوا ما يمكنهم القيام به لأنهم بصدد الانتظار. بخصوص وزارة التجهيز لدينا العديد من الأودية والعديد من الطرقات التي أصبحت معطلة ومتصدعة خلال المدة الأخيرة، ووزارة التجهيز قامت بدراساتها وتنتظر القسط الثاني.

سيدي الوزير، لو سمحت ودون إزعاج، أرجو إجابتي عن هذه الأسئلة لأفهم لماذا لم نتحصل إلى حدّ الآن على الثلاثة أقساط الخاصة بالثلاث موارد، وشكرا.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد لطفي النابلي له ست دقائق.

السيد لطفي النابلي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب مرة أخرى بالسيد الوزير والطاقم المصاحب له،

سأتحدث بخصوص اتفاقية القرض المبرمة في 13 جوان 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية لتمويل برنامج تعصير القطاع المالي.

هذه الاتفاقية جاءت في إطار تعصير القطاع المالي، لكن الهدف الأساسي والذي تم طرحه في وثيقة تقديم المشروع هو لتمويل الميزانية والذي صادقنا عليه في قانون المالية لسنة 2019 وقلنا بأننا سنبحث عن الموارد الكافية لتمويل الميزانية حتى نقع في التوازن المالي وهذا أمر إيجابي. لكن أن نأخذ القرض لتمويل الميزانية ونضعه في إطار تعصير القطاع المالي فهذا أمر جد إيجابي وليس أمرا سلبيا لأن المالية العمومية التي نقول أنها شهدت تحسنا بصفة كبيرة جدا وإذا تمت الموافقة على هذا القرض المالي الذي أخذناه والاتفاقية التي تم القيام بها مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا لأن القطاع المالي شهد تحسنا وكنتم سيادتكم قد أجبتم منذ حين وبينتم التحسن الإيجابي للقطاع المالي والذي سيمكننا من مراقبة هذه الأموال.

التوجه الموجود هنا في هذا التقرير، في وثيقة شرح الأسباب وحتى في النقاشات التي حصلت هو توجه يمس العديد من القطاعات وخاصة القطاعات الاقتصادية بما فيها المؤسسات الصغرى جدا، وأريد أن أفهم ما هو الفرق بين هذه المؤسسات الصغرى جدا والمؤسسات الصغرى؟ لأن الصغرى جدا والمرتبطة بما يسمى بتمويل مواطن الرزق فكأنها مواطن رزق التي يتم تمويلها في إطار البرنامج PRD البرنامج الذي تقوم به وزارة التنمية والذي تتم إحالته على مستوى المجالس الجهوية ويتم من خلاله تمويل هذه المشاريع الصغرى جدا والتي تمس مؤسسة شخص أو شخصين على الأكثر قبل أن تصبح مؤسسات صغرى. إذن هذا التداخل بين مصادر تمويل هذه المؤسسات، كيف يتم التنسيق؟

سيدي الوزير، لدينا مشكل كبير في جلب مواطن الرزق وتحسين المسكن على مستوى الجهات وتمويلها لأنه إلى حدّ اليوم لا توجد لدينا قاعدة للمعطيات الوطنية التي تمكن على مستوى الجهات من معرفة طالبي هذه الإعانات، فهل أنهم لم يأخذوا سوى من تلك الولاية أو أخذوا من عديد الولايات، ونحن نعرف أن هناك ولايات يوجد فيها متساكنون كثيرون من ولايات أخرى ويمكن أن يكون لهم تمويل من ولاياتهم الأصلية وتمويل ثان من الولايات التي يعملون بها وفقدان قاعدة المعطيات العامة لأنه حتى بطاقة التعريف أصبحت غير كافية لذلك فنحن نطالب بمزيد الشفافية في إسناد هذا الدعم وهذا التمويل لهذه المؤسسات.

ثم إنه في عملية التعصير، سيكون هناك أيضا الترفيع في القروض ونحن نعلم أن اليوم القروض بقيت مرتبطة دائما بالأحكام الصادرة عن السيد محافظ البنك المركزي وهو الذي يعطي التعليمات للبنوك لتعطي القروض أو لتوقف إعطاء القروض أو تقلص من هذه القروض أو تؤجل وحتى على مستوى قيمتها. كيف يمكنكم التدخل هنا كوزارة للمالية ليكون هناك تنسيق أكثر مع السيد محافظ البنك المركزي في تدعيم القروض؟ نحن نعلم أن 20 ألف دينار اليوم لا يمكننا القيام بأي شيء بهذا المبلغ في إطار ارتفاع أسعار مواد البناء أو حتى المنقولات فأسعار هذه المواد ارتفعت كثيرا ومبلغ 20 ألف دينار لم يعد يكفي لاشتراء أي شيء، لذلك الترفيع لـ40 ألف دينار يعتبر جد إيجابي من طرفكم أنتم في هذا الإطار، لكن كيف يمكن أن يتم التنسيق مع البنوك وخاصة مع السيد محافظ البنك المركزي حتى يقع حل هذه العقدة ولا يحصل إشكال.

ثم إن الإجراءات المرتبطة خاصة بما يسمى بالإدماج المالي وأنتم قد تحدثتم عن ستة إجراءات سيتم فيها الإدماج المالي التي ستصل إلى حدود 38 % في موفى سنة 2020، فكيف يمكن في هذا الإطار أن تكون موجودة لدينا لوحة القيادة التي ستوضح لنا المؤشرات ومتابعة عملية الإدماج هذه وكيف سيتم العمل بها؟ ثم إن تطوير سوق رؤوس الأموال، ونحن دائما أينما استمعنا إلى رؤوس أموال نجد أن هناك أشخاصا يشعرون بقلق، بارك الله فيك سيدي الرئيس.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد عمّار عمروسية له خمس دقائق.

السيد عمار عمروسية

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أنا أعرف أنه "حجّم الحجّام وطبق موسو" ولكن لابد أن نذكر بموقف مبدئي متعلق بالمديونية وفي الحقيقة لماذا قلت "حجّم الحجّام وطبق موسو"؟ لأن الدورة النيابية أوشكت على النهاية وحكومة العصابة على وتائر سريعة على جميع الأصعدة، القروض والدليل أن هذا لم يكن مبرمجا، استعجال النظر لأن هناك أموالا وهذه الأموال لمن؟ للدولة، إذن يا سيدي هل هناك جهة تعطي الأموال ولم يتوجه لها الائتلاف الحاكم للاقتراض والتداين.

مقابل ذلك، هل هناك شيء تقدم في هذه البلاد؟ أريد أن أفهم هل تقدم شيء في هذه البلاد؟ يا سيدي أصبحنا نرى مشاكل غير مألوفة أصبح يعاني الناس من مشكل المياه وأنا لا أتحدث عن قفصة فقط لأن الفسفاط في قفصة يقع تعويمه وغسله بالماء ويقتلون الناس عطشا، في سليانة وفي جبنيانة وفي كل منطقة نجد مشكلة الماء، نحن نتحدث عن منظومة صحية مهترئة ومتآكلة كل أنواع القروض التي جئتم بها نجد دائما نفس الكلام الذي يكرر هذه قروض ميسرة لتنهض مرة بالفلاحة ومرة بالصناعة والآن مشروع القرض لتعصير المالية لا، أنتم بهذا تقومون بعصر الشعب التونسي وتقومون بخنقه وجعلتموه يكره نفسه هناك "ميردا كبيرة" في البلاد.

أنا متأكد أن هذا القانون يمكن أن يمر هذا لا يعد مشكلا ولكن من واجبي أن أقول إنه لا قيمة لتحول ديمقراطي ولثورة تفرط في السيادة الوطنية، أم مفتاح البناء الديمقراطي هو كرامة التونسيين واستقلال بلادهم، اليوم حقيقة بعد كل هذا ماذا يمكنني أن أقول لكم؟ سابقا قلنا لكم هناك خيارات أخرى كأن تقاوموا مثلا التجارة الموازية والمهربين، لا يقومون بذلك لأن البعض منهم يقوم بتمويل الأحزاب الحاكمة، قلنا قاوموا الفساد أنتم لا تقاومون الفساد أنتم تقومون بحرب بين الفاسدين، يتحارب الفاسدون فيما بينهم سابقا كان للفاسدين "معلم" والرشوة والموالاة كان لهم "معلم" وكنتم تعرفونه والآن أصبح هناك العديد من "المعلمية" الكثير والكثير منهم.

قلنا لكم اجلبوا لنا شيئا تقدم في هذه البلاد، لا يوجد؟ وأكبر دليل على ذلك أن الموظفين والمتقاعدين الذين بنوا دولة تونس كل آخر شهر يعيشون إهانة. قطاع الصحة تحدثنا عنه والتعليم إلى حدّ هذه الساعة، لم يجتز جزء كبير من الطلبة امتحاناتهم أيا كانت النقابة الموجودة وراءهم سواء أكانت نقابة إجابة أو غيرها من النقابات.

النقل العمومي نحن نعرف وضعيته، قلنا لكم سابقا وأعرف أن البعض سيقول هذه شعبوية، ليست شعبوية لقد قلنا لكم هي حكومة عصابة والعصابة تقتضي عدم وجود محكمة دستورية، والعصابة تقتضي عدم وجود هيئة لمكافحة الفساد. طيب سابقا تقولون لنا شعبوية وعندما قالها لكم "معلّمكم" سفير الاتحاد الأوروبي عندما تقدم بتصريح مؤخرا، قال لكم 320 عائلة والبعض منهم موجود هنا "باركين" على اقتصاد البلاد، ألا تعرفونهم؟ السيد رضا ألا تعرفهم؟ ألا تعرفون تقرير السيد عبد الفتاح عمر؟ ألم تطلعوا عليه؟ لقد ذكر لكم هذا الكلام. ولهذا السبب قلت لكم ذات مرة عملاء ومنبوذون، أجيبوهم لا، عندما تقال كلمة من هناك تبدو أنها كلمة طيبة وجيدة قاوموا الفساد، قاوموا التهرب الضريبي قوموا بعدالة جبائية، اذهبوا واطلعوا السيد رضا فثروات تونس يقع إهدارها من فسفاط ولا ندري ماذا يحدث فيه، لقد كذبوا عليكم "دولاب" الفسفاط متوقف عن العمل.

البترول من يدري ذلك ليس صندوقا فقط هو صندوق مغلق بأربعة أقفال، الغاز نفس الشيء، ثروات مهدورة وهم لا يفكرون سوى في شيء وحيد كيف أنه سنة 2019 "سيتبردعون" أكثر على البلاد، فكيف لهم القيام بذلك وهي في حالة "مكربة" ويسنون قانونا حقيقة حتى القانون ...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، لكني أعتذر للسادة الحضور وللسادة المشاهدين عن العبارة التي وردت على لسان زميلي المحترم الأستاذ عمّار والتي لا أتصور أنه يقصدها.

الكلمة للأستاذة ألفة السكري الشريف لها ثلاث دقائق.

السيدة ألفة السكري الشريف

شكرا سيدي الرئيس،

اليوم نحن في مناقشة اتفاقية قرض والحكومة التونسية أبرمت مع البنك الإفريقي للتنمية La BAD 120 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 409 مليون دينار في دعم مباشر للميزانية خاصة. وهناك من تخوفوا منه وهناك من يساندونه لأن هذا سيكون مقابل لإصلاحات وهذه الإصلاحات اقتصادية والتي ستقوم بتحسين مناخ أعمال. وفي إطار هذا البرنامج لدعم تعصير القطاع المالي سأذكر أهم أربعة أشياء:

أولها المعاملات اللامادية، وهو ما يسمى بالdecaching وحان الوقت لنواكب عصرنا عندما نجد أن بلدانا أخرى في القارة الإفريقية قد سبقتنا فيه ونتمنى أن نلتحق بهم.

ثانيا، الإدماج المالي، للتسهيل هي معاملات عبر الحسابات أي كفانا من الأموال المتداولة في الأسواق تحت وفوق الطاولة وليكن لكل شخص حساب جار يمكننا تتبعه به وtraçabilité عندما نعلم بأن حجم السوق الموازية يقارب 50 إلى 60 % حسب دراسة البنك الدولي، ومنسوب العملة الصعبة خارج الأطر القانونية مثلما ذكر لنا محافظ البنك المركزي التونسي يمثل 15 مليون دينار.

ثالثا، هذه الإصلاحات ستدعم شفافية الاقتصاد التونسي في ظل انفتاح الاقتصاد عندما نريد أن نخلق مناخ أعمال وديناميكية هائلة من المنافسات.

رابعا، مكافحة التهرب والتهريب صحيح هناك traçabilité وشفافية يمكننا متابعة الخيط من البداية إلى النهاية.

تمويل المؤسسات الصغرى جدا والمتوسطة وخاصة في الجهات للتقليص من التهميش بالمناطق.

أخيرا، تطوير سوق رؤوس الأموال.

نظرا لتراجع الادخار منذ سنة 2010 فإن تطوير السوق سيحسن من التصرف في الدين العام، وجاء في هذا القانون إحداث وكالة تونس للخزينة لترشيد التصرف في الدين العام نظرا لأنه تزايد خلال السنوات الأخيرة. وأذكر خاصة بأن الشروط المالية لهذا القرض هي شروط ميسرة من حيث نسبة الفائدة وفترة الإمهال وفترة السداد مقارنة بالإصدارات على السوق المالية العالمية وكانت تونس la sympathie des bailleurs de fonds internationaux خاصة أنه يوجد لدينا un soutien وهذا ليس من أجل لون أعيننا ولكن لأن لدينا إدارة تعمل وهناك طاقة se bat pour qu'il y' ait les réformes nécessaires pas à pas وتتم دعوة كامل الزملاء للتصويت بالموافقة على هذا القرض المقدم من قبل la BAD وشكرا.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد رضا الدلاعي له ست دقائق.

السيد رضا الدلاعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

طبعا اتفاق قرض لتمويل برنامج تعصير القطاع المالي، عنوان مغر على اعتبار أهمية رهان إصلاح القطاع المالي وتعصيره في تونس مدخلا إلى إنعاش اقتصادي وإضفاء نوع من النجاعة والشفافية والجدوى على هذا القطاع. وتبقى دوما الغاية القصوى من ذلك هي تحسين إمكانيات تعبئة الموارد، موارد ميزانية الدولة حتى لا نلتجئ ولا نستسهل مسلك القروض الذي أصبح نهجا كاملا وسياسة كاملة. ونتمنى أن تساهم الأهداف المعلنة من هذا الإصلاح في الابتعاد تدريجيا عن هذا الاتجاه لأن هذا الاتجاه يمكن أن يمس من السيادة الوطنية ونحن تقريبا نعيش في دوامة لا تنتهي ونرجو الخروج من هذا النفق.

هذا الاتفاق أو هذا الإصلاح يرتبط بحوكمة القطاع المالي ومجابهة التصدي للتمويلات الغير قانونية والتصدي للتهرب الجبائي، طبعا لا يمكن أن يكون الهدف الرئيسي كما أكدت والغاية القصوى تتمثل في تحسين تعبئة موارد الدولة وخلق الشروط المناسبة لذلك، لا يمكن أن تحصل إلا في ظل عدالة جبائية حقيقية حتى يمكننا أن نتقدم أكثر فأكثر في تونس من النظام التقديري إلى النظام الحقيقي في مستوى الجباية. من غير الممكن أن نتحدث عن تعبئة موارد ميزانية الدولة ولا يمكن تحسينها ونبتعد عن القروض إذا لم نقم باستيعاب الاقتصاد الموازي. صحيح أن هناك أشخاصا منتفعة من الاقتصاد الموازي وهناك عائلات تعيش منه نحن مع وجود خطة وطنية وخارطة طريق وطنية على المدى المتوسط لاستيعاب الاقتصاد الموازي لأنه يمكننا بهذه السياسة توفير اعتمادات وإمكانيات لميزانية الدولة هي الآن غير متوفرة.

كذلك يجب أن يكون اتجاه الدولة في مواجهة التهريب والفساد واضحا حتى يقع بالفعل تعبئة مواردنا لأن شعبنا يرى أن الإمكانيات موجودة ولكنها لا توجه لميزانية الدولة لذلك آن الأوان أن نعطي لهذا الموضوع أولوية مطلقة وأن نجد الصيغ والآليات القانونية والإجراءات وتوفير الإمكانيات اللوجستية وتعصير قطاع المالية العمومية بشكل يسمح بأن تكون للدولة سيطرة على كل المسالك المالية في تونس حتى يكون في اتجاه تعبئة موارد الدولة لا بعيدا عنها.

نقطة أخرى استرعت انتباهي هو بنك الجهات، منذ أكثر من سنتين أو ثلاث سنوات نتحدث عن هذا البنك ولكن إلى حدّ الآن لم يتم تركيزه فمتى سيتم ذلك؟ ما هو موقعه في علاقة بالمؤسسات المالية الأخرى خاصة في علاقة بالمؤسسات المالية للقروض الصغرى؟ ما علاقة بنك الجهات بهذا في ظل تعدد آليات التمويل وتداخلها أحيانا في تونس؟ كيف يمكن أن يكون بنك الجهات قائدا وموجها ويبنى حقيقة على فلسفة وعلى رؤية جديدة تقود إلى حسن استعمال هذه التمويلات فيما يخدم الاقتصاد الوطني وفيما يوفر الاستثمار؟

بخصوص مسألة تمويل القطاع الخاص، نحن مع القطاع الخاص، والقطاع الخاص يجب أن تتوفر له امتيازات مالية كبرى من قبل الدولة وفي الجانب الاجتماعي. نحن نريد قطاعا خاصا يتحمل مسؤوليته في هذه المرحلة ويساهم في التشغيل وفي التنمية ولا يأخذ فقط بل يجب أن يعطي لأن الاستقرار ومناخ الاستثمار مرتبط بالاستقرار الاجتماعي والاستقرار الاجتماعي مرتبط بالإجابة عن جملة من الأسئلة الملحة والمتعلقة بالبطالة وبحق الجهات الداخلية في التنمية.

نقطة أخيرة سيدي الوزير، تتعلق بالاعتمادات الموظفة والموجهة لبرنامج التنمية الجهوية، سأعطيك مثالا جهة باجة وأكيد أن هذا موجود في الجهات الأخرى، سنة 2017 تم حجز تقريبا ثلث الاعتمادات الموجهة لبرنامج التنمية الجهوية وبالتالي لم يقع تنفيذ جملة من البرامج خاصة في تحسين المسكن ومن حيث توفير الماء الصالح للشراب. سنة 2018 تم حجب ميزانية التنمية الجهوية الموجهة إلى الجهات، وفي سنة 2019 بشرنا في الميزانية بأن هناك مضاعفة لميزانية التنمية الجهوية لم يصل للجهة سوى تقريبا 4 مليارات ونصف خاصة بالماء الصالح للشرب والجهة تنتظر برامج مختلفة من تحسين للمسكن وللبنية التحتية وغيرها لذلك لا بد من صرف هذه الاعتمادات ونحن نشارف على انتهاء هذه السنة تقريبا وإغلاق الميزانية...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، التدخل الأخير للسيد فيصل التبيني له خمس دقائق.

السيد فيصل التبيني

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالسيد وزير المالية والوفد المرافق مرة أخرى،

لدينا الآن موافقة على اتفاق قرض مبرم في 13 جوان 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية لتمويل برنامج تعصير القطاع المالي في المرحلة الثانية. وعندما تطلع على شرح الأسباب تجد أن هناك دعما مباشر للميزانية وعندما نجد دعما مباشرا للميزانية نكون قد انتهينا من الدورة النيابية، وأعتقد أن استعجال النظر هذا يهم الحكومة بدرجة أولى ولا يهم الشعب التونسي، هذا يبدو لي أن اسمه قرض تمويل الحملة الانتخابية للحكومة، يبدو لي أن الحكومة أنهت أموال الخزينة وانتهى كل شيء تريد أن تأتي بأموال لتقوم بها بحملتها الانتخابية بعض "الكرادن والكسكسي والمقرونة" البعض من الملابس المستعملة 10 دنانير لهذا و20 دينارا لذاك. هذا موجود سيدي الوزير وأعتقد أنني حر فيما أقوله ولست أنت من سيعلمني ما سأقول أو يمكنك أن تأتي في مكاني وسأذهب أنا إلى هناك، وإن كنتم تريدون التصفيق فنحن لم نتعلمه ولم نكن أبناء للتجمع ولم نكن خريجي مدرستها فقد خلقنا أولاد رجال رفعوا السلاح ضد فرنسا وعانينا من همّ هذه البلاد لذلك يبدو لي أنه لا يجب علينا أن نبقى إلى حدّ الآن مطأطئ الرأس أو أننا سنترك هذه البلاد ونعود إن كنا لسنا أصحاب ممتلكات فلا يهم.

ولهذا فإن كلامي واضح وصريح، بالنسبة إلي هذا القرض كله "تبلفيط" ولا يوجد فيه أي شيء صالح أو يهم الشعب التونسي، وهذا القرض لا يمكنه إلا تكديس المديونية على الشعب التونسي. واليوم الخبراء يتحدثون على أن مديونيتنا تجاوزت 93 ألف مليار فالرضيع الذي مازال في بطن أمه مديون في 8 ملايين، وزعوا هذه الأموال على الناس وأعطوا لكل مواطن "زوز سوردي" لينفق بمفرده مادامت هذه الحكومة لا تحسن التصرف ولا تعرف سوى الجذب لنفسها فهي لا تعطي لهذا الشعب أي شيء، هذا أولا.

ثانيا، عندما أقرأ أجد كلمات من نوع: "تقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية من خلال تطوير القطاع المالي"، منذ أن أصبحت نائبا هنا أصحاب القروض لم تذهب أبدا للجهات الداخلية وأنا أتحداكم أن تقدموا لي قرضا وجه إلى الجهات الداخلية سواء أكان للتنمية أو للتشغيل، لا يوجد أي شيء، نفس المنظومة موجودة الجهات الداخلية مجعولة للقيام بالانتخابات ونطلق أحزابنا ونأتي بنواب ليصوتوا على الإجراءات التي نريدها لفائدة جهات أخرى، هذا ما رأيته، لا يوجد عدل بين القطاعات.

عندما أقرأ هنا سيدي الوزير، تريدون "تطوير منتوجات التأمين الصغير المتعلقة بالتعويض على آثار الجوائح الطبيعية" الجوائح الطبيعية أموالنا نحن الفلاحون لم نتحصل عليها، فالدولة تقبض منا سنة 2018و2019 تأخذ منّا 1% زائد على الأداءات، فنحن لم نتحصل على هذه التعويضات إلى حدّ الآن فما بالك أن تعطينا الدولة؟ فنحن نريد حقنا إن تحصلنا عليه، أعطينا حقنا كفلاحين قمنا بدفع أداءات بـ 1 %زيادة في ميزانية سنة 2018 لم نتحصل على التعويض إلى حدّ الآن وأنت تقول أن الدولة ستعطينا من عندها، فهل تحصلنا على مستحقاتنا حتى يعطوننا، هذه ليست لنا نحن، فهذا سيتم إعطاؤه وهذا معروف للقطاعات وللجهات الأخرى هذه أموال "المعلميّة" التي تحكم البلاد و ونصبت الحكومة وتمولها فهذه الأموال ستذهب للناس التي تقوم بتمويل الحكومة والأحزاب الحاكمة فهذه الأموال لن توجه إلى "الزوالي".

رابعا، وهذا مهم وسأتوجه للشعب التونسي هناك جريمة تحصل الآن في حق الشعب التونسي في علاقة بالأمن الغذائي. نحن اليوم نقوم بجمع صابتنا وعندما نقوم بجمعها نجد نفس الفساد الموجود في نقل الفسفاط هو الذي يحصل في مخزن الحبوب وأنا أطلب من النيابة العمومية أن تفتح تحقيقا لأن لدي ملفات فساد كبرى، أكبر فساد موجود في تونس موجود في ديوان الحبوب مع احترامي للشرفاء منهم.

أقول للتونسيين ماذا يحصل الآن، في الوقت الذي نقوم فيه بجمع الصابة لا يريدون بعث الشاحنات لجمعها ولتعود بها، فماذا فعلوا؟ هناك قمح قادم من الخارج ويقع تنزيله الآن في ميناء تونس عوض أن يمر للمطاحن عندما تقوم الدولة باستيراده من الخارج تذهب به للمطحنة ليستهلكه الشعب التونسي بـ 28 دينارا، ماذا يحصل؟ يكتشف حاليا وهذا حصل بالأمس ووزارة الفلاحة ووزارة التجارة على علم بهذا فالقمح لا يذهب للمطاحن يذهب للديوان الذي يقبل الحبوب ويقع شراؤه بـ 82 دينارا ندفعه من أموال الشعب التونسي بـ 28 دينارا ونعيده مرة أخرى للمطحنة ونأكله ونمرره للأماكن التي تقبل الحبوب على أساس أنه وقع جمعه اليوم، لذا على النيابة العمومية فتح تحقيق في هذا الموضوع فهذه كارثة...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، وبذلك نكون قد استوفينا قائمة التدخلات. أتوجه بالطلب إلى السيد وزير المالية ليتفضل بإلقاء ما يراه، فليتفضل.

السيد وزير المالية

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السادة النواب،

اليوم شمل نقاشنا كل القروض تقريبا وحتى في قانون المالية سنعود لأبجديات العمل فيما يتعلق بالمالية العمومية.

قلنا إن الحكومة لديها برنامج لإصلاح المالية العمومية وهذا البرنامج لا يمكن أن يتم في سنة وإنما سيكون عبر مراحل وإن أردنا التحكم في المديونية علينا بحلين: إما أن نفعل مثلما فعلت بعض البلدان بالتخفيض بنسبة 40 % من الأجور، أو تخفض في حجم الدعم أو أنها لم تعد تقوم باستثمار أو نحاول القيام بخطة على المدى المتوسط وهذا ما اختارته الحكومة ونقلص قدر الإمكان من عجز الميزانية. وبالتالي عندما نقلص من عجز الميزانية فإننا سنقلص من الأجور للاقتراض وهناك أرقاما قدمتها للسادة النواب وأود إعادة ذكرها أنه 69,7% في سنة 2017 من الميزانية يقع تمويلها بالموارد الذاتية للدولة، وقلنا بأن هدفنا -وقد قلت هذا منذ حين- الترفيع قدر الإمكان وأكثر ما يمكن من هذه النسبة. وقد توصلنا خلال السنة الفارطة إلى ربح 5 نقاط أي أصبحنا في 74 %، هذه السنة سيكون بحول الله أكثر من 75 % وهذا هو الصحيح فيما يتعلق بالعمل على تقليص المديونية لأنه لا توجد عصا سحرية بأن نواصل في الصرف ولا نرفع الضغط الجبائي على القطاع المنظم وفي نفس الوقت نطالب بهذا.

هل أننا نحصل اليوم على أموال من القطاع الموازي والتهرب الضريبي؟ نحن نأخذ منهم هذه الأموال لأنه إذا قمت بنسبة تطور في الموارد الذاتية للدولة بـ 17% سنة 2017، بـ 18،5 في ظرف ستة أشهر لأن هناك مجهود استخلاص وهناك أشخاص نأخذ منهم أموالا لم يقوموا بدفعها سابقا.

هناك من السادة النواب من تساءل أين تذهب هذه الأموال، أين الأموال؟ الأموال كلما أشرقت الشمس وسأحدثكم بلغتنا نحن، كلما تشرق الشمس على وزير المالية أن يدفع 119 مليارا، معدل 119 مليارا يقع صرفها يوميا وهذا المبلغ ألا يعتبر مبلغا كبيرا، 119 مليارا من المليمات يقع صرفها يوميا، أين يتم صرفه؟ 47 مليارا لو نقوم بقسمتها شهريا كل يوم 47 مليارا يجب صرفها، هذه أجور تذهب إلى جيب المواطن التونسي.

13 مليارا تذهب للدعم وعندما نضيف 50 مليما إلى سعر المحروقات تعرفون ماذا سيحصل، يوميا 13 مليارا ووزير المالية لا ينتظر ولا يعرف هل أن الأموال موجودة سواء اقترضت أم لا، يجب أن نجدها.

09 مليارات توجه إلى التحولات الاجتماعية، نعم تذهب للفئات الهشة، الطلبة وللعائلات المعوزة يوميا كلما تشرق الشمس لديك 09 مليارات وهذا مبلغ قليل فيجب أن يكون لديهم أكثر. السادة النواب قالوا لا توجد استثمارات يوميا 17 مليارا يقع صرفها في الاستثمارات العمومية.

هذه الأرقام يجب أن أقولها لكم، من أين يقع جمعها؟ يوميا نقوم بجمع 95 مليارا من المليمات للموارد الذاتية للدولة، يجب أن يعرف الناس إلى أين وصل حجم الميزانية، ميزانيتنا اليوم وصلت لـ 43 مليارا و43 مليارا وإن تأخرنا يوما لا نعطي فيه أموالا للCNR فلن يسامحك أحد. وتسألني اليوم لماذا تقترض؟ أنا أقترض في إطار ما وافقت عليه الميزانية وأقترض بأفضل الشروط إذا وجدت قرضا على مدى25 سنة بأقل من نصف نقطة فائض، ويأتي السيد ويقول أعطيني الإصلاحات لأن هذه مؤسسات دولية تعطي هذه الشروط الميسرة للدول المنخرطة فيها في إطار برنامج إصلاحات حتى لا تحتاج إليها مجددا، برنامج الإصلاحات، الدولة الوطنية هي التي تقوم به وأنا أحترم المجلس وهذه الحكومة من يريد أن يقول عنها شيء فهي منبثقة عن هذا المجلس المنتخب بصفة ديمقراطية وإذا اعتبرتم أن هذه الحكومة بأي شكل فهي منبثقة منكم.

وبالتالي فإن هذا المجلس هو الذي يدافع عنا وشكرا سيدي الرئيس على ما تفضلتم به من ملاحظة حول ما قيل وأترفع عن الإجابة عن بعض الكلمات وأنزّه عنها الأغلب في المجلس.

وبالتالي نحن في إطار ما صادقتم عليه في مجلسكم الموقر وأنا أتعهد لكم مثلما تعهدت لكم خلال السنة الفارطة بتحقيق 4,9 وقد حققنا 4,8 وهذه السنة التزمنا بـ3,9 سنقوم بأقل منها عجزا وهذا هو الطريق الصحيح وسنأتيكم بميزانية تكون فيها أيضا مشروع ميزانية سنة 2020 فيها تخفيض لعجز الميزانية.

هذه هي التوجهات الصحيحة، ومن يقول لكم أنه بإمكانه القيام بميزانية دون تداين فإنه لا يقدر على إعطائهم أجوركم أيها التونسيون، فليس لديه من أين يستثمر وليس لديه من أين سيعطيكم أجوركم ولا يوجد لديه أموال ليعطي التحويلات الاجتماعية، لا يجب أن نكذب على التونسيين علينا البوح لهم بالحقيقة وقولوا لهم لا يمكنكم القيام بميزانية إن لم تكن في إطار هذه التوازنات ومن لديه خيار آخر فليتفضل فنحن مستعدون، فأول يوم جئت فيه إلى هنا قلت يجب أن يكون لدينا نقاش وطني بخصوص المديونية، نقاش وطني لا يمكنك حذفه، نقاش وطني لنبحث عن أفضل السبل وأقصرها للتقليص من نسبة المديونية وهذا ممكن، بالإجراءات التي نقوم بها ولكن كذلك بعودة النمو وبأن يعود كل تونسي للعمل ويستهلك المنتوج التونسي.

تعرض السادة النواب أيضا إلى مسائل فنية في مجال الإصلاح، إن إصلاح المشاريع الصغرى لدينا القروض الصغرى تعطى من قبل جمعيات القروض الصغيرة ومن خلال مؤسسات القرض الصغير، ومعنا السيد رئيس الجمعية السيد البشير بن عمر هذه المؤسسات تقوم بدور كبير، ولها مهام كبرى. هناك 52700 تونسي انتفعوا بهذه التمويلات، هذه التمويلات التي تم الترفيع فيها اليوم لتصل لـ40 ألف دينار لكن المعدل أقل بكثير لأن 52 ألف تحصلت على 97 مليون دينار وعندما ترون المعدل تجدونها مازالت موجهة لفائدة الفئات الهشة، مازالت موجهة للمرأة التي ستشري الصوف لتصنع زربية، مازالت موجهة لمن سيشتري خرفان العيد ليقوم بتعليفها، مازالت موجهة للناس الذين يريدون القيام بمشروع صغير لينفق منه على أبنائه ونريدها أن تذهب لهذا ويأتي هذا في إطار الإدماج المالي والإدماج المالي هو التوجه لتلك الفئات وهي تعد فرصة كما ذكرت السيدة النائب المحترمة هي فرصة لاستعمال التكنولوجيات الحديثة واليوم أكثر المستفيدين من استعمال الهاتف والبطاقة البنكية واستعمال الآليات الحديثة هي هذه الفئات ولهذا السبب الربط بين التكنولوجيا وبين decaching أي عدم استعمال النقد وبين هذه التمويلات وبين التحويلات الاجتماعية كل هذا يجب أن يكون في إطار الشبكة من استعمال المنظومات التكنولوجية وهناك مجهود تقوم به وزارة تكنولوجيات الاتصال ومراكز الإعلامية.

بنك الجهات لقد صادق مجلسكم الموقر عليه خلال هذه السنة، وفي الحقيقة حاولنا أن تكون كلفة الدراسات وإحداث البنك في إطار التعاون الدولي تعرفون بأننا قمنا به في إطار KFW في إطار التعاون التونسي الألماني فقد تم وضع أموال على هذه الطريقة لكن لديهم إجراءات هم أيضا، هناك إجراءات الاختيار، المكتب الخبرة الذي سيتولى مرافقة تركيز البنك تم تحديد أجل 11 جويلية 2019 لقبول العروض الفنية والمالية وتم تقديم ثلاث ملفات في إطار هذا الملف ومن جهتنا قمنا بتقييم لأنها عملية تحتوي على الإحداث ولكن يوجد بها أيضا الإدماج وبقينا نقيم المؤسستين اللتين سيتم إدماجهما في إطار هذه المؤسسة المالية وكما تعهدنا لكم فإنه سيتم إحداثها خلال هذه الفترة.

فيما يخص إسناد القروض وأنها جاءت بتعليمات من البنك المركزي فهذا غير صحيح لأن البنك المركزي لديه سياسته النقدية، يهتم بإعادة التمويل لديه référencement ولكن لا يفرض إعطاء القرض إلى القطاع الفلاني وإنما يقوم بقبول سندات القروض المسندة بل بالعكس البنك المركزي من خلال التخفيض من حجم السندات التي يقوم بقبولها لإعادة التمويل هي إقرار للقطاع الخاص التي تخفض نسبة الدولة بـ 40 % وهذا سيترك هامشا فيما يتعلق بإعادة التمويل للقطاع الخاص، بصفة عامة صحيح أنني هنا بصفتي أمثل الحكومة ولكن البرامج يقع القيام بها من قبل السادة الولاة والمجلس الجهوي يبعث لوزارة التنمية، وعلى ذلك الأساس سيتم فتح الاعتمادات.

نفس الشيء السيدة النائب المحترمة التي تحدثت عن ولاية نابل سيتم نشر مشروع الأمر يوم الجمعة في الرائد الرسمي خلال يوم الجمعة القادم والسيد وزير التجهيز يعلم بأن لديه اعتماداته ويطالب بفتح هذه الاعتمادات ونحن نقوم بالفتح وهذه تعد مسألة فنية لا تستوجب الرجوع لوزير المالية، شكرا سيدي الرئيس.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

أشكر معالي السيد الوزير على هذا التدخل المفيد، وأدعو السادة الزملاء للالتحاق بقاعة الجلسة لا يفصلنا عن إتمام أعمالنا إلا دقائق قليلة أرجو أن لا تضيعوها، من فضلكم الالتحاق كأن النصاب غير متوفر، أرجو أن تساعدونا السادة رؤساء الكتل. استعملوا الجرس والنداء الصوتي، من فضلك استعمل المصدح يا أخي، أين أنتم أيها اللجنة؟ أفيدونا من فضلكم إن كان هناك زملاء فليلتحقوا بنا، لا أتصور أن هناك لجانا منتصبة الآن. هناك بوادر استجابة مشجعة.

أرجوكم التفضل بالتصويت على الانتقال من النقاش العام إلى مناقشة الفصول، تفضلوا فتح باب التصويت.

النتيجة: لصالح الانتقال 92 آليا مقابل محتفظين دون معارضة. المؤيدون للانتقال بالأيدي تفضلوا؟ 10و92 يصبح 102، المحتفظون بالأيدي؟ المعارضون بالأيدي؟

102 لصالح الانتقال مقابل محتفظين دون معارضة وبذلك تم إقرار الانتقال من النقاش العام إلى مناقشة الفصول.

أحيل الكلمة للجنة لتلاوة النص، تفضلوا.

السيدة المقررة

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 13 جوان 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية لتمويل برنامج دعم تعصير القطاع المالي المرحلة 2

التصويت على العنوان.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

أرجوكم التصويت على العنوان، فتح باب التصويت.

86 النتيجة: 86 آليا لصالح العنوان مقابل معارضين و12 محتفظا، المؤيدون للعنوان بالأيدي؟ أحمد العماري ومحمد الأخضر العجيلي ومحرزية العبيدي والناصر جبيرة ومروان فلفال وكريم الهلالي ووليد جلاد ونسرين العماري ووفاء عطية وزهير الرجبي وسناء المرسني وصفية الخلفي ومحبوبة بنضيف الله وألفة السكري الشريف. 19 المؤيدون بالأيدي مع 86 يصبح 105، المحتفظون يدويا؟ لا أحد، المعارضون يدويا؟ 1.

إذن قلنا 105 لصالح العنوان مقابل 3 معارضين و12 محتفظا وبذلك تم اعتماده.

اللجنة والنص.

السيدة المقررة

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بمالابو غينيا الاستوائية بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بمبلغ لا يتجاوز 120 مليون أورو لتمويل برنامج دعم تعصير القطاع المالي المرحلة 2.

انتهى الفصل.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

التصويت على الفصل الوحيد؟ فتح باب التصويت.

النتيجة: آليا لصالح الفصل الوحيد 88 مقابل 3 معارضين و14 محتفظا، المؤيدون للفصل الوحيد بالأيدي مع ذكر الأسماء؟ أحمد العماري ومحمد الأخضر العجيلي ومحرزية العبيدي والناصر جبيرة ومروان فلفال وكريم الهلالي ووليد الجلاد ونسرين العماري وألفة السكري الشريف، هؤلاء تسعة وليسوا ثمانية، 9 و88 يصبح 97 صوتا، المحتفظون بالأيدي؟ لا أحد، المعارضون بالأيدي؟ 1 السيد الجيلاني الهمامي.

97 لصالح الفصل الوحيد مقابل 4 معارضين و14 محتفظا وبذلك تم اعتماده.

أرجوكم التصويت على النص كاملا، على القانون برمته، تفضلوا فتح باب التصويت.

النتيجة: لصالح القانون برمته آليا 84 مقابل 3 معارضين و13 محتفظا، المؤيدون للقانون بالأيدي يتفضلون بالأسماء؟ أحمد العماري ومحمد الأخضر العجيلي ومحرزية العبيدي والناصر جبيرة ومروان فلفال وكريم الهلالي ووليد الجلاد ونسرين العماري وألفة السكري الشريف، إذن 9 و84 يصبح 93، المحتفظون بالأيدي تفضلوا؟ المعارضون بالأيدي تفضلوا؟ الجيلاني الهمامي.

إذن بـ 93 صوتا لصالحه مقابل 4 معارضين و13 محتفظا تم اعتماد هذا القانون برمته.

أشكركم سادتي الزملاء ورؤساء الكتل وأشكر اللجنة المحترمة، أشكر معالي السيد الوزير والوفد المصاحب له.

وننتقل بعد دقيقتين لتناول تدخلات على معنى الفصل 118 دقيقتين وسنعود للعمل، تفضلوا.

تدخلات السادة النواب
على أساس الفصل 118 من النظام الداخلي

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

قائمة التدخلات على معنى الفصل 118 السادة والسيدات: مروان فلفال والبشير اللزام وسالم لبيض وفيصل التبيني وأحمد العماري ومراد الحمايدي وسامية حمودة عبو وشفيق العيادي ونجيب الترجمان.

الكلمة للسيد مروان فلفال.

من فضلكم دعونا نشتغل، من فضلكم.

قبل أن يبدأ السيد مروان فلفال تدخّله، أذكّركم أنه لدينا جلسة عامة ليوم الغد على الساعة التاسعة صباحا وهي جلسة انتخابية لهيئة الحوكمة والمحكمة الدستورية أرجوكم فلا تتغيبوا.

الكلمة للسيد مروان فلفال، تفضل يا أستاذ.

السيد مروان فلفال

شكرا سيدي الرئيس،

تدخلي على معنى الفصل 118 يخص قانونا كنا قد صادقنا عليه داخل مجلسنا هذا منذ أكثر من أربعة أشهر يتعلق بجبر الأضرار للمؤسسات الاقتصادية نتيجة الفيضانات ويهمّ المتضررين من الفيضانات في ولاية نابل. إلى حدّ اليوم لم يقع إصدار الأوامر الخاصة بتنفيذ هذا القانون وخاصة أنّ هذه المؤسسات الاقتصادية

تعاني وهي تشمل صغار التجار والصناعيين والمؤسسات ذات المساهمة الفعلية في الدورة الاقتصادية، كما تعاني أيضا المؤسسات السياحية في هذه الجهة وإلى حدّ الآن لم يقع صرف هذه المساعدة الاستثنائية والظرفية لمستحقيها.

نحن نطالب ونؤكد بضرورة التسريع وتفعيل هذا القانون لأنه مهم جدا لأننا اليوم في وضعيات اقتصادية صعبة للغاية ومن المهم جدا التفكير بضرورة الإسراع بإصدار المقرر والنصوص الترتيبية الخاصة بصرف التعويضات لأن هذا هو الشيء الأهمّ في المحافظة على المؤسسة وعلى موارد الشغل وعلى الدورة الاقتصادية في جهة مهمة جهة تمثّل شريان حقيقي للاقتصاد الوطني، جهة أثبتت أنها رغم الكارثة الطبيعة وقفت من جديد وتميّز مواطنوها بكامل الروح الوطنية والمسؤولة. هذه هي النقطة الأولى.

أما النقطة الثانية فهي تتعلق بوضعيات التلوث البحري على الشريط الساحلي في ولاية نابل والتي أصبحت اليوم تمثّل خطرا حقيقيا على الثروة البيئية وعلى الثروة السياحية وعلى استمرارية الحياة وجودتها في هذه المناطق خاصة أمام ظواهر الانجراف البحري والتلوث ومشاكل صرف مياه التطهير على الشريط الساحلي ممّا يهدّد إحدى مكاسبنا فهي المكسب الطبيعي ومستقبل الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة. وبالتالي أنا أدعو إلى تدخّل عاجل وخلق فريق عمل للتدخّل اللازم على مستوى الشريط الساحلي.

نقطة ثالثة، أريد أن أحيّي مجهودات الحماية المدنية وإدارة الغابات وجيشنا الوطني للتدخّل إثر الكارثة الطبيعة التي جدّت والمتمثلة في حريق نشب بالأمس في غابة غرداية من معتمدية بني خيار، كما أوجّه تحية كبرى إلى قواتنا قوات الحماية المدنية والغابات والجيش الوطني والمواطنين رغم الظروف الطبيعية الغير ملائمة لإخماد الحريق وقد تمّت السيطرة عليه رغم الخسائر الكبيرة وهنا دعوة إلى إدارة الغابات لإعادة تشجير الغابة وإعادة النسيج الغابي...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد البشير اللزام، تفضل.

السيد البشير اللزام

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

كما هو معلوم سيدي الرئيس وأنّ الفلاحة أنقذت تونس بعد الثورة في سنوات متعددة، ربما نتذكر أن صابة زيت الزيتون وصابة التمور جلبت لنا في سنة من السنوات تقريبا أكثر من 4000 مليون دينار وأنقذت الاقتصاد التونسي.

هذه السنة والحمد لله وبفضل الله عزّ وجل أنعم الله علينا بصابة حبوب تجاوزت 20 مليون قنطار تقريبا وهي صابة قياسية وهذا الفضل يعود إلى الله عزّ وجلّ، ولكن كذلك يرجع لمجهود الفلاحين الذين يعملون ويكدّون في محاولة منهم لتحقيق الأمن الغذائي.

بعد أخذ وردّ، قررت الحكومة سيدي الرئيس الترفيع في سعر الحبوب المتأتية من صابة 2018 - 2019 بقيمة تقريبا 7 دنانير في قنطار القمح الصلب و5 دنانير في قنطار القمح اللين و3 دنانير في قنطار الشعير والتريتيكال(Triticale) ولكنّ الإشكالية أنه بعد الأمطار التي حابانا بها الله عزّ وجلّ انخفضت قيمة القمح قليلا فبعد أن يقومون بتجميع القمح ويذهبون به إلى مركز التعبئة يجدون أنّ ثمنها انخفض كثيرا وهنا أقول أنه لا يجب على الدولة أو الحكومة "أن تمدّ بيد وتأخذ باليد الأخرى" وأصدروا بيانا لاتحاد الفلاحين بولاية بنزرت يقولون في خصوصه:

"أنه بعد الزيادة المَهينَة عل مستوى أسعار الحبوب عند الإنتاج المعْلَنَة من طرف رئاسة الحكومة سجّلنا ضربة موجعَة للفلاحين عند تسلّم بطاقات الخلاص بسبب تدنّي الأسعار الممنوحة التي كانت أقلّ مما تسلّموه خلال الموسم الماضي. وعليه، نستنكر هذا التجاهل والمواصلة في تهميش هذا القطاع الحيَوي ونرفض هذا التطاول وعدم المسؤولية تجاه القطاع الفلاحي وأهله. وأمام هذا الوضع الحرج، ندعو الطرف الحكومي إلى أخذ إجراءات عاجلة استثنائية لتعديل هذه الأسعار حتى لا نضطرّ ومنظورينا إلى ممارسة أشكال النضال لا يتحمّلها وضع البلاد، فالرجاء الإنصات إلى الفلاحين".

النقطة الثانية سيدي الرئيس هي مناظرة التاسعة أساسي التي والحمد لله ربّ العالمين كانت النتائج جدّ طيبة هذه السنة وقد تجاوزت 66% خاصة في ولاية بنزرت وكان أعلى معدّل في الدورة من نصيب التلميذة أسماء زهرة التي تحصّلت على معدّل 19,12 ولكن لا بدّ أن يكون التلاميذ سواسية ومن تحصل على معدل أكثر من 15 سيدي الرئيس لا بدّ أن يلتحق بالمعاهد النموذجية، ولا نجعل من تحصل على معدّل 15 في ولاية أخرى يتوجه إلى المعهد النموذجي في حين أنه في ولاية أخرى من يتحصل على معدّل 15 لا نمكّنه من التوجّه إلى المعهد النموذجي وشكرا.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد سالم لبيض، تفضل.

السيد سالم لبيض

بسم الله الرحمان الرحيم،

لديّ رسالة موجهة للسيد رئيس الحكومة تتعلق بالوضع الذي يعيشه إطارات المساجد.

أولا أريد أن أذكّر ببعض المعطيات الإحصائية: وجود 20 ألف و600 إطار مسجدي في تونس ووجود 6065 جامع ومسجد في تونس ووجود 1800 كُتّاب في تونس ووجود 600 زاوية في تونس.

هذه الشريحة موجودة الآن في حالة اعتصام أمام وزارة الشؤون الدينية تطالب بتحسين وضعها يجب أن يعلم السيد رئيس الحكومة والسيد وزير الشؤون الدينية والرأي العام أنّ مهنة هؤلاء مهنة حساسة جدا لا يمكن أن نترك الإطارات المسْجدِية بمن فيها من أئمّة المساجد والجوامع والذين يقومون بصلاة الجمعة وصلاة الخُمُس وبمن فيها كذلك المؤذنين ومنظفي المساجد لا يمكن أن نتركهم هكذا في مهبّ الريح يعيش منهم 12 ألف على منحة بـ 350 دينار وهي SMIG ولا يتمتعون بالتغطية الاجتماعية ولا التغطية الصحية.

السيد رئيس الحكومة مُطالَبٌ بتحسين وضع هذه الشريحة والاستجابة لمطالبها ناهيك أنه قد وقّعوا اتفاقية مع وزارة الشؤون الدينية في 17 أوت 2017 تفترض الاستجابة لمطالبهم وتحسين أجورهم وتنظيرهم بموظفين آخرين في مؤسسات الدولة في وزارة التربية أو الصحة أو غيرها.

مسألة ثانية هو أنه لا يمكن أن نترك هذه الشريحة هكذا للفقر وللخصاصة وللاحتياج لأن هناك قابلية للتأثير من طرف تيارات دينية متطرفة قادرة على دفع الأموال وتقوم بالعبث بالمساجد. هذه الشريحة لها مواقف إيجابية تسجّل لها في أنها تحافظ على الحياد في المساجد، والحياد في المساجد ضرورة لكي لا تتحول المساجد إلى مؤسسات لتفريخ التطرف والإرهاب ولكي لا تسمح بتوظيفها سياسيا وأنا أحيّي موقفهم في أنهم رفضوا استقبال بعض قادة الأحزاب الذين حاولوا استثمارهم سياسيا لصالحهم ورفضوا حتى الحديث معهم.

من المهم أنّ الشأن الديني مكفول للدولة أن تتولّى الدولة طبقا للدستور وطبقا للقوانين المعمول بها حماية هذه الشريحة التي لها تأثير كبير في الرأي العام بل هم يمكن أن يصلوا إلى درجة أنهم يصنَّفون ضمن قادة الرأي العام وقادة الرأي العام لا يمكن أن نتركهم هكذا في هذا الوضع الاجتماعي المزري.

على رئيس الحكومة الاستجابة إلى مطالب شريحة الإطارات المسجدية وتوفير الحماية الاجتماعية لهم قدر الإمكان حتى لا يتحولون إلى أداة بيد غيرهم يوظفونهم كما يشاؤون.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد فيصل التبيني، تفضل.

السيد فيصل التبيني

بسم الله الرحمان الرحيم،

هذه الكلمة للشعب التونسي، أظن أنّ مداخلة اليوم في البرلمان هي الأخيرة في الدورة النيابية لانتخابات 2019/2014 ويوم أن جئنا إلى هنا قُدّمَ لنا كتاب القرآن هذا نفسه وأقسمنا عليه وقلنا "أُقسم بالله العظيم أن أخدم الوطن بإخلاص وأن ألتزم بأحكام الدستور وبالولاء التامّ لتونس".

وأنا أقول: " أقسمُ بالله أنني خدمت البلاد بإخلاص وكنت في ولاء تامّ للوطن، ولكن وهذا القرآن بين يديّ، أقسم بالله سأصارحك يا شعب بما رأيته".

رأيت نفاقا سياسيا هنا لم أر له مثيلا، تعرّضت لجلطة ونشأت على أشياءٍ فوجدت أشياءً أخرى هنا. وجدت أحزابا مستعدة لكي تعلّق علم دول أجنبية قبل تونس من أجل مصالحها. وجدت نوابا ووزراءَ مستعدون لكي يترشحوا لقوائم ويكونوا موجودين في مناصبهم حتى مع داعش وحتى مع عدوّ تونس.

أقسمُ بالله أنّ الجهويات الموجودة بالقوانين. أقسمُ بالله أنّ الشيء الذي رأيته من تفرقة جهوية مَقِيتة في هذا المجلس مع احترامي للشرفاء لم أكن أتوقّعها.

أقسمُ بالله يا شعب إذا لم تصلح نفسك وتعرف من تنتخب في هذا المجلس في المرة القادمة ولا تصدّق بما يسمى بالأحزاب الكبيرة التي يظلّ ولاءها للخارج وليس لتونس.

"يا ناس" ليس هناك من ينخرط في حزب وفي آن ذاته يعطي الأموال، فهذه الأحزاب تقوم بتمويلها لوبيات الفساد في الداخل والخارج. من هي الدولة التي تمنح المال لحزب في تونس؟ هل من أجل سَوَادَ عَيْنَيْه ومن أجل وَطنيّته؟ من هو رجل الأعمال الذي يعطي الأموال للأحزاب؟ هو يقوم بذلك لكي تقوم على خدمة أجنداته.

أقسمُ بالله يا شعب أنّ القروض تُمنَح لأشخاص ولجهات معينة.

أقسمُ بالله يا شعب أنّ القوانين تُنجَز على المقاس.

أقسمُ بالله يا شعب أنّ أكبر مسرحية هي سياسة بعض الأحزاب التي تدّعي الولاء للوطن.

أقسمُ بالله إذا لم يستيقظ الشعب، فهذا البلد سيُباع وسيَظلّ "المعَمّرْ بُو بَرْطلّه" يتجوّل بيننا هنا وسوف يتفشّى "القمل" وأمراض التهاب الكبد الفيروسي (Hépatite-C) وسنعاني ويلات الجوع والهمّ.

أفقْ يا شعب ولا تمنحْ صوتك لمن يعطيك المال فمن يعطيك المال سيبيعك. أفقْ يا شعب وخذْ المال ولا تقم بانتخابهم. "تحيا تونس. تحيا تونس. تحيا تونس".

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

الفصل 118 هو تدخّل فيما يتعلق بالشأن الجهوي وليس دعاية انتخابية.

التزم الصمت أيها الكذاب.

هل تقوم بالدعاية هنا؟ أنت تستغلّ فرصة التدخّل على معنى الفصل 118 والتي هي فرصة متاحة لكل نائب للحديث عن جهته وليس لشتم الناس والاعتداء عليهم. زملائك غائبون وأنت تقوم بشتمهم.

من فضلك. لا تقم بالدعاية هنا، فالناس تعرف الناس.

تفضل الكلمة للسيد أحمد العماري، لديك ثلاث دقائق.

السيد أحمد العماري

بسم الله الرحمان الرحيم وصلّى الله على سيدنا محمد،

من فضلك سيدي الرئيس وفّر لي الوقت حتى أستطيع أن أتكلّم...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

طلبتُ منك السكوت وإذا لم تمتثل لذلك فسوف أقوم بإخراجك، ما معنى أن تشتم زملاءك؟ الفصل 118 هو تدخّل في الشأن الجهوي حسب القانون وأنا مطالب بتطبيق القانون ولم أتدخّل ولم أقطع عنك تدخّلك ولكن وجّهتُ لك ملاحظتي بأنك قد أخطأتَ وقمتَ بالتعدّي على القانون.

نعم لأنك تتهمني وأنا أدافع عن نفسي.

هل ستغادر قاعة الجلسة فورا أم لا؟

النائب فيصل التبيني مطرود من قاعة الجلسة.

عندما يكون هناك مجلس، ذاك هو الحديث.

نعم، فلتخرج.

الأستاذ أحمد العماري، تفضل.

السيد أحمد العماري

بسم الله الرحمان الرحيم وصلّى الله على سيدنا محمد،

شكرا السيد الرئيس،

سوف أنطلق في مداخلتي للحديث عن وضع المياه في ولايتي ولاية مدنين. أولا أتوجه إلى الشركة التونسية لتوزيع المياه لإعلامها وأنّ المواطنين يدفعون ما يترتب عليهم من إجراءات الربط بالشركة

وذلك منذ مدة زمنية طويلة، قد نتفهّم عندما تكون المدة شهر أو شهرين ولكن المسألة تعمّقت وطالت المدة أكثر من اللازم.

كانت درجات الحرارة ليوم الأحد الفارط عالية بمدنين في حدود 49 درجة في الظل، وهناك أحياء في مدنين الجنوبية وخاصة المرتفعة منها قليلا مثل "حي اللبّة والصنَم وحي الزوايدية ووادي الطعام" وجملة من الأحياء حيث يبقى الماء منقطعا عنها لمدة 10 و15 يوما في هذه الفترة الصعبة جدا من ناحية ارتفاع درجات الحرارة. لذلك نتوجّه للشركة الجهوية لتوزيع المياه بأخذ جملة من الاحتياطات وإشعار المواطنين بذلك حتى لا يبقوا دون مياه وقد ينقطع الماء لمدة أربع ساعات نظرا للأشغال والصيانة التي تقوم بها الشركة.

Dispatching إن صحّ الحديث على توزيع المياه عندما تحصل ندرة في تدفّق المياه تقلّص الشركة من توزيع كميات المياه فقط على مدينة مدنين وضواحيها بما قدره 100 لتر في الثانية وهذا نعتبره مسألة معمّقة، لذلك نحاول أن نلائم بين الجهات وبين الولايات وغيرها باعتبارنا نحاول أن يكون "العُقْلْ كما نقولها نحن" أن لا يكون التقليص فقط على مدينة مدنين.

لذلك يا حبّذا لو يبذل القائمون على هذا الشأن جهدا إضافيا لأنني لا أنكر مجهوداتهم بل نطلب منهم جهدا إضافيا للإمكانيات المحدودة عسى أن تتحسّن الوضعية خاصة في فصل الصيف.

المسألة الثانية تتعلق بالإطار الديني ففي مدنين لدينا 500 مسجد وجميعها والحمد لله تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية بما يعني أكثر من 2000 مؤطّر خاصة أننا على الحدود الشرقية للبلاد باعتبارها قريبة من موقع الحرب، وهؤلاء الناس هم في الصف الأول للدفاع على تونس باعتبار نشرهم للفكر الوسَطِي وللتديّن الزيتوني وللمذهب المالكي، والمعذرة فحالتهم رثّة من ناحية المعيشة ولا أحد بإمكانه العيش بهذه المنحة وبدون تغطية اجتماعية إلى جانب تكاليف الحياة والتكفّل برعاية أبنائهم ومتطلبات دراستهم. أوجّه دعوة إليكم للفتة كريمة لهؤلاء.

ثانيا، أحيّي كل الناجحين في البكالوريا وخاصة بنات الريف الذين نجحوا في البكالوريا والذين يمثلون إطارات وأبناء المستقبل...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد مراد الحمايدي، تفضل.

السيد مراد الحمايدي

شكرا سيدي الرئيس،

أريد أن أنبّه السيد رئيس الحكومة والسيد وزير الصناعة إلى الوضع الخطير الذي تمرّ به شركة إسمنت أم الكليل في تاجروين التي تُعرف بـ CIOK هذه المؤسسة وهي تقريبا المؤسسة الوحيدة التي مازالت ذات طاقة تشغيلية ومازالت تُشعّ على جزء من جهة الكاف.

وقد نبّهنا سابقا عديد المرات في مداخلات شفاهية وفي تقارير كتابية إلى خطورة الوضع الذي تمرّ به هذه المؤسسة.

اليوم هذه المؤسسة تغرق في الديون من يوم إلى آخر لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز ولدى غيرها من المموّلين.

والأخطر من ذلك أنّ هذه الشركة تتراجع طاقتها الإنتاجية يوما بعد آخر، هذه الشركة سيدي الرئيس ينتظر حرفاءها خمسة وستة وعشرة أيام للتزوّد، وقد التزم حرفاءها بالبقاء هناك يعيشون على أكل " السندويتش" في ظروف بائسة ما ينفّر ويجعل الحرفاء مضطرّين للتوجّه إلى جهات أخرى غير CIOK (شركة إسمنت أم الكليل بالكاف).

تعرف هذه المؤسسة اليوم فوضى عارمة في التسيير وغياب كلّي في التأطير وغياب الإطار القادر على تأطير الأعوان والعملة الموجودين ومناظرة تُفتح ويُجْرى فيها جزء من الاختبارات ويتعطل الباقي والشباب عاطل عن العمل وهو في الانتظار.

هذه المؤسسة سيدي الرئيس مهددة اليوم بالغلق مثل الشركات التي أُغلقت في السابق بولاية الكاف وعلى سبيل الذكر شركة SOFAT المحاذية لها وشركة L'OUTILLAGE بالجريصة وشركة SAKMO بساقية سيدي يوسف وغيرها من الشركات.

واليوم نرى إرادة حقيقية ليس لإنقاذها لا بل إرادة حقيقية لكي "يدوّروا بها المفتاح" كما يقول البعض. إرادة حقيقية لإنهاء هذه المؤسسة وتوفير كل شروط التفويت فيها وغلقها مثلما صار مرة أخرى مع شركة SOFAT وغيرها من المؤسسات في جهة الكاف.

أنا أحمّل السيد رئيس الحكومة ومن بعده السيد وزير الصناعة مسؤولية الوضع المتردّي للشركات لأن التسميات تتمّ اليوم بالموالاة والمحاباة والمحسوبية. في شهر ماي الفارط وقعت إقالة الرئيس المدير العام وبعد شهر أقيل الرئيس المدير الثاني واليوم من تمّت تسميته رئيس مدير عام مع احتراماتي لتكوينه لا علاقة له بالمؤسسة التي يقوم بتسييرها اليوم لا في تكوينه ولا في سيرته الذاتية Profil لأن هؤلاء المسؤولين تتمّ اليوم حمايتهم وفق ولاءات معينة ومحميّين من جهات نافذة في الحكومة وللأسف من نقابيين، وأنا هنا أنبّه من خطورة الوضع، ولو تسمح سيدي الرئيس...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

تفضل أكمل تدخّلك.

من فضلك السيد التقني، لو تسمح أن ترجع للأستاذ مراد الحمايدي المصدح ليكمل كلامه.

السيد مراد الحمايدي

شكرا لكم سيدي الرئيس على هذا السخاء.

أقول سيدي الرئيس أن هذه المؤسسة بما يهدّد وضعها الاقتصادي والمالي ستضرّ بمئات مواطن الشغل المباشرة والغير مباشرة وستزيد الجهة بطالة وفقر.

وبالمناسبة، أدعو أعوان هذه المؤسسة والمسؤولين الجادين على رأسها في الحفاظ عليها والتصدي إلى بارونات الفساد التي بدأت تنخرها اليوم والتصدي إلى العناصر المشبوهة وأدعو أهالي الجريصة وتاجروين وكل جهة الكاف لكي يقفوا إلى جانب هذه المؤسسة لأنه هذا أملهم الأخير بعد أن رأينا مؤسسات أخرى اليوم وهي مهددة بالغلق.

ملاحظة أخيرة سيدي الرئيس في علاقة بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، نقول للمسؤولين عنها، عيب أن نجد متساكني دشرة الرفاهية وبرج مورو وقد قدّموا مطالب في انتظار الحصول على عدّاد الماء بعد أن دفعوا معاليم الاشتراك لمدة أشهر ونراهم اليوم يعانون العطش، يعني مواطنون يدفعون المبالغ المالية لشركة SONEDE وهذه الأخيرة لا تمكنهم من التزود بالماء، بتعلّة

ماذا سيدي الرئيس؟ بتعلّة غياب المعدات الضرورية يعني الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه تفتقد لتجهيزات ضرورية مثل عدّاد compteur وأنبوب صغير لكي يقع إيصال الماء للمواطن؟ هذا غير معقول نحن في فصل الصيف وفي هذا القيظ يا سيدي الرئيس والناس يعانون العطش وقد نبّهنا إلى هذا الموضوع أكثر من مرة رغم التقارير الموجّهة إلى السيد وزير الفلاحة وإلى السيد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، وللأسف لا نجد منهم استجابة.

أرجو منكم سيدي الرئيس أن تقدّموا يد المساعدة لرفع المظلمة عن هؤلاء وشكرا لكم.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيدة سامية حمودة عبو، تفضلي.

السيدة سامية حمودة عبو

شكرا سيدي الوزير، عفوا سيدي الرئيس.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

لأنني فرحت بك اليوم تقولين لي سوف تصبح وزيرا، لماذا؟

وجدتها مناسبة لكي ألاطفك يا أستاذة، لأنني أحترمك وأكنّ لك كل التقدير.

السيدة سامية حمودة عبو

" ربّي يفضلك سيدي الرئيس" ولكن أنا منزعجة منك لا لشيء سوى أنك قلتَ لزميلي "تكذب".

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

نعم لقد كذب عليّ وشتمني أنا شخصيا. يا أستاذة أنا منحته ثلاث دقائق حقّه ولم أتدخل ولا يحقّ له أن يعلّق على كلامي، أنا لم أقلْ له "كذّاب" بل قلتُ له أنه ليس لديه الحقّ أن يستغلّ الفصل 118 للقيام بدعاية سياسية في مغيب زملائه، فأجابني قائلا: "إِنْتِ مِنهُم". هو ماذا نسب لي؟ نسب لي العمالة للخارج والتواطؤ ضد مصلحة الوطن. "بالله عليكم" ما الأسوأ في شأن الشعب التونسي أن يكذب أو يخون بلاده؟ يقول لي أنني خائن لبلادي وأنا منهم. فما عساي أن قول له؟ يجب أن أقول له "كذّاب" لأني لا أهين الشخص وإنما أصف كلامه بأنه اعتداء على كرامتي واعتداء على كرامة أمثالي.

المطلوب مني يا أستاذة أن أدافع عنك وعن زملائك، وزملائك التي كراسيهم فارغة لا يحقّ لأحد أن يعتدي عليهم في مَغِيبهم، وما عليه إلاّ أن يأتي إلى هنا لمجابهتهم. وأنا لَعَمْري لم أتدخل في أيّ معركة. ولذلك فقد قلتُ تلك الكلمة وأُصرّ عليها، وهو ليس اعتداء على ذات الشخص لأنني أحترمه علما وأنّ السيد الكريم هذا شتمني كم من مرة وأنا أقول له "يا سيدي" وأنت تعرفين هذا يا ابنتي.

تفضلي يا أستاذة.

السيدة سامية حمودة عبو

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس كلامي اليوم موجّه إلى وزير التعليم العالي السيد سليم خلبوس.

ما قام به السيد سليم خلبوس في فترة حكمه فظيع جدا في الجامعة العمومية التونسية، ما قام به فشل ذريع وللأسف لكي يغطي فشله التجأ للمغالطات التجأ لاستعمال القوة والتجأ لـ passage en force.

انطلقت أزمة السيد الوزير منذ 2017 و2018 مع "نقابة إجابة" ولم يتمكن من الوصول إلى حلّ هذه الأزمة. والحلّ الذي وصل إليه هذه السنة هو أن وجد فكرة لإجراء امتحانات جزئية، وأنا لم أسمع قط في حياتي بهذا الإجراء للامتحانات الجزئية بالجامعة التونسية.

يعني الامتحانات الجزئية بطبيعة الحال الطالب الذي يسعى على أنها crédibilitéمن المفروض أن يغار على الجامعة التونسية وعلى الشهادة العلمية ويعرف أن هذه الامتحانات الجزئية ستحُطّ من قيمة الشهادة العلمية وأكثر من هذا أصبح الطالب هو من يدافع على الشهادة العلمية أكثر من الأستاذ وأكثر من السيد الوزير.

فيما بعد التجأ السيد الوزير بعدما رُفض طلبه في القيام بالامتحان الجزئي ويريده امتحانا كاملا، على الأقل الأدنى حدّ ماذا فعل؟ ظهر في القنوات التلفزية وصرّح بجملة من المغالطات، وأنا أتساءل قبل أن يقوم الوزير بذلك لماذا لم تستدعي التلفزات النقابة وممثلي الطلبة لإجابة الرأي العام على كم من المغالطات؟ أعتقد أنّ من استدعى الوزير إلى القنوات التلفزية هو بدوره متواطئ معه ويخدم أجندة معينة لصالح السيد الوزير، لأنه من المفروض مثلما قاموا بدعوة السيد الوزير، طلب الآخرون حقّ الردّ للمرة الألف ولكن قوبل طلبهم بالرفض إذن هناك تواطؤ quelque part.

أين يكمن هذا التواطؤ؟ وما هو المشكل الذي حدث؟ المشكل فظيع حتى أنه في عهد بن علي لم يحدث، في عهد البوليس السياسي لبن علي لم يحدث أمّا يبدو أنّ السيد الوزير هذا وإن كان وزيرا فاشلا لكن تبقى لديه دائما عقلية بن علي وعقلية البوليس السياسي.

ما حدث أنّ الطلبة احتجوا واستعملوا أساليب طبق القانون وطبق العمل النقابي من شعارات ورفض وإلى آخره، وتمّ استدراجهم إلى اجتماع في قاعة الكلية ولما تمّ استدراجهم اقتحم عليهم الأمن وأخذ الطلبة وعنّفهم وأخذهم بطريقة كأنهم إرهابيين وتمّ إيقافهم وإهانتهم وتعنيفهم وضربهم، لماذا؟ لأنهم طالبوا بحقّهم.

الغريب أنّ السيد الوزير يظهر بالتلفزة ويقول أنّ هناك مغالطتين: أولا يقول أنّ الطلبة الذين قاموا بالاعتداء هم أغراب عن الكلية وأنا أريد أن أقول للسيد الوزير، بما أنهم أغراب عن الجامعة ودخلوا كلية العلوم المنستير لماذا قمتم بإيقاف أبناء الكلية؟ 12 طالب تم إيقافهم من نفس الكلية وهم ليسوا أغرابا عنها.

وأشار السيد الوزير بقوله أنّ الأمن تدخّل لمنع الاعتداء، أريد أن أقول لك أنك مخطئ وسامحني هي مغالطة حتى لا أقول الكلمة التي قلتها في حقّ النائب. فقد تدخّل الأمن في قاعة المفاوضات، فأين العنف وهم يتفاوضون بدليل وأنّ العميد...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

من فضلك أرجع إليها المصدح لتكمل كلمتها.

السيدة سامية حمودة عبو

شكرا سيدي الرئيس،

بدليل وأنّ عميد الكلية نشر بيانا بالصفحة الرسمية للجامعة ولكن تحت الضغط تمّ سحبه ولكن قبل أن يقوم بسحبه، أريد أن أعلمك بما قاله في البيان: "التنديد والرفض الشديد والقاطع لأيّ

تدخّل أمني في الحرم الجامعي. تم اقتراح التدخّل الأمني يوم الجمعة 12 جويلية 2019 صباحا ورفض العميد ذلك قطعيا. والنقطة الأخيرة المهمة أن التدخّل الأمني الذي تمّ لاحقا بقاعة الاجتماعات قد كان بصفة فجئية ودون أيّ علم واستشارة العميد".

طلبتنا ليسوا بإرهابيين يا سيدي الوزير، وحذاري من أخذ تلامذتنا وطلبتنا للبحر أو للمخدرات أو للإرهاب، حذاري فجامعتنا تعليمها راقي والشهائد العلمية معترف بها دوليا، وهنا بدأ الكيل يطفح وشكرا لك سيدي الرئيس على الثواني التي قمت بإضافتها ولنا لقاء فيما بعد.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وإن شاء الله نتقابل في الخير ومرحبا بك.

الكلمة للسيد شفيق العيادي، تفضل.

السيد شفيق العيادي

شكرا، يذكّرنا يوم 16 جويلية الذي يوم الأمس بإحياء ذكرى مجزرة الاستعمار الفرنسي سنة 1881 في حقّ مقاومة أبناء جهة صفاقس والقبائل المجاورة للمدينة وعلى رأسها شيخ المقاومين علي بن خليفة النفاتي التي استشهد فيها حوالي 900 شهيد. وقد أفرج الاستعمار اليوم عن كل وثائقه المتعلقة بهذه الملحمة وللأسف الشديد حكومات ما بعد الاستقلال رفضت الاعتراف بهؤلاء الشهداء إضافة إلى آلاف المليارات التي دفعها سكان الجهة تشفّيا من الاستعمار الفرنسى نتيجة مقاومتهم لأنهم رفضوا الإذعان لقرار الباي في عدم مقاومة الفرنسيين.

وبما أني معنيّ بالشأن الجهوي سيدي الرئيس سأعلم سكان جهة صفاقس أن المداخلتين لهذا اليوم ويوم البارحة مع وزير الطاقة الذي لم يتحرك له ساكنا ولم يرغب في الوقوف مع الحق وإنصاف الجهة والوقوف مع المطالب الشعبية لإيقاف الأنشطة الفسفاطية ونقل مادة البخارة، وهذا مطلب شعبي لا نتلاعب به حيث يشمل 45 ألف إمضاء هي مسألة لم تقع في تاريخ تونس بتاتا ولم يقع في تاريخ أيّ شعب من الشعوب، 45 ألف إمضاء لمواطنين يطلبون بإيقاف الأنشطة الفسفاطية القاتلة ونقل البخارة خارج مراكز العمران كما تنصّ عليها القوانين المعمول بها وما جاء في دستور بلادنا. ليس فقط 45 ألف إمضاء بل كامل المجلس الجهوي لصفاقس مع هذا القرار. وقد بيّنت الأغلبية الساحقة لجمعيات صفاقس الثقافية والحقوقية وغيرها، المجلس البلدي والجامعة التونسية التي قامت بالدراسات وبينت أنّ وجود هذا المعمل هو وجود الموت بين السكان.

فقد سمّمتنا البخارة ونغّصت علينا عيشنا ولوّثت ترابنا وبحرنا وماءنا وحتى الوفد الذي قام بزيارتنا هذه الأيام من GRENOBLE استاء بل سُحِقَ عندما رأى إنزال البخارة 800 ألف طن تنزل على رؤوسنا وباستنشاق غبارها 7000 طن توزّع في رئتينا وفي دمائنا، ولا من مجيب.

وأنا سيدي الرئيس أحسدك لما رأيتك ذلك اليوم وقلت لك فيما بيننا حين أتيت إلى صفاقس وحضرتَ في نشاط خاص بحركتك وقمتَ بتأدية أغنية "ريحةْ البْلادْ يابَا وِرْدْ وياسمين يابَا يابَا" ونحن لا نستطيع أن نشتمّ أو نغني هذه الأغنية لأنهم قتلوا فينا حاسة الشمّ يا سيدي الرئيس نتيجة بخارتهم وفسفاطهم واسأل عنها المجموعة التابعة لك وسوف يخبرونك بذلك.

وهنا لديّ رسالة أوجّهها للاتحاد العام التونسي للشغل الذي سيعقد هيئته الإدارية إن شاء الله ليوم الغد، نطلب منه الدعم والمساندة لكي ينقذنا من تسلّط هذا الغول للمجمع الكيميائي وحكومة المجمع الكيميائي التي تتحايل علينا ولا ترغب أن تنصف الجهة وتريد أن تفرض علينا بكل قوة نشاط...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

مازال لديك بضع ثواني.

أرجع إليه التوقيت ليكمل كلمته، من فضلك.

تفضل سيدي.

السيد شفيق العيادي

شكرا، قلتُ أنّ رسالتي لاتحاد الشغل الذي كان دائما مع الحق ونعرف أنّ قادة الاتحاد ولدوا بصفاقس وترعرعوا بها، ولا أتصور أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل سيفرّط بجهة صفاقس أمام جبروت المجمع الكيميائي الذي تآمر علينا صباحا مساءٍ ويريد أن يهرب سيدي الرئيس من التزامات إزالة التلوث الذي تكلّفه 600 مليار ويريد فقط أن يقوم بمشروع استمرار الأنشطة الفسفاطية بـ 15 مليار ونقول لاتحاد الشغل أنّ هذه الأنشطة تنفّر أبناءنا وتهرّب علينا استثماراتنا. صفاقس انتهت وتخلّفت ولم تعد مدينة عمل أو مدينة تجلب لنا الاستثمارات وأصبحت مقصدا لنفور أبنائها وتهريبهم، فقد أغلقوا علينا المطار الذي يعتبر الميناء الذي يمثّل عمود اقتصاد صفاقس يريدون إغلاقه وتحويله.

إذن المطروح على الاتحاد، أن يقف معنا ومع أبناء صفاقس وأنا كنقابي ابن الاتحاد أناشد السيد نور الدين الطبوبي وكافة أعضاء الهيئة الإدارية للوقوف وقفة لإنقاذنا من جبروت المجمع الكيميائي ومن يساندهم. مع الشكر سيدي الرئيس.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

التدخل الخاتم للأستاذ محمد نجيب ترجمان، تفضل.

السيد محمد نجيب ترجمان

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس، كلّنا في هذا المجلس وخارجه نكرّر شكرنا لقواتنا الأمنية والعسكرية في جميع المناسبات سواء المؤلمة أو عند الحوادث التي يتعرضون إليها. وأنا أريد أن أجدّد هذا الشكر بهذه المناسبة فإنّ هذا الشكر سيدي الرئيس، يكون بلا معنى إذا لم يصاحبه عزم صادق على تمكين قواتنا الأمنية والعسكرية من جميع الوسائل التي تكفل لهم الحماية وتساعدهم على وقاية المجتمع من الجرائم بصورة عامة ومن الجرائم الإرهابية بصورة خاصة.

سيدي الرئيس، أريد في هذا التدخّل أن أتوجّه بطلب إلى السيد وزير الداخلية وأرجو أن يقبله، وأتذكّر أنه في المرة السابقة تقدّمت بنفس الطلب إلى مدينة منوبة وأجابنا بالإيجابي وشكرا له. أريد بهذه المناسبة أن أتوجّه له بنفس الطلب لتوفير وسائل نقل لقواتنا الأمنية بمعتمدية المرناقية بولاية منوبة لأن هذه القوات غير قادرة اليوم على العمل بصفة عادية جرّاء فقدان هذه الوسائل الضرورية سيدي الرئيس للقيام بعملهم وخاصة والأرقام تثبت هذا أنّ الجريمة للأسف هي في ازدياد بمعتمدية المرناقية وشكرا سيدي الرئيس.

رفع الجلسة

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لكم كما أشكر بشكل خاص السادة التقنيين الساهرين على توفير أسباب العمل المريح في المجلس، وأخص كذلك بالتحية والتقدير تقنيّي القناة الثانية للتلفزة التونسية الذين ما فتئوا يحرصون على حسن نقل أعمالنا حتى وإن تجاوزنا الوقت القانوني. شكرا لجميعكم على الإنصات والحضور والمساعدة وهنا تنتهي أشغالنا، رفعت الجلسة.

(كانت الساعة الخامسة وعشر دقائق مساء)